الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية
وعلوم التسيير

Ministère de l'enseignement supérieur
Et de la recherche scientifique

Université M'Hamed BOUGARA de Boumerdès
Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales
Et des Sciences De Gestion

مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان:

الاقتصادي الكلي (1) -دروس وتمارين-

موجهة لطلبة: - السنة الثانية **تخصص:** العلوم التجارية

من إعداد الدكتور: العربي رحماني **قسم:** العلوم التجارية

السنة الجامعية :2025/2024

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
المقدمة	
الفصل الاول: مدخل للنظرية الاقتصادية الكلية (مفاهيم ومصطلحات)	
تمهيد	7
مفهوم الاقتصاد الكلي	7
مفهوم الاقتصاد الجزئي	9
الفرق بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي	11
السياسة الاقتصادية أهدافها وادواتها	11
الخصائص الأساسية للاقتصاد الكلي	11
تمارين محلولة	13
خلاصة	15
الفصل الثاني: قياس النشاط الاقتصادي	
تمهيد	17
مجمعات المحاسبة الوطنية	17
الاعوان الاقتصادية	18
نماذج التدفقات	20
النموذج الأول للتدفق الدائري	20
مفهوم الناتج الداخلي الخام	24
طرق حساب الناتج الداخلي الخام	26
تمارين وحلول	37
خلاصة	49
الفصل الثالث: بيانات ونماذج قياس مؤشرات الاقتصاد الكلي الوطني والعالمي	
تمهيد	51
عينة من مؤشرات قياس النشاط الاقتصادي	51
عينة من الاقتصاديات العالمية	53
خلاصة	62
الفصل الرابع: النظرية الكلاسيكية في التوازن الاقتصادي العام	
تمهيد	64
مدخل للنموذج الكلاسيكي	64
اهم رواد الفكر الكلاسيكي	64
فرضيات النموذج الكلاسيكي	65
مبادئ المدرسة الكلاسيكية	66
التوازن عند الكلاسيك	71
تمارين وحلول	72

خلاصة	85
الفصل الخامس: تحليل التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكينزي (النموذج البسيط)	
تمهيد	87
مبادئ (فرضيات) المدرسة الكينزية	87
النموذج الكينزي البسيط	88
دالة الاستهلاك	88
دالة الادخار	91
دالة الاستثمار	93
التوازن في النموذج الكينزي البسيط	95
تمارين وحلول	101
خلاصة	107
الخاتمة	109
قائمة المراجع	111

المقدمة

المقدمة:

يعتبر التحليل الكلي للاقتصاد من اهم الركائز الأساسية لعلم الاقتصاد لاهتمامه بتفسير العلاقات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، ويحتوي على أدوات وعلاقات تسمح بتحليل وضعية اقتصاد البلدان، ولهذا فتدريس هذا الموضوع للطالب يعتبر أكثر من ضرورة.

وهنا تأتي هذه المطبوعة لتعطي للطالب الأدوات المناسبة لدراسة وتحليل الاقتصاد على مستوى البلد ككل، وهذا بعدما عرف الطالب من قبل المركبات الجزئية في الاقتصاد وكذا العلاقات المختلفة بين الوحدات الاقتصادية من مفهوم الإنتاج والاسعار ومختلف الأسواق بمختلف المدارس الاقتصادية. ولتكملة التحليل على المستوى الكلي تأتي هذه المطبوعة لتغطية جزء من التحليل الاقتصادي الكلي وهو ما يسمى الاقتصاد الكلي (1) وفق البرنامج المعتمد من قبل الهيئات الوصية كوزارة التعليم العالي مع تدعيمها بأمثلة وتمارين محلولة لتقريب المفهوم للطالب.

تم تقسيم هذه المطبوعة بطريقة توافق البرنامج المعتمد في التدريس حيث الفصل الأول كان فصلا تمهيديا بعنوان مدخل للنظرية الاقتصادية الكلية (مفاهيم ومصطلحات)، تم فيه التعريف بالتحليل الاقتصادي الكلي، ام الفصل الثاني فجاء تحت عنوان قياس النشاط الاقتصادي والذي تناولنا فيه مختلف الأدوات المستخدمة في قياس النشاط الاقتصادي، اما الفصل الثالث فخصصناه لتطبيق ما سبق في الواقع حيث كان بعنوان بيانات ونماذج قياس مؤشرات الاقتصاد الوطني والعالمي.

ولفهم العملية اكثر تناولنا تفسيرات المدارس الاقتصادية للاقتصاد الكلي حيث الفصل الرابع تناولنا فيه النظرية الكلاسيكية حيث جاء بعنوان، النظرية الكلاسيكية في التوازن الاقتصادي العام اما افصل الخمس فتناولنا فيه النموذج الكينزي في التوازن الاقتصادي العام، وهنا نشير الى اننا تنولنا فقط النظرية الكينزية في اقتصاد بسيط (اقتصاد بقطاعين) وهذا تماشيا وبرنامج المقياس.

وفي الأخير نشير الى ان هذه المطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك علوم تجارية وراعينا فيها الاختصار لتتماشى وما يحتاجه الطالب في هذا المستوى.

الفصل الأول:

مدخل للنظرية الاقتصادية الكلية

(مفاهيم ومصطلحات)

الفصل الأول: مدخل للنظرية الاقتصادية الكلية (مفاهيم ومصطلحات)

تمهيد:

يهدف الاقتصاد الكلي إلى فهم النشاط الاقتصادي في شكله الكامل وهي مهمة شبه مستحيلة بسبب التعقيدات التي يعرفها الاقتصاد ما قاد المختصون إلى تقليص شكل الاقتصاد الكلي الى مجموعة صغيرة من القطاعات او الظواهر الكلية كالاستهلاك الكلي والاستثمار الإجمالي والإنتاج الكلي على مستوى البلد..

وبنيت النظرية الاقتصادية لغرض التوفيق بين ندرة الموارد المتاحة والاحتياجات المتزايدة والمستمرة للأمم، وللقيام بذلك تقسم النظرية الاقتصادية عادة إلى فرعين رئيسيين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي. فالاقتصاد الكلي يهتم بدراسة الاقتصاد في شكله الكلي، ويعتمد في ذلك على مفاهيم أساسية كالطلب الكلي والعرض الكلي، أما الاقتصاد الجزئي فيهتم بمختلف مركبات الاقتصاد فيدرس مثلا طلب وعرض السلع والخدمات.

وباعتبار أن الموارد تتميز بالندرة والاحتياجات متزايدة فالمؤسسات تعمل على الاستخدام الكامل لغرض تحقيق النمو، وعليه فان مشكلة الاقتصاد الكلي تكمن في البحث عن التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ولتحقيق ذلك يتم الاعتماد على سياسات اقتصادية هدفها تحقيق التوازن بين طرفي المشكلة الاقتصادية، وهذا بتطبيق سياسة الطلب والتي تصبو إلى التأثير في مستوى النفقات وبالتالي الإنتاج ثم الأسعار فالشغل، أو سياسة تتعلق بالعرض حيث تعمل للتأثير المباشر على مستوى الإنتاج كمنح مثلا تحفيزات للمؤسسات التي تعمل على التجديد،

وعليه فان هذا الفصل يتناول النقاط الآتية:

1- مفهوم الاقتصاد الكلي؛
2- مفهوم الاقتصاد الجزئي؛
3- الفرق بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي؛
4- السياسة الاقتصادية: أهدافها وأدواتها؛
5- الخصائص الأساسية للاقتصاد الكلي؛
6- تمارين محلولة.

1. مفهوم الاقتصاد الكلي:

يدور مفهوم الاقتصاد الكلي حول دراسة مجمل سلوك الاقتصاد ويمكن إعطاء بعض تعاريف وخصائص الاقتصاد الكلي.

1.1. تعريف الاقتصاد الكلي:

قبل الخوض في موضوع التحليل الاقتصادي الكلي لابد من تعريف هذا النوع من التحليل حتى يتسنى لنا تصور مجال اهتماماته، ونرد هنا بعض التعاريف التي نراها مناسبة :

التعريف الأول:

" الاقتصاد الكلي هو ذلك الجزء من الدراسات الاقتصادية الذي يتناول الموضوعات الاقتصادية الكبيرة التي تحدد مستوى معيشة الأفراد وبالتالي الحالة الاقتصادية للدولة " (سامي، 1994،45)

التعريف الثاني:

" هو دراسة السلوك الاقتصادي ككل. فهو يبحث في المستوى الإجمالي لمخرجات الأمة والعمالة والأسعار "(ساموبلسون، ونوردهاوس، 2006،416).

يتضح من هذين التعريفين أن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة سلوك الاقتصاد في مجمله ودراسة خصائصه في المدى القصير والمدى الطويل، وذلك بتحليل العوامل المؤثرة في مستوى النشاط الاقتصادي الكلي وكذا الاهتمام بالوسائل التي يمكن أن تحسن من الوضعية الاقتصادية، ويكون الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي هو توفير السلع والخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع، اي انه يهتم بدراسة العلاقة بين المكونات الرئيسية للاقتصاد الوطني ككل حيث يهتم بدراسة سلوك وتحليل الوحدات الاقتصادية ذات الحجم الكبير، والظواهر الكلية التي تحدد مستوى معيشة الإفراد والحالة الاقتصادية للبلد، ويستعمل في الغالب كمقياس للإنتاج الكلي في الاقتصاد الناتج الداخلي الخام(PIB).

وبصفة عامة فان الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة المجمعات الاقتصادية الاجمالية كإجمالي الإنتاج واجمالي الاستهلاك والعمالة والمستوى العام للأسعار والتضخم.

يتمثل الاقتصاد الكلي في مجموعة النظريات والتحليلات الاقتصادية الكلية التي تطبق في مجمل الاقتصاد، ونشير هنا الى ان المهتمين يرجعون مصدر النظرية الاقتصادية الكلية الى النظرية الكنزية المتمثلة في النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقد.

ويهدف الاقتصاد الكلي الى جمع الافراد بطريقة تسمح بإجراء التحليل على المستوى الكلي، كمستوى النشاط الاقتصادي والاستثمار والادخار والبطالة والتضخم. ويمكن تلخيص الخطوات التي تتبعها النظرية الاقتصادية الكلية في أربع خطوات وهي:

1. البحث عن اهم المتغيرات المحددة للمجمعات الاقتصادية الكلية؛
2. البحث في العلاقات بين المتغيرات، فمثلا هل توجد علاقة مستقرة بين الاستهلاك والدخل؛
3. تحليل أسباب وصادر اهم الاختلالات الاقتصادية الكلية في البلد كالبطالة والتضخم وضعف النمو الاقتصادي....الخ؛
4. دراسة مدى مساهمة السياسات الاقتصادية المطبقة في حل هذه المشاكل.

2.I.مفهوم الاقتصاد الجزئي :

يتضح من كلمة جزئي أن هذا الفرع من الاقتصاد يهتم فقط بدراسة سلوك الأفراد بشكل مستقل ولتوضيح ذلك نورد بعض التعاريف الخاصة بالاقتصاد الجزئي.

التعريف الأول:" الاقتصاد الجزئي يهتم أساسا بدراسة الوحدات الاقتصادية الفردية: العائلات، المنشآت، وهيكل الصناعة "(سامي،1994،48).

التعريف الثاني:

" يدرس الاقتصاد الجزئي الأسعار والكميات الفردية والأسواق"(ساموبلسن،2006،416)،

يتضح من هذين التعريفين أن الاقتصاد الجزئي يتناول الوحدات الفردية والجزئية في المجتمع كالفرد الفرد أو العائلة الواحدة أو المؤسسة أو المنتج الواحد أو السوق الواحدة، هذا يعني أن الاقتصاد الجزئي يختبر سلوك الأعوان الاقتصادية كالمستهلكين والعمال والمنتجون والمدخرون، كما يمكن القول بان الاقتصاد الجزئين يهتم بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية سواء الافراد او المؤسسات والتي تكون في مجموعها مركبات الاقتصاد الكلي.

3.1.الفرق بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي :

يمكن التفرقة بين التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي بالاعتماد على اهتمامات كل تحليل، فعادة ما تتم التفرقة بين التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي من خلال حجم الوحدات الاقتصادية المدروسة والمقارنة بين التحليلين يمكن توضيحه في جدول كما هو مبين في الاتي:

الجدول رقم (1) الفرق بين التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي.

التحليل الاقتصادي الجزئي	التحليل الاقتصادي الكلي
_ يتعامل مع الوحدات الفردية والجزئية في المجتمع؛ _ يهتم بالسلوك الفردي كدراسة سعر سلعة معينة فمثلا فيما يخص التجارة الخارجية يهتم بتصدير أو استيراد سلعة معينة؛ _ يهتم بدراسة العلاقات بين الأفراد كمستهلكين وبين الوحدات الإنتاجية كما يهتم بالسلع؛ _ دراسة سلوك المستهلك على حدة؛ _ يهتم بدراسة سلوك المنتج أو المؤسسة على حدة.	_ يدرس المواضيع ذات الحجم الكبير كالناتج الكلي للاقتصاد والمستوى العام للأسعار؛ _ يهتم بدراسة الاتجاه العام للواردات والصادرات فيبحث مثلا في سبب حدوث عجز في الميزان التجاري؛ _ يهتم بالدخل الوطني والاستهلاك الكلي والإنتاج الكلي والادخار الكلي وبمعدل البطالة ومعدل التضخم؛ _ يدرس سلوك كل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي والقطاع الخارجي؛ _ يهتم بالتوازن الكلي لسوق السلع والخدمات، وسوق العمل، وسوق رأس المال، وسوق النقد؛ _ يهتم بدراسة المجمعات الاقتصادية الكبرى، كالإنتاج الكلي، والإنفاق الكلي، والدخل الوطني، والمستوى العام للأسعار، والاستثمار الكلي.

4.1. موضوعات الاقتصاد الكلي: تمثل موضوعات الاقتصاد الكلي تلك المواضيع التي تهتم بمعيشة المجتمعات، وفي هذا الاطار يسعى الاقتصاديون الى البحث عن محددات هذه المواضيع وتفعيل أدوات السياسات الاقتصادية لتحين أداء الاقتصاد الكلي، يمكن تلخيص موضوعات الاقتصاد الكلي في:

1_ دراسة النمو في مستوى الناتج: يقوم بالبحث في العوامل المحددة لمستويات الإنتاج وبالتالي ماهي السلع والخدمات التي يمكن انتاجها داخل البلد وفقا للموارد المتاحة؛

2_ التغيرات في مستويات الأسعار والتضخم أو الانكماش: يتم هنا البحث عن العوامل المحددة لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد أي ماهي محددات المستوى العام للأسعار، وما الذي يحدد مستوى التضخم ومستوى الانكماش وماهي النتائج المترتبة عن مشكلة التضخم او تلك المترتبة عن الانكماش؛

3_ دراسة معدلات البطالة وكيفية الحد من ارتفاعها: يحاول البحث في أسباب الظاهرة وماهي مختلف النظريات التي تناولتها وماهي التفسيرات التي يمكن اعطاؤها لمشكلة البطالة وكيفية قياس حجمها ومعدلاتها وما هي السياسات التي يمكن استخدامها للتحكم في هذه الظاهرة؛

4_ سعر الصرف وميزان المدفوعات: يبحث في أسباب قيام التجارة الخارجية ودورها في النشاط الاقتصادي والعمل على الوصول الى مختلف التوازنات الاقتصادي ومن التوازن الخارجي.

5.1. وظائف الاقتصاد الكلي :

1_ **وظيفة معرفية**: تشخيص الظواهر الاقتصادية وتحليلها وإعطاء التفسيرات المناسبة لها داخل اقتصاد معين؛

2_ **وظيفة عملية**: تحليل المشاكل المطروحة على مستوى الاقتصاد واقتراح السياسات الاقتصادية المناسبة لحل المشاكل الاقتصادي المطروحة والتي يواجهها الاقتصاد على مستوى البلد؛

3_ **وظيفة تنبؤية**: بعد دراسة الاتجاه العام للظواهر الاقتصادية المطروحة يمكن إعطاء الحلول المواتية وكذا التنبؤ باتجاه هذه الظواهر.

6.1. أدوات التحليل الاقتصادي الكلي:

1_ النماذج الاقتصادية: هي صورة مبسطة للقطاعات الاقتصادية او احداها فهي تعبير منطقي عن العلاقات الاقتصادية بين قطاعات الاقتصاد ومختلف الأدوات والسياسات المساعدة على استخلاص القوانين الاقتصادية المفسرة لهذه العلاقات؛

2_ بنية النماذج الاقتصادية: يتم التعبير عن العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات باستخدام المعادلات والدوال الرياضية، وهو ما يسهل من عملية تفسير التأثيرات التي تقع بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة، كما ان الأسلوب الرياضي أوضح وأسهل من حيث التطبيق.

فالنموذج الاقتصادي هو تمثيل رياضي لمشكلة اقتصادية والتي يطلق عليها العلاقات الهيكلية والتي تنقسم إلى:

أ/ **المعادلات التعريفية**: وهي تلك المعادلات التي يمكن تشكيلها على أساس تعريف التغيرات التي تتكون منها. $DG = C + I + XN$

مثال: العلاقة بين الدخل المتاح والاستهلاك والادخار أين يفترض أن هذا الدخل يوزع على الاستهلاك والادخار فقط وعليه $Y_d = C + S$

وكذلك العلاقة بين الطلب الكلي ومكوناته حيث: $DG = C + I + XN$

والعلاقة التي تربط بين العرض الكلي ومكونا $OG = C + S + XN$

ب/ **المعادلات السلوكية**: هي المعادلات التي تبين سلوك متغيرة ما نتيجة تغير متغيرة أخرى كدالة الاستهلاك $C = f(Y_d)$

ودالة الإنتاج $Y = f(K, L, T)$

ج/ المعادلات التوازنية: هي تلك المعادلات التي تبنى على أساس تعريف التوازن الخاص بالموضوع المدروس؛

كالعرض الكلي=الطلب الكلي$OG = DG$

الاستثمار= الادخار $S = I$

عرض النقود = الطلب عليها $M_d = M_o$

ونماذج الاقتصاد الكلي نوعان، النماذج الديناميكية وهي النماذج التي تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن، والنماذج الساكنة وهي تلك النماذج التي لا تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن.

7.1. السياسة الاقتصادية:

1.7.1 مفهوم السياسة الاقتصادية :

تسمح اتجاهات السياسة الحكومية من إعطاء نظرة عن أهم أهدافها ومن خلال هذا يمكن تعريف السياسة الاقتصادية بأنها" مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة" (عبد الحميد، 1998،208)كما يمكن تعريفها على أنها " مجموعة القرارات المتخذة من طرف السلطات العمومية والتي تستهدف تغيير توازن اقتصادي كلي معين إلى توازن اقتصادي كلي مستهدف" (Alexis, Henry, Paul, 2001,78)

وتهدف الحكومات من خلال تسطيرها لهذه السياسات إلى تنظيم النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف المرجوة، كتحقيق معدلات نمو مرتفعة والرفع من مستوى التشغيل لتخفيض معدلات البطالة والتحكم في معدل التضخم واستقرار الأسعار والتوازن الخارجي.

يتبين من هذا أن السياسة الاقتصادية" تعبر عن مخطط عام للسلطات العمومية منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي، يتعلق بالإنتاج والتبادل واستهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال".(عبد المجيد،2005،29).

يتبين من التعاريف السابقة ان الحكومات تضع خطط وبرامج اقتصادية تحاول فيها التوفيق بين البرامج المسطرة والامكانيات المادية والمالية والبشرية المتاحة لتحقيق مجموعة من الأهداف، والتي تتمثل في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة والتضخم واستقرار المستوى العام للأسعار، وهي اهم المشاكل التي تواجهها معظم الاقتصاديات في العالم خاصة الدول المتخلفة.

2.7.1. أهداف السياسة الاقتصادية:

تعمل السياسات الاقتصادية الكلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية كالنمو الاقتصادي ومستوى مرتفع من العمالة واستقرار المستوى العام للأسعار والتوازن الخارجي ومعدل تضخم متحكم فيه.

1.هدف النمو الاقتصادي :

يتعلق هذا الهدف برفاهية المجتمعات وهو هدف أسمى من جانب انه يعمل على توفير السلع والخدمات بشكل كاف ومناسب لأفراد المجتمع، حيث انه يجب أن يكون معدل النمو الاقتصادي مرتفعا ومدعوم لمواكبة النمو الديمغرافي، وفي هذا الإطار يقوم تراكم رأس المال أو الاستثمار الإنتاجي بدور فعال في الرفع من معدل النمو الاقتصادي، ولهذا فعلى الدول أن تضع سياسات ملائمة وذات أثار مشجعة للادخار الوطني الذي يمثل المصدر الأول لتمويل الاستثمارات للوصول إلى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع. كما يعتبر معدل النمو الاقتصادي مؤشر مهم عن مستوى الإنتاج في الأمة. تستخدم مجموعة من المؤشرات للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي، منها التغير في الناتج الداخلي الخام (PIB) أو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ويحسب بالصيغة الآتية: $(PIB_t - PIB_{t-1})/(PIB_{t-1})$ أو $N/(PIB)$ حيث

N عدد السكان، علما ان الناتج الداخلي الخام يعبر قيمة مجموع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة.

2.التشغيل الكامل :

تهدف الحكومات من خلال الوصول إلى العمالة المرتفعة لأسباب اجتماعية وسياسية، فعندما يكون معدل البطالة مرتفعا فهذا يعني أن هناك موارد غير مستغلة وأجور أو مداخيل الأفراد تكون ضعيفة وظهور افات اجتماعية كثيرة كالفقر والجريمة.

والكلام عن التشغيل الكامل لا يعني معدل بطالة معدوم ولكن يوجد مستوى مقبول من معدل البطالة على مستوى الاقتصاد وهو ما يطلق عليه " معدل البطالة التوازني " وهو معدل يمكن التحكم فيه أو إمكانية تخفيضه". فمشكلة البطالة تؤرق اغلب الحكومات التي تعمل دائما لتخفيض معدلاتها الى ادنى مستوى ممكن لتفادي الازمات والاضطرابات الاجتماعية في البلد.

3.استقرار الأسعار أو تفادي التضخم :

تهدف الحكومات بتطبيق سياسات اقتصادية تسمح لها بالوصول إلى استقرار الأسعار وتفادي ارتفاع التضخم ويقابل التغير في المستوى العام للأسعار بين سنة وأخرى، والذي يرادف ارتفاع تكلفة المعيشة ويقود إلى انخفاض أو انهيار القدرة الشرائية للمواطنين ويعاقب أصحاب الدخول الثابتة ولا يشجع الادخار كما يعرقل الاستثمار ما يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي، ويعتبر التضخم إحدى المؤشرات على صحة الاقتصاد.

4.التوازن الخارجي :

يرتبط التوازن الخارجي بتوازن ميزان المدفوعات الذي يعبر عن الوضعية الاقتصادية للبلد اتجاه العالم الخارجي، ويمثل توازن ميزان المدفوعات عامل مهم في استقرار سعر صرف العملة المحلية اتجاه العملات الخارجية ما يشجع المبادلات الخارجية، حيث تلجا بعض الدول إلى الرفع من مستوى مشاركتها في التجارة الدولية للرفع من المستوى المعيشي للسكان، فهي تقوم باستيراد وتصدير السلع والخدمات ورأس المال كما تقرض الأموال للخارج أو تقترض منه الأموال. ففي حالة ما إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات يكون رصيد الميزان التجاري موجبا والعكس في حالة ما إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات يكون هناك عجز في الميزان التجاري، ولتغطية المبادلات التجارية الخارجية تلجا الدول إلى تحويل عملاتها عند مستويات معينة من معدلات الصرف، فعندما تكون أسعار عملة دولة محددة فان أسعار الواردات تنخفض بينما ترتفع أسعار الصادرات ما يجعلها اقل تنافسية.

وعلى العموم فان السياسة الاقتصادية للدول تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمجتمعاتها ونظرا لتفرع وتعدد هذه الاهداف فانه تم حصرها في أربعة عناصر سميت بالمربع السحري ل " كالدور " كما هو موضح في الآتي:

الشكل رقم (1) المربع السحري للسياسة الاقتصادية وفق تحليل كالدور

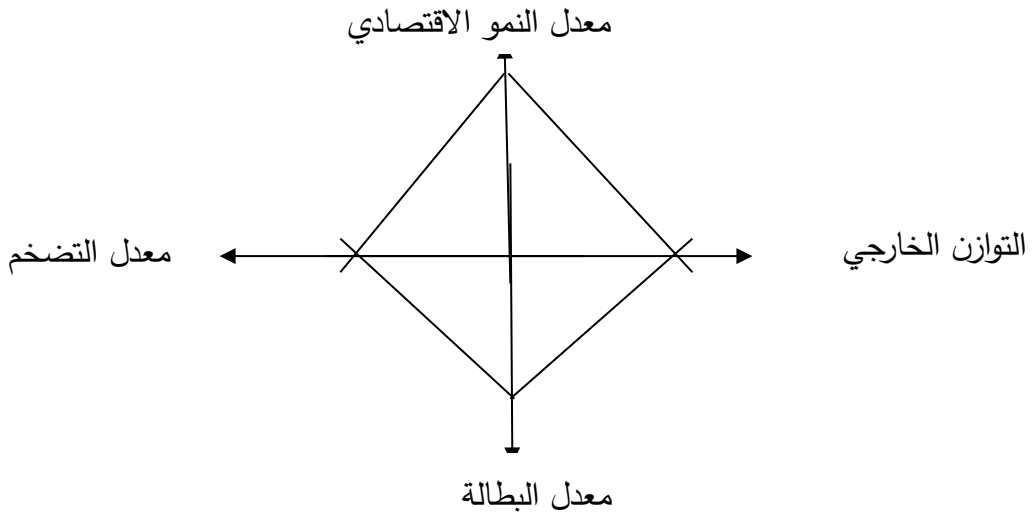

5.التوازن العام:

يتحقق التوازن العام في الاقتصاد عندما يتساوى الطلب الكلي والعرض الكلي، وهو الهدف الذي تسعى اليه جميع الدراسات الاقتصادية الكلية وكذا هدف السياسات الاقتصادية الكلية، وينصب الاهتمام حول أسباب الاختلالات الاقتصادية التي تؤدي الى عدم التوازن الاقتصادي.

8.1. تمارين وحلول

التمرين الاول:

قدم مفاهيم مضبوطة ومختصرة للمصطلحات الآتية:

- النموذج الاقتصادي الكلي؛ - المعادلة السلوكية؛ - المعادلة التعريفية؛

- شرط التوازن؛ - المتغيرة الداخلية؛ - المتغيرة الخارجية.

الحل:

1.النموذج الاقتصادي الكلي: هو عبارة بناء رياضي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية كدالة الإنفاق الاستهلاكي الكلي أو دالة الاستثمار ...الخ.

2.المعادلة السلوكية: تعبر عن علاقة رياضية بين متغيرتين تؤثر إحداهما في الأخرى، فعندما نقول بان الدخل يؤثر في الاستهلاك فهذا يعني أن السلوك الاستهلاكي يتأثر بالدخل وعليه نقول بان دالة الاستهلاك التالية $C = a + bY$ تسمى بدالة سلوكية.

3. المعادلة التعريفية: المعادلات التعريفية هي المعادلات التي تعرف متغيرا ما باستعمال متغيرات أخرى، فمثلا يعرف الطلب الكلي (Y) بانه مجموع الاستهلاك (C) والادخار(S) أي:$Y = C + S$.

4. شرط التوازن: يتمثل في البحث عن نقطة التساوي بين القوى المتضادة في النموذج الاقتصادي الكلي.

5.المتغيرة الداخلية: هي تلك المتغيرة التي تتحدد قيمتها داخل النموذج ويفترض فيها بأنها تؤثر في بعضها البعض وتتأثر بالمتغيرات الخارجية ولكنها لا تؤثر فيها.

6. المتغيرة الخارجية: هي تلك المتغيرة التي تؤثر في المتغيرات الداخلية ولكنها لا تتأثر بها.

التمرين الثاني:

ليكن لدينا اقتصاد افتراضي يتكون من القطاع العائلي وقطاع الأعمال حيث الدخل (Y) يوزع بين الاستهلاك (C) والادخار (S) وان دالة الاستهلاك في هذا الاقتصاد تعطى بالصيغة الآتية

$C = a + bY$

أما الاستثمار فيعطى بالعلاقة ($I = I_0$) وشرط التوازن في هذا الاقتصاد هو تساوي الادخار والاستثمار $S = I$

المطلوب:

1. صياغة نموذج هذا الاقتصاد رياضيا ثم تحديد المتغيرات الداخلية والخارجية؛

2. حدد التوازن في هذا الاقتصاد؛

3.ادرس تأثير المتغيرات الخارجية على التوازن.

الحل:

1. صياغة النموذج الرياضي لهذا الاقتصاد:

يمكن صياغة هذا النموذج كما هو موضح فيما يأتي:

$Y = C + S$.

$C = a + bY$.

$I = I_0$.

$S = I$.

2. تحديد التوازن في هذا النموذج:

يتحدد التوازن في الاقتصاد بتساوي العرض الكلي والطلب الكلي وعليه يمكن الافتراضي كما يلي:

$Y = C + I$

ونعلم أن الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي يعطى بالعلاقة

$DG = C + I$

عند التوازن يكون الطلب الكلي مساويا للناتج وعليه

$DG = Y \Longrightarrow C + I = C + S$.

$C - C + I = S$.

$I = S$.

3. دراسة تأثير المتغيرات الخارجية على التوازن:

المتغيرات الخارجية في هذا النموذج هي الدخل والاستثمار، وباعتبار أن الاستهلاك اكثر استقرارا من الاستثمار فان يمكن افتراض الأثر على التوازن يحدثه التغير في الاستثمار، فازا ارتفع الاستثمار فما اثر ذلك على التوازن؟ وهنا نشير إلى أن التوازن في هذه الحالة يتحقق بيانيا عند نقاط تقاطع منحنى الادخار ومنحنى الاستثمار وهو ما يمكن تبيانه بالمنحنى البياني الآتي:

منحنى الادخار والاستثمار

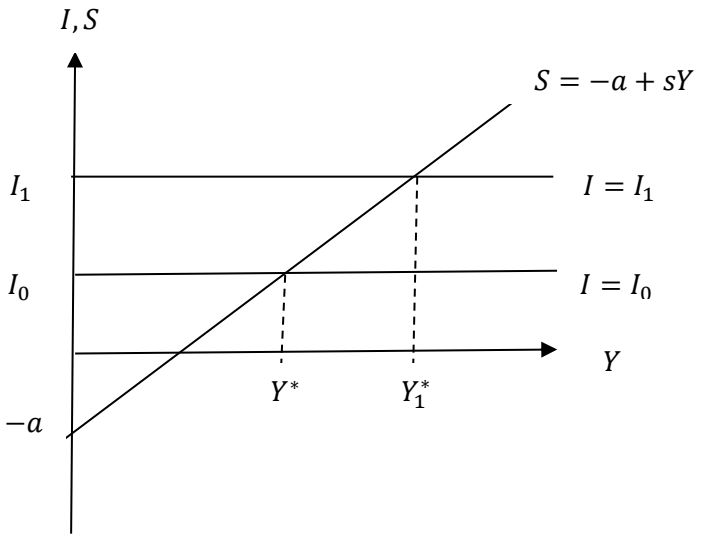

يتبن من المنحنى البياني أعلاه أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى انتقال التوازن إلى أعلى.

خلاصة:

كان هذا الفصل كتمهيد للدخول الى دراسة الاقتصاد الكلي، حيث توصلنا من خلاله الى المفاهيم الأساسية التي تستخدمها النظرية الاقتصادية وكذا الفرق بين المفهوم الجزئي والمفهوم الكلي للأعوان الاقتصادية، أي الفرق بين النظرية الاقتصادية الكلية والنظرية الاقتصادية الكلية، وبعد تحديد بعض المجمعات الاقتصادية التي يستخدمها الاقتاد الكلي لابد من معرفة العلاقات بين هذه المجمعات وهو ما سنتطرق اليه في الفصل الثاني والمتعلق بقياس النشاط الاقتصادي.

الفصل الثاني:

قياس النشاط الاقتصادي

الفصل الثاني: قياس النشاط الاقتصادي:

تمهيد:

تهتم النظرية الاقتصادية الكلية بدراسة مختلف النشاطات الاقتصادية في اقتصاد معين وذلك من خلال دراسة العلاقات المختلفة بين المتغيرات الاقتصادية والعوامل المحددة لها، والبحث في كيفية الوصول الى أفضل العلاقات بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

يتمثل النشاط الاقتصادي في تلك العلاقات التشابكية بين قطاعات الاقتصاد الكلي، هذا الارتباط يتولد عنه تدفقات مادية ومالية بين الأعوان الاقتصادية والتي تعمل السياسات الاقتصادية الكلية على تنظيمها.

يتم قياس مستوى النشاط الاقتصادي لبلد ما باستخدام مجموعة من المقاييس المستخدمة في المحاسبة الوطنية التي توفر بيانات واحصاءات تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة وتسطير سياسات اقتصادية ملائمة.

تعدد هذه المقاييس يعطى مرونة لتوفير المعطيات والبيانات الاقتصادية اللزمة لمتابعة مسار النشاط الاقتصادي على مستوى البلد، فعلى مستوى المؤسسات تستخدم القيمة المضافة اما على المستوى الكلي فتستخدم مجمعات المحاسبة الوطنية ا أهمها الناتج المحلي الإجمالي (PIB) والناتج الوطني الإجمالي (PNB) او الدخل الوطني (RN) .....الخ.

1.مجمعات المحاسبة الوطنية:

تعريف: المجمع هو معيار لقياس نتائج النشاط الاقتصادي لبلد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

1.1. القيمة المضافة:

القيمة المضافة هي الثروة المنتجة من قبل مؤسسة او إدارة وتحسب بالعلاقة الاتية:

القيمة المضافة (VA)= الإنتاج (PR)(مباع او مخزن) – الاستهلاك الوسيط (CI) ومنه فان العلاقة الرياضي تكتب بالصيغة الاتية: $VA = PR - CI$.

2.1. الناتج الداخلي الخام: PIB

تعريف: الناتج الداخلي الخام هو مقياس للثروة المنتجة داخل البلد خلال فترة زمنية محددة (عادة ما تكون سنة) من قبل الاعوان الاقتصادية المقيمة.

ملاحظة:

- الناتج الداخلي الخام يأخذ بعين الاعتبار الإقليم كمعيار للقياس؛
- الناتج الداخلي الخام يتمثل في انتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة.

ماهي المنتجات التي لا تحتسب في الناتج الداخلي الخام؟

- ✓ كل السلع (B) والخدمات (S) المنتجة في الماضي والمتبادلة حليا (مثلا السيارات المستعملة)؛
- ✓ السلع والخدمات المنتجة والمستهلكة ذاتيا أي ذلك الإنتاج الذي لا يمر على السوق؛
- ✓ السلع والخدمات المنتجة والمسوقة بطريقة غير شرعية.

2. الأعوان الاقتصادية:

يقسم الاقتصاد عادة إلى أربع قطاعات أساسية وفقا لدورها (وظيفتها الرئيسية) في النشاط الاقتصادي وهذه القطاعات هي:

1.2. القطاع العائلي:

يتميز هذا القطاع بطلب السلع والخدمات النهائية لغرض الاستهلاك النهائي (وظيفته الاساسية هي الاستهلاك) كما انه يمتلك عناصر الإنتاج (العمل وراس المال والعقارات والتنظيم)، تسمح له هذه الملكية بعرض هذه العناصر في سوق عناصر الإنتاج ما يمنح له إمكانية الحصول على الإيرادات المتأتية من هذا البيع (المداخيل) والمتمثلة في الأجور والارباح والفوائد والريع، هذا ما يفتح له الطريق نحو الانفاق على السلع والخدمات المختلفة لتغطية احتياجاته الاستهلاكية.

وعليه يمكن القول بان هذا القطاع يعد أهم قطاعات الاقتصاد باعتباره المالك الأساسي لعوامل الإنتاج من قوة عمل ورأس مال (تمتلك عوامل الإنتاج وتمنح للمؤسسات خدمات هذه العوامل وتتلقى في مقابل ذلك تعويضات)، مما سبق يمكن الوصول إلى ما يأتي:

1/ يعتبر القطاع العائلي المالك الوحيد لعوامل الإنتاج من قوة عمل ورأس المال والعقارات والتنظيم،

2/ يقدم هذا القطاع خدمات الإنتاج لقطاع الأعمال ويتلقى مقابل ذلك عوائد تتمثل في الأجور والأرباح والريع وهذه ينفق منها جزء ويدخر الباقي، ويسمى إنفاق هذا القطاع بالإنفاق الاستهلاكي والذي سنرمز له بالرمز "C"

2.2. قطاع الأعمال (المؤسسات أو قطاع الإنتاج):

يتمثل هذا القطاع في المؤسسات المنتجة للسلع والخدمات الناتجة عن توظيفها لرأس المال البشري والمادي ووظيفته الأساسية تتمثل في إنتاج السلع والخدمات، باستخدام عوامل الإنتاج المقدمة من قبل القطاع العائلي ولاتي يقدم نظير استخدامها عوائد عناصر الإنتاج والمتمثلة في الأجور والأرباح والفوائد والريع، واستخدام هذه العوامل يسمح له بإنتاج السلع والخدمات النهائية لبيعها للقطاع العائلي ويحصل من ذلك على إيرادات.

يتميز هذا القطاع بدمج عوامل الإنتاج التي يتحصل عليها من قطاع العائلات لتوفير السلع والخدمات النهائية وكذا السلع الوسيطية والسلع الرأسمالية (الإنتاجية) ويسمى إنفاق هذا القطاع بالإنفاق الاستثماري والذي نرمز له بالرمز "I".

3.2. القطاع الحكومي (الإدارة العمومية):

يتكون هذا القطاع من جميع وحدات القطاع الحكومي والمشاريع الحكومية العامة، ويقوم هذا القطاع بتقديم الخدمات العمومية مثل الدفاع والأمن والعدالة والمرافق العمومية لأفراد المجتمع.

وتندرج هذه النفقات تحت مسمى الإنفاق الحكومي، وتعتبر الضرائب أهم مصدر لإيرادات الحكومة، ويقوم القطاع الحكومي بدور تنظيمي حيث يقوم بتعبئة المداخيل عن طريق الضرائب والرسوم الجبائية وتوزيع هذه المداخيل عن طريق الإنفاق الحكومي، فسياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية وسيلتان تؤثر من خلالهما السلطات الحكومية بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي ما يبين حجم وطبيعة الدور الاقتصادي للدولة، ويكشف تحليل نفقات الحكومة وإيراداتها عن تعاظم دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع كما يكشف درجة تدخل الحكومة في توزيع الدخل الوطني ودورها في التأثير على سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك والادخار والاستثمار.

واهم ما يميز هذا القطاع انه منتج لخدمات غير سلعية ونرمز له بالرمز "G".

4.2. قطاع العالم الخارجي (بقية العالم):

يجمع هذا القطاع الأعوان غير المقيمة في الاقتصاد ويتميز بالنشاط التجاري من خلال عملية التصدير والاستيراد، وهو عبارة عن حساب يبين العمليات بين الأعوان المقيمة والأعوان غير المقيمة سواء تعلق الأمر بتدفق نقدي في مقابل واردات السلع والخدمات من قبل القطاعات المقيمة او تسديد مقابل صادرات من السلع والخدمات من طرف القطاعات

المقيمة، ويتكون قطاع التجارة من الوحدات الاقتصادية التي تقوم بعملية التصدير والاستيراد (يتمثل دوره الأساسي في تصريف الفائض من الإنتاج عن طريق الصادرات X وتغطية العجز عن طريق الواردات من السلع والخدمات M، هذا الأخير عبارة عن تسرب من تيار الدخل الوطني إلى الخارج أما عملية التصدير فهي عبارة عن إنفاق الأجانب على جزء من الإنتاج الوطني، وهذه المعاملات مع الخارج يتم رصدها في الميزان التجاري للبلد والذي يعبر عنه بصافي الواردات نرمز له بالرمز NX.

حيث: $NX = X - M$

يمكن تلخيص الاعوان الاقتصادية في جدول كما هو مبين في الاتي:

الجدول رقم (2): ملخص الاعوان الاقتصادية

الاعوان الاقتصادية	النشاط الأساسي وخصائصه	الموارد
القطاع العائلي	-استهلاك السلع والخدمات النهائية -الاستثمار -مصدر الادخار الفردي او العائلي -مالك عوامل الإنتاج (يعرض خدمات عوامل الإنتاج)	عوائد عوامل الإنتاج (الأجور والفوائد والارباح والريوع)
قطاع الاعمال	انتاج السلع والخدمات النهائية والوسيطية المصدر الرئيسي للادخار يستخدم عوامل الإنتاج (طلب عوامل الإنتاج)	بيع السلع والخدمات
القطاع المالي	تمويل النشاط الاقتصادي عن طريق القروض	مدخرات الاعوان الاقتصادية
القطاع الحكومي	يوفر الخدمات العمومية التي لا يستطيع قطاع الاعمال توفيرها مدفوعات للقطاع العائلي (الدفوعات التحويلية)	تحصيل الضرائب
قطاع العالم الخارجي	ربط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي	

المصدر: (فريد،2020،19)

3.نماذج التدفقات:

1.3 النموذج الأول للتدفق الدائري: (نزار، وإبراهيم، 2006،56)

يتكون هذا النموذج من القطاع العائلي وقطاع الأعمال، ويقوم على الفرضيات الآتية:

أ. ينفق القطاع العائلي كل دخله على شراء السلع والخدمات؛

ب. عدم وجود القطاع الحكومي وبالتالي غياب الضرائب؛

ج. الاقتصاد مغلق أي ليس له علاقة بالعالم الخارجي؛

د. القطاع الإنتاجي ينتج سلع وخدمات ذات الاستهلاك النهائي، أي لا ينتج سلع وسيطية أو رأسمالية أي انه يبيع كل منتجاته للقطاع العائلي. فتكون نتيجة التفاعل بين القطاعين بان يتلقى القطاع العائلي سلع وخدمات (تيار الإنتاج) من قطاع الاعمال ويتحصل مقبل ذلك على مداخيل نقدية (التيار النقدي)، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان القطاع العائلي يبيع لقطاع الاعمال عوامل الإنتاج ويتلقى مقابل ذلك عوائد عوامل الإنتاج كالأجور والارباح والفوائد والريع (تيار نقدي يمثل الدخل).

عملية التبادل بين القطاعين تتم في كل من سوق السلع والخدمات وسوق عوامل الانتاج

يمكن توضيح هذا النموذج بالشكل الآتي:

الشكل رقم (2) التدفق الدائري للدخل (حالة وجود قطاعين)

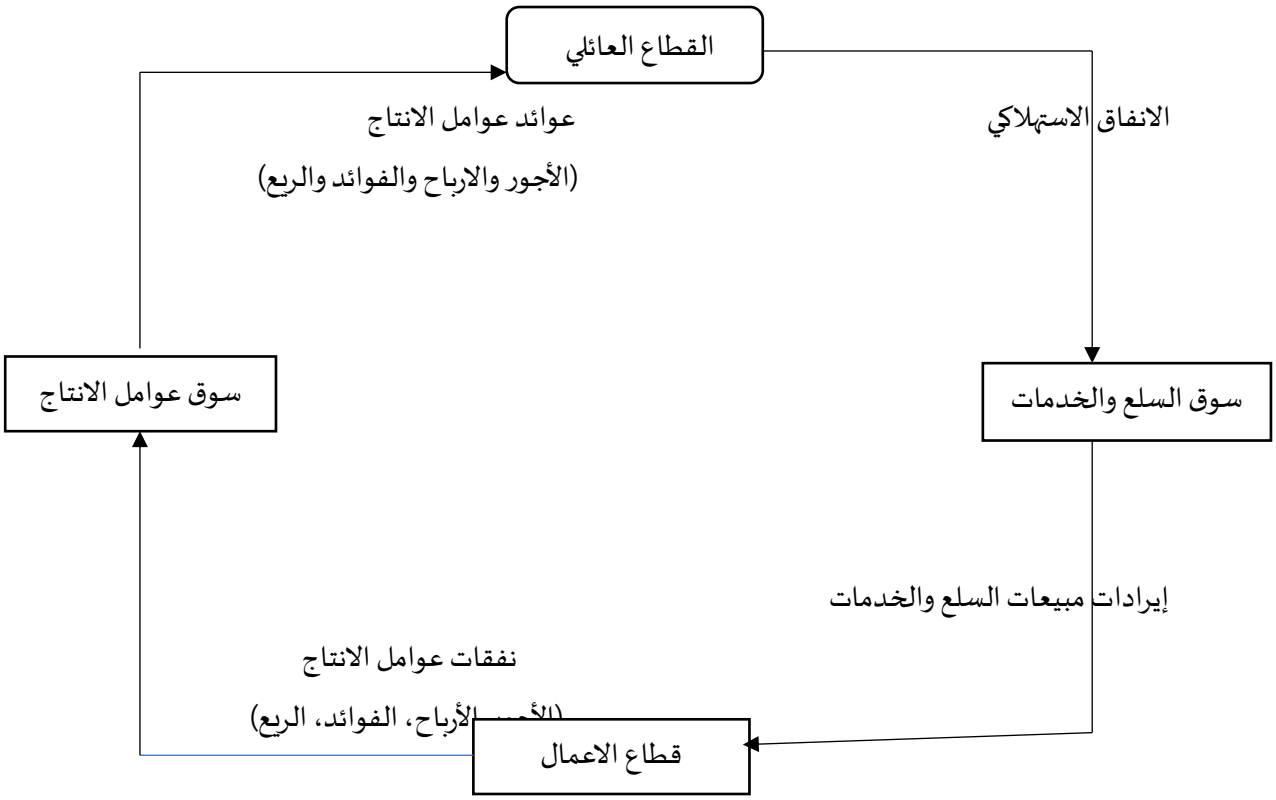

المصدر: انجاز الباحث

يمكن توضيح كيفية عمل الاقتصاد من الشكل أعلاه في النقاط الآتية:

1. حتى تقوم الوحدات الإنتاجية من إنتاج السلع والخدمات تشتري عوامل الإنتاج من الوحدات الاستهلاكية، لذا فان هذه العوامل تتدفق من الوحدات الاستهلاكية الى الوحدات المنتجة ومقابل ذلك تتحصل الوحدات الاستهلاكية على عوائد مقابل العمل؛

2. بعد أن يتم الإنتاج تقوم الوحدات الإنتاجية ببيع السلع والخدمات المنتجة إلى الوحدات الاستهلاكية وتحصل مقابل ذلك على إيرادات المبيعات التي تتدفق إلى الوحدات الإنتاجية؛
3. يتضمن الشكل نوعين من التبادل تبادل السلع والخدمات الاستهلاكية بين القطاعين وتبادل عناصر الإنتاج بين مالكيها ومستخدميها؛
4. عوائد عوامل الإنتاج تتولد من خلال العمليات الإنتاجية وتدفع مقابل استخدام هذه العناصر في الإنتاج، وتكن هذه العوائد بمجموعها ما يسمى الدخل الكلي ويتكون من أربعة عوائد:

أ. الأجور وهي عوائد قوة العمل؛

ب. الفوائد وهي عوائد رأس المال؛

ج. الريع أو الإيجار وهو عائد العقار؛

د. الأرباح وهي عوائد التنظيم والابتكار.

5. إيرادات المبيعات تمثل قيم السلع والخدمات المنتجة والمتبادلة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة وهو يساوي قيمة الناتج الكلي والذي هو مقياس الإمكانيات الإنتاجية المتوفرة في البلد؛

6. يبين نموذج التدفق الدائري وجود علاقة تطابقية وأساسية في الاقتصاد الكلي بين قيمة الناتج الكلي ومجموع عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاجه،

الدخل = الأجور+ الفوائد+ الريع+ الأرباح ($Y = W + i + R + \Pi$).

هذه العلاقة تدل على انه إذا حدث تغير في قيمة الناتج الكلي يؤدي إلى تغير مماثل في الدخل الكلي.

ولإتمام كيفية عمل أي اقتصاد لابد من طرح الأسئلة الآتية:

ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ لمن ننتج؟

أولا: **ماذا ننتج**: يقصد بذلك نوعيات وكميات السلع والخدمات التي تنتج في المجتمع؛

ثانيا: **كيف ننتج**: ويقصد بهذا طريقة الإنتاج، لأن إنتاج السلع والخدمات يتطلب استخدام عوامل الإنتاج وهذه الأخيرة تحتاج إلى تقرير الكيفية أو الكميات التي يتم فيها مزج هذه العناصر في العملية الإنتاجية؛

ثالثا: **لمن ننتج**: يقصد بهذا كيفية توزيع السلع والخدمات بين الأفراد الاقتصادية أو الفئات، وكذا توزيع الدخل بينها لأن الدخل هو الوسيلة التي يتقرر بموجبها توزيع السلع والخدمات في المجتمع.

الشكل رقم (3) مخطط الدائرة الاقتصادية (التدفقات)

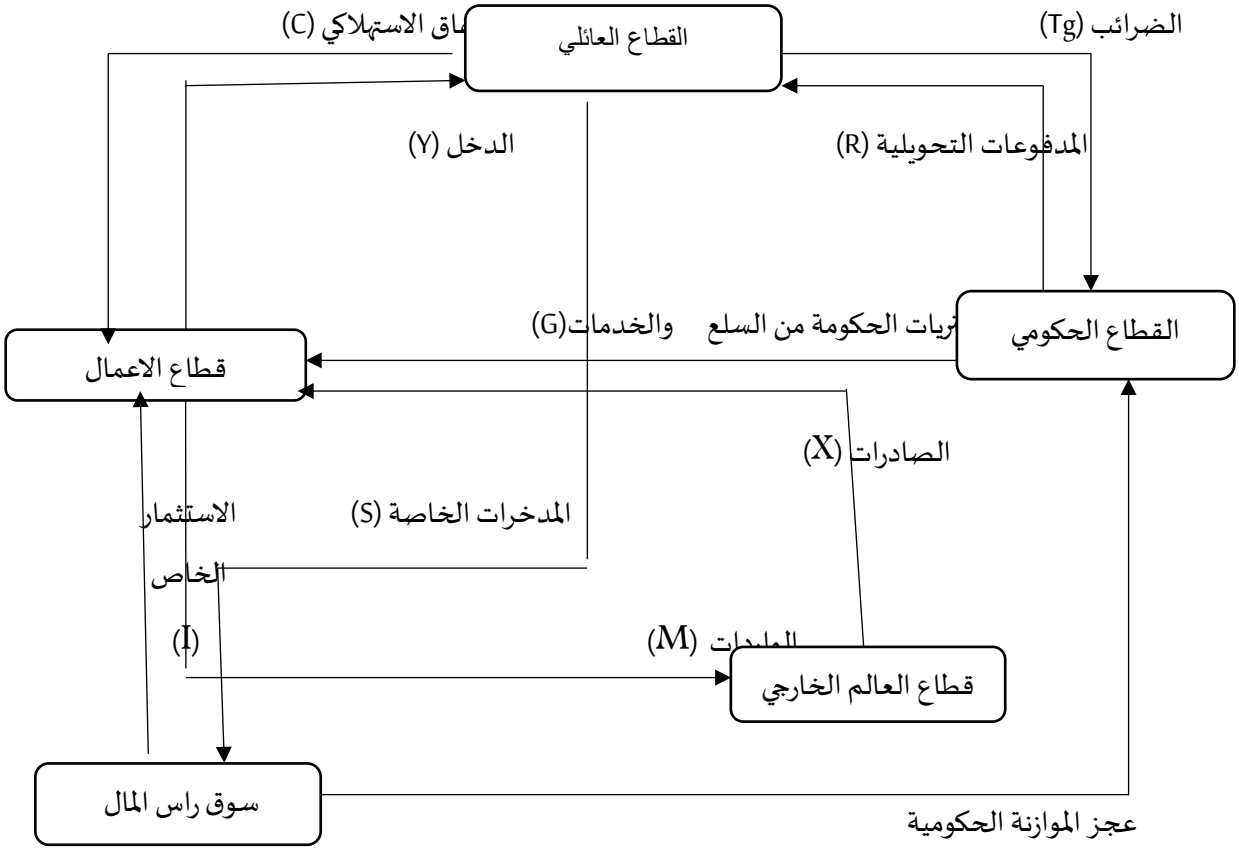

المصدر: (سامي، 1994، 120)

يتضح من الشكل أن هناك ثلاثة أنواع من التدفقات الاقتصادية تبين التبادلات بين قطاعات الاقتصاد الكلي ويتعلق الأمر ب:

- ✓ التدفقات الحقيقية وتتعلق بالكميات المتبادلة من العوامل والمنتجات؛
- ✓ التدفقات النقدية والتي تمثل قيمة العوامل والمنتجات المتبادلة؛
- ✓ التدفقات المالية ويتعلق الأمر هنا بالقدرات التمويلية للقطاعات الاقتصادية.

يوضح مفهوم الدائرة الاقتصادية العلاقة الموجودة بين الناتج والدخل والإنفاق، فعملية الإنتاج تتعلق بإعطاء المنتجات (PIB) وتوزيع المداخيل (Y) التي يمكن استخدامها للحصول على المنتجات والتي تمثل الطلب (D) والتي يمكن تمثيلها بالصيغة الآتية:

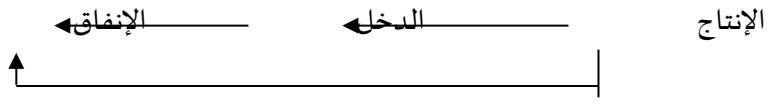

مما سبق يمكن إعطاء التوضيحات الآتية:

1.حتى تقوم الوحدات الإنتاجية من إنتاج السلع والخدمات تشتري عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال والأرض والتنظيم) من الوحدات الاستهلاكية، لذا فان هذه العوامل تتدفق من الوحدات الاستهلاكية إلى الوحدات المنتجة ومقابل ذلك تتحصل الوحدات الاستهلاكية عوائد العوامل؛

2.بعد أن يتم الإنتاج تقوم الوحدات المنتجة ببيع السلع والخدمات المنتجة إلى الوحدات الاستهلاكية وتحصل مقابل ذلك على إيرادات المبيعات التي تتدفق إلى الوحدات الإنتاجية،

3.يتضمن النموذج نوعين من التبادل، تبادل السلع والخدمات الاستهلاكية بين القطاعين وتبادل عناصر الإنتاج بين مالكيها ومستخدميها؛

4.عوائد عوامل الإنتاج تتولد من خلال العمليات الإنتاجية وتدفع مقابل استخدام هذه العناصر في الإنتاج.

هذه العوائد تكون ما يطلق عليه (الدخل الكلي) ويتكون من العناصر الآتية:

أ/ الأجور وتمثل عوائد قوة العمل؛

ب/ الفوائد وهي عوائد رأس المال الموظف في النظام البنكي؛

ج/الريع أو الإيجار وهو عائد الأرض والعقارات؛

د/ الأرباح وهي عوائد الأسهم والتنظيم والابتكار؛

5.إيرادات المبيعات تمثل قيم السلع والخدمات المنتجة والمتبادلة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة.

كما أن القطاع العائلي يوفر عوامل الإنتاج لقطاع الأعمال ويتلقى مقابل ذلك مداخيل تتمثل في الأجور والأرباح والفوائد والريع أو الإيجارات وتدفع لقطاع الأعمال نفقات مقابل السلع والخدمات ويدخر الباقي،هذا الادخار يوجه إلى السوق المالي الذي يحولها إلى تمويل استثمارات جديدة أو توسيع إنتاج السلع الاستثمارية أو الإنتاجية،

ومن جهة أخرى فان القطاع العائلي يدفع ضرائب للحكومة والتي تستخدمها بدورها كإنفاق حكومي على السلع والخدمات، كما يقوم القطاع العائلي كذلك بتسديد قيمة السلع المستوردة لتغطية العجز المسجل في المنتجات المحلية كما يتلقى قطاع الإنتاج عائدات تصدير الفائض من المنتجات المحلية.

مما سبق يمكن اعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي (PIB) كمجموع المداخيل الأولية المتمثلة في عوائد عوامل الإنتاج (RS + EBE) والضرائب المرتبطة بالإنتاج (TI) كما يمكن تعريفه على انه مجموع مركبات الطلب الداخلي (C + I) ورصيد المبادلات الخارجية من السلع والخدمات (X − M) وهو ما يمكن صياغته بالمعادلة الآتية:

الناتج الداخلي الإجمالي= الدخل المحلي= الإنفاق الكلي $\mathrm{PIB} = \mathrm{Y} = \mathrm{DG}$

هذه المعادلة يمكن كتابتها بالصيغة التالية:

$$\mathrm{PIB} = \mathrm{RS} + \mathrm{EBE} + (\mathrm{TI} - \mathrm{SUB}) = \mathrm{C} + \mathrm{I} + \mathrm{G} + (\mathrm{X} - \mathrm{M}) .$$

فالناتج المحلي الإجمالي: عبارة عن مجموع قيم السلع والخدمات المنتجه محليا خلال فترة زمنيه معينه عادة سنه؛

الدخل المحلي: هو مجموع عوائد عوامل الإنتاج (الأجور+ الأرباح + الفوائد +الإيجارات) التي دخلت في العملية الإنتاجية خلال سنة؛

الإنفاق الكلي: وهو عبارة عن الطلب الكلي للأعوان الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

كما يمكن استنتاج الآتي: (نزار، وإبراهيم،2006، 65)

1/يتم تبادل السلع والخدمات المنتجة في سوق السلع والخدمات بينما يتم تبادل عوامل الإنتاج في سوق عوامل الإنتاج كسوق العمل وسوق رأس المال وأسواق الموارد؛

2/ تمثل الوحدات الإنتاجية جانب العرض في سوق السلع والخدمات المنتجة وجانب الطلب في سوق عوامل الإنتاج؛

3/ تمثل الوحدات الاستهلاكية جانب الطلب في سوق السلع والخدمات وجانب العرض في سوق عوامل الإنتاج.

وبتوازن العرض والطلب في كل سوق تتحدد الكميات المباعة والأسعار المقابلة وعليه تتقرر قيمة الإنتاج الإجمالي في الاقتصاد الكلي والتي تساوي حاصل ضرب الكميات المباعة (Q_i) في الاسعار المقابلة لها (P_i) وعليه قيمة الانتاج الاجمالي هي $\sum_{i=1}^{n} Q_i P_i$. أما في سوق العمل فيتقرر سعر العمل ممثلا في الأجر (W) وكمية العمل (N) وعليه فان الدخل الكلي لعنصر العمل هو $N_i W_i$ $\sum_{i=1}^{n}$. حيث W_i اجر العامل i و N_iكمية العمل التي يقدمها العاملi مع n عدد العمال القطاع الحكومي: للقطاع الحكومي دور المنظم في الاقتصاد حيث يتدخل من خلال الجانب المال المتمثل في الإنفاق الحكومي وفرض الضرائب.

1/ الإنفاق الحكومي: يقاس دور القطاع الحكومي في الاقتصاد من خلال حجم الإنفاق الذي يتجسد من خلال السياسة المالية

2/ فرض الضرائب: تفرض السلطات الحكومية اقتطاعات على فروع النشاط الاقتصادي كالضرائب على الدخل والضرائب على الأرباح أو الضرائب غير المباشرة التي يدفعها المستهلك، كما يمكن للحكومة أن تؤثر على طريقة الإنتاج باستخدام النظام الضريبي للتأثير على الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج

2.3. مفهوم الناتج الداخلي الخام:

يوفر النشاط الاقتصادي في المجتمع إطارا للتوفيق بين الموارد المتاحة واحتياجات المجتمع ويتجسد هذا في الناتج الكلي الذي يستطيع البلد تحقيقه خلال فترة زمنية معينة، ولقياس ذلك يستعمل الاقتصاديون مقياسين أساسين لقياس مستوى النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة وهما:

- الناتج الداخلي الخام (PIB)
- الناتج الوطني الإجمالي (PNB)

وباعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر المقاييس استعمالا لقياس النشاط الاقتصادي فانه سيتم التركيز في هذه الدراسة على استعمال مقياس واحد.

1.2.3.تعريف الناتج الداخلي الخام (PIB):

التعريف الأول: يعرف على انه " الاسم الذي نطلقه على القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود دولة ما في السنة " (ساموبلسون، ونوردهامس،2006،436)

التعريف الثاني: " هو القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل البلد سواء من طرف المقيمين أو غير المقيمين خلال فترة زمنية معينة " (نزار، وإبراهيم،2006،95)

يتبين من التعريفين السابقين أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة وهذا يعني أن قيمة هذا الناتج هو عبارة عن الكمية المنتجة من السلع والخدمات في الأسعار المقابلة لها وه ما يمكن التعبير عنه رياضيا بالعلاقة

$\sum_{i=1}^{n} Q_i P_i$. وهي تعبر عن مجموع القيمة النقدية لكل سلع الاستهلاك والاستثمار ومشتريات الحكومة وصافي الصادرات،

ويستخدم الناتج المحلي الإجمالي لعدة أهداف:

- قياس الأداء الاقتصادي؛
- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أكثر المقاييس شمولا لقياس جميع مخرجات دولة ما من السلع والخدمات؛
- القياس النقدي لمجموع الاستهلاك والاستثمار والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات وصافي الصادرات لما تم إنتاجه في بلد ما خلال سنة.

ويتميز بالخصائص الاتية:

- ✓ تقييم الإنتاج يكون بسعر السوق؛
- ✓ يأخذ بعين الاعتبار قيمة الإنتاج المخصص للاستهلاك النهائي فقط ولا يأخذ في الحسبان قيم السلع الوسيطية (قيمة الإنتاج تحسب مرة واحدة)؛
- ✓ يشتمل على السلع والخدمات الاستهلاكية؛
- ✓ يحتوي على كل السلع والخدمات المنتجة خلال الفترة الحالية وليس السلع والخدمات المنتجة في الفترات السابقة
- ✓ يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل البلد، يأخذ في الحساب الإقليم بعين الاعتبار؛
- ✓ يقيس قمة الإنتاج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة؛
- ✓ يأخذ في الحسبان قيمة السلع والخدمات المنتجة بطريقة شرعية فقط؛
- ✓ لا يأخذ بعين الاعتبار السلع والخدمات المنتجة بطريقة غير شرعية؛
- ✓ لا يأخذ بعين الاعتبار السلع والخدمات المنتجة والمستهلكة ذاتيا (أي تلك المنتجات التي لم تمر على السوق)؛
- ✓ لا يأخذ بالحساب السلع والخدمات المنتجة بطريقة غير شرعية.

ولقياس الناتج الداخلي الخام تستخدم مجموعة من الطرق.

2.2.3. طرق حساب الناتج الداخلي الخام (PIB):

يعتمد الاقتصاديون لتقييم الأداء الاقتصادي على أربع معايير وهي:

الإنتاج، والبطالة، والتضخم ورصيد ميزان المدفوعات، أما قياس النشاط الاقتصادي فيتم الاعتماد على الإنتاج الكلي والذي يتم قياسه في الغالب بالناتج الداخلي الخام (PIB) والذي يتم حسابه بطرق ثلاثة وهي:

PIB: هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة سنة (طريقة الإنتاج)؛

PIB: هو مجموع القيم المضافة المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة (طريقة القيمة المضافة)؛

PIB: هو مجموع الدخول الموزعة في اقتصاد خلال فترة زمنية معينة (طريقة الإنفاق).

يتضح من خلال هذه التعاريف أن هناك ثلاث طرق لحساب الناتج الداخلي (المحلي) الخام والتي نوردها في الآتي:

1. **طريقة الدخل**؛
2. **طريقة الإنفاق**؛
3. **طريقة القيمة المضافة**.

وسنتطرق فيما يأتي إلى كيفية حساب الناتج الداخلي الخام بكل طريقة على حدة.

أولا/ طريقة الدخل:

يتم قياس الدخل الوطني وفق هذه الطريقة وذلك من خلال احتساب مجموع دخول أو عوائد عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية، وصيغتها كالآتي:

الدخل الوطني = مجموع عوائد عناصر الإنتاج المتحققة خلال السنة أو مجموع الدخول المتحصلة مقابل المساهمة الفعلية في الإنتاج.

الدخل الوطني = الأجور والرواتب المدفوعة + الفوائد المدفوعة + الريع (الإيجار) + الأرباح الموزعة وغير الموزعة أي أن:

حيث:

PIB الناتج الداخلي الخام (الناتج المحلي الإجمالي)؛ $\mathrm{PIB} = \mathrm{W} + \mathrm{i} + \mathrm{R} + \pi$

W : مجموع الأجور والرواتب وتمثل ذلك المقابل الذي يتلقاه العامل مقابل عمله كما تشتمل كذلك على مداخيل الاعمار الحرة كالأطباء والمحامون وأصحاب الحرف؛

i : الفوائد وتمثل مقابل الايداعات المالية في المصارف؛

R : الريع أو الإيجارات ويمثل مداخيل العقارات؛

π : الأرباح وتتكون من الارباح الموزعة والارباح غير الموزعة والضرائب على الأرباح والاهتلاك؛

يتمثل الإنتاج في ذلك الحاصل من عملية المزج بين مختلف عوامل الإنتاج من عمل ورأس المال والأرض والتنظيم، توظيف هذه العوامل في العملية الإنتاجية تعطينا قيمة مضافة والتي يتم الحصول عليها بعد حذف الاستهلاك الوسيط ما يمكن من توزيعها على عوامل الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية، ويكون هذا وفق الأسلوب الآتي:

أ/ عنصر العمل: يتمثل عائد عنصر العمل في الأجور والرواتب أو ما يطلق عليه مكافآت المستخدمين (المدفوعات النقدية التي تدفع لقاء استخدام العمل) W،

ب/ رأس المال: يتمثل عائد رأس المال في مجموع الفوائد التي تدفع عادة كثمن مقابل الاستفادة من الخدمات المالية لرأس المال ونرمز لها بالرمز i،

ج/ الأرض أو العقارات: يتمثل العائد في قيمة الإيجارات أو الريع أي ما يتلقاه أصحاب هذه العقارات مقابل الإيجار ونرمز له بالرمز R،

د/التنظيم: ويتمثل في تلك التقنيات والأفكار التي يوظفها صاحب المشروع ويتلقى في مقابل ذلك الأرباح التي تتمثل في ذلك الجزء الذي يتم توزيعه على مالكي المشروع أو المنشاة الإنتاجية بالإضافة إلى الذي يحتفظ به دون توزيع على شكل احتياطيات نقدية لأغراض التوسع المستقبلي أو أية أغراض أخرى تراها المؤسسة مناسبة والتي نرمز لها بالرمز π.

وعليه فان الناتج المحلي الإجمالي وفق هذه القاعدة هو عبارة عن مجموع الدفعات النقدية التي تستحق مقابل عملية الإنتاج،

PIB= الأجور+الفوائد+الريع أو الإيجار+الأرباح أي: $\mathrm{PIB} = \mathrm{W} + \mathrm{i} + \mathrm{R} + \pi$

هذه العلاقة الأخيرة تعبر عن قيمة الناتج الداخلي الخام بسعر العوامل وهو سعر السوق وليس سعر التكلفة وبالتالي تكون علاقة الناتج الداخلي الخام بسعر السوق كالاتي:

$$\mathrm{PIB_{pm}} = \mathrm{PIB_f} + \mathrm{TVA} + \mathrm{DTi} - \mathrm{SUB} + \mathrm{AM}$$

حيث:

TVA الضريبة على القيمة المضافة؛

DTi الضرائب غير المباشرة؛

SUB اعانات الإنتاج؛

AM الاهتلاك.

ويعبر كذلك على الدخل الوطني (RN)

ويمكن تقسيم الدخل إلى الدخل الإجمالي والدخل المتاح والدخل الفردي؛

- **الدخل الشخصي**: Y_p :

وهو الدخل الإجمالي أو الخام الذي يتلقاه الفرد قبل اقتطاع ضرائب الدخل (الضرائب الشخصية)، ويعطى بالعلاقة الآتية:

$$Y_p = Y_T - (TC + TSS + \pi nd) + TR$$

حيث:

Y_p : الدخل الشخصي؛

Y_T : الدخل الإجمالي؛

TC : ضرائب على أرباح الشركات؛

TSS : اقتطاعات الضمان الاجتماعي؛

πnd : الأرباح غير الموزعة؛

TR : التحويلات.

- **الدخل المتاح: Y_d**: ويعبر عن الدخل القابل للتصرف وبالتالي إمكانية الأفراد إنفاقه على حاجياتهم الاستهلاكية ويتم الحصول عليه بعد طرح الضرائب من الدخل الشخصي، وعلاقته كالتالي:

علما أن :TA الضرائب على الدخل. $$Y_d = Y_p - TA$$

و Y_d يعبر عن القدرة الشرائية للافراد، ويمكن للفرد ان ينفق دخله المتاح على حاجياته من السلع والخدمات الاستهلاكية والادخار.

فإذا فرضنا أن الادخار يرمز له بالرمز S فانه يمكن إعطاء معادلة توزيع الدخل المتاح على الإنفاق الاستهلاكي والادخار كما يلي:

$$Y_d = C + S$$

وعليه فان الادخار يكتب بالصيغة:

$$S = Y_d - C$$

وهذا يعني أن الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك (C) يوجه للادخار (S)

ثانيا: طريقة الإنفاق:

يتم قياس الدخل الوطني أو الناتج الداخلي الخام PIB وفق هذه الطريقة من خلال احتساب جميع أوجه الإنفاق في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وتتمثل في الغالب أوجه الإنفاق في الاقتصاد في:

- الإنفاق العائلي (إنفاق استهلاكي) ونرمز له بالرمز: C
- الإنفاق الاستثماري الخاص ونرمز له بالرمز: I

- الإنفاق الحكومي (استهلاكي واستثماري): G
- الإنفاق الأجنبي والذي يمثل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات ، وعليه فان الدخل الوطني وفق هذه الطريقة هو:

الدخل الوطني = الإنفاق الوطني

وهو عبارة عن الإنفاق على السلع والخدمات النهائية، وهذا يعني أنه يجب أن يكون مجموع الإنفاق يساوي القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة عادة سنة ورياضيا تتم صياغته بالعلاقة الآتية:

$$PIB = C + I + G + (X - M)$$
$$PIB = C + I + G + NX$$

هذه المعادلة يمكن كتابتها بالشكل الآتي:

$$PIB + M = C + I + G + X$$

علما أن $PIB + M$ يمثل جانب الموارد و$C + I + G + X$ يمثل جانب الاستخدامات و$(X - M)$ يعبر عن صافي التعامل مع العالم الخارجي أو ما يسمى صافي الصادرات ويرمز له بالرمزNX.

حيث:

C: إنفاق القطاع العائلي ويتمثل في شراء السلع والخدمات النهائية، كما تعبر عن مجموع قيم السلع والخدمات التي تنتج لأغراض الاستهلاك الشخصي وهي ثلاثة أصناف، السلع المعمرة وسلع الاستهلاك الجاري والخدمات الاستهلاكية؛

I: إنفاق قطاع الإنتاج والمتمثل في الإنفاق الاستثماري، ويقصد به زيادة وسائل الإنتاج أو رأس المال وقسم إلى ثلاثة أجزاء، المصانع والآلات والمعدات والمنشات السكنية والتغير في المخزون؛

G: الإنفاق الحكومي ويعبر عن مشتريات الحكومة من السلع والخدمات والمدفوعات والتحويلات، ويتعلق هذا الإنفاق الحكومي بالمنفعة العامة؛

X: تمثل السلع والخدمات المنتجة محليا والمباعة للعالم الخارجي؛

M: مجموع والخدمات المستوردة من الخارج لتغطية النقص في الإنتاج الداخلي.

أما $(X - M)$ فيعبر عن صافي الصادرات ويمثل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات.

ولقياس الناتج المحلي بشكل أدق يستخدم الناتج المحلي الصافي (PIN) ويتم الحصول عليه بعد طرح الاهتلاكات (Am) من (PIB) كما هو موضح بالعلاقة الآتية:

$$PIN = PIB - Am$$

الدخل الوطني = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري +الإنفاق الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي (قيمة الصادرات – قيمة الواردات)، ولتوضيح ذلك نأخذ المثال الآتي لتوضيح كيفية حساب الناتج الداخلي(المحلي) الإجمالي (الخام) بطريقة الدخل وطريقة الإنفاق

مما سبق يمكن استخلاص الآتي:

الجدول رقم (3): حساب (PIB) بطريقتي الإنفاق والدخل

طريقة الإنفاق	طريقة الدخل
1.الإنفاق الاستهلاكي C +2. الإنفاق الاستثماري الخاصI +3. الإنفاق الحكوميG +4. صافي الصادراتNX	1.الأجورW +2. الفوائد المدفوعة الصافية i +3. الإيجارات أو الريع R +4. الأرباح الكلية قبل دفع الضريبة π +5. دخل المالكين K
المجموع = PIB (الناتج الداخلي الخام) - (ناقص) الاهتلاك Am =الناتج المحلي الصافي PIN -(ناقص) الضرائب غير المباشرة (TI) =الدخل المحلي الإجمالي (RIB)	المجموع = الدخل المحلي الكلي (RIB) + الضرائب (T) = الناتج المحلي الصافي PIN +الاهتلاك Am = الناتج المحلي الإجمالي PIB

المصدر: انجاز الباحث

الجدول رقم (4): حساب الناتج الداخلي الخام

طريقة الدخل		طريقة الإنفاق		
2500	الأجور والمكافآت	2060		الاستهلاك الخاصC
350	صافي الفوائد المقبوضةi		500	الإنفاق على السلع المعمرة
052	الريعR		900	الإنفاق على السلع غير المعمرة
371	الضرائب غير المباشرةIID		660	الإنفاق على الخدمات
482	اهتلاك رأس المالAm	1501		الإنفاق الاستثماري الخاصI
205	دخول المالكين	1650		الإنفاق الحكوميG
301	أرباح الشركات قبل الضرائب	950		صافي الإنفاق الخارجيXN
150	أرباح موزعة		300	الصادراتX
090	أرباح غير موزعة		1250	الواردات M
061	ضرائب على الشركات			
4261	الناتج المحلي الإجماليPIB	4261		الناتج المحلي الإجماليPIB

المصدر: (جيمس، وريجارد،2007،48)

لكن لغرض الوصول إلى حساب دقيق للناتج أو للدخل الوطني فانه يتطلب إلغاء اثر تغير الأسعار وهذا بتطبيق قاعدة الأسعار الثابتة لسنة أساس معينة حيث يمكن تحويل الناتج المحلي الإجمالي من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة باستخدام الطريقة الآتية:

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}} * 100$$

$$\text{PIB}_{\text{pf}} = \frac{\text{PIB}_{\text{PM}}}{\text{ip}} \times 100$$

مثال: لتكن لدينا المعطيات الاتية

السنة	الناتج بالأسعار الجارية	الرقم القياسي للأسعار	الناتج بالأسعار الثابتة
2009	879	100	879
2010	1000	105.3	949.6
2011	1128.8	112.2	1006
2012	1218.2	117.2	1035
2013	1467.8	116.6	1264.7
2014	3105.7	214.6	1447.2

المصدر: (جيمس، وريجارد،2007،51)

ونشير هنا إلى هناك ثلاثة مفاهيم للإنتاج:

1.الإنتاج الشامل:

وفق هذا المفهوم فان الإنتاج الذي يحسب في الدخل الوطني هو كل الإنتاج السلعي والخدمي سواء تم تبادله في السوق أو لم يتم تبادله.

2.الإنتاج المادي:

يتم احتساب الإنتاج السلعي، حيث يدخل في حسابات الدخل والناتج الوطني الإنتاج السلعي وما يرتبط به من بعض الخدمات كخدمات النقل والتسويق والصيانة.

3.الإنتاج السوقي:

يركز هذا المفهوم على احتساب ناتج جميع الأنشطة الاقتصادية المتداولة في السوق سواء كانت هذه المنتجات سلعية أو خدمية.

امثلة:

المثال1:

نفرض انه لدينا المعطيات التالية عن اقتصاد ما:

- ✓ الإنفاق الاستهلاكي الخاص:2000 مليون
- ✓ الإنفاق الحكومي:200 مليون
- ✓ صافي الصادرات 300 مليون
- ✓ التحويلات الحكومية 100 مليون
- ✓ الضرائب غير المباشرة 90 مليون
- ✓ لنفق الاستثماري الإجمالي 300 مليون

- ✓ اقتطاعات الضمان الاجتماعي 65 مليون
- ✓ الادخار 20% من الدخل المتاح
- ✓ ضرائب على أرباح الشركات 150 مليون
- ✓ ضريبة الدخل الشخصي 15%
- ✓ الاهتلاك 90 مليون

المطلوب: احسب المجمعات الاقتصادية الآتية

1. الناتج المحلي الصافي
2. الدخل المحلي
3. الدخل الشخصي
4. حجم الادخار
5. الناتج الداخلي الخام (الناتج المحلي الإجمالي)

الحل:

1. حساب الناتج المحلي الصافي PIN

$$\mathrm{PIN} = \mathrm{C} + \mathrm{I_N} + \mathrm{G} + (\mathrm{X} - \mathrm{M}).$$

يتبين من المعطيات أن الاستثمار الصافي I_N غير معطى وبالتالي يمكن حسابه من خلال طرح الاهتلاكات من الاستثمار الإجمالي أي

$$\mathrm{I_N} = \mathrm{I} - \mathrm{Am}$$

$$\mathrm{I_N} = 300 - 90 = 210.$$

$$\mathrm{PIN} = 2000 + 210 + 200 + 300 = 2710.$$

2. حساب الدخل المحلي YI

$$\mathrm{YI} = \mathrm{PIN} - \mathrm{TI}\ .$$

$$\mathrm{YI} = 2710 - 90 = 2620\ .$$

3. حساب الدخل الشخصي y_p

$$\mathrm{Y_P} = \mathrm{YI} - (\pi\mathrm{nd} + \mathrm{TSS} + \mathrm{TC}) + \mathrm{TR}\ .$$

4. حساب حجم الادخار S

Y_P =2620-(0+65+150) +100=**2505.**

$$\mathrm{S} = 0.20(\mathrm{Y_d})\ .$$

$$\mathrm{Y_d} = \mathrm{Y_p} - \mathrm{TA} = 2505 - 0.5.\mathrm{Y_p} = 0.15(2505)\ .$$

$$Y_d = \mathbf{2129.25}\ .$$

$$\mathrm{S} = \mathrm{Y_d} - \mathrm{C} \Longrightarrow \mathrm{S} = 2129.25 - 2000 = \mathbf{129.25.}$$

5. حساب الناتج المحلي الإجمالي PIB:

$$\mathrm{PIB} = \mathrm{C} + \mathrm{I} + \mathrm{G} + (\mathrm{X} - \mathrm{M}).$$

$$\mathrm{PIB} = 2000 + 300 + 200 + 300 = \mathbf{2800.}$$

$$PIB = PIN + Am = 2710 + 90 = \mathbf{2800.}$$

مثال2:

طريقة الدخل		طريقة الإنفاق		
2500	الأجور والمكافآت	2060		الاستهلاك الخاص
350	صافي الفوائد المقبوضة		500	الإنفاق على السلع المعمرة
052	الريع		900	الإنفاق على السلع غير المعمرة
371	الضرائب غير المباشرة		660	الإنفاق على الخدمات
482	اهتلاك رأس المال	1501		الإنفاق الاستثماري الخاص
205	دخول المالكين	1650		الإنفاق الحكومي
301	أرباح الشركات قبل الضرائب	950		صافي الإنفاق الخارجي
150	أرباح موزعة		300	صافي الصادرات
090	أرباح غير موزعة		1250	الواردات
061	ضرائب على الشركات			
4261	الناتج المحلي الإجمالي	4261		الناتج المحلي الإجمالي

المصدر:(جيمس، وريجارد،2007،48)

لكن لغرض الوصول إلى حساب دقيق للناتج أو للدخل الوطني فنه يتطلب إلغاء اثر تغير الأسعار وهذا بتطبيق قاعدة الأسعار الثابتة لسنة أساس معينة حيث يمكن تحويل الناتج المحلي الإجمالي من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة باستخدام الطريقة الآتية:

$$\mathrm{PIB_{pf}} = \frac{\mathrm{PIB_{pm}}}{\mathrm{I_P}} \times 100$$

حيث: PIB_{pf} الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار سنة الأساس)

$\mathrm{PIB_{pm}}$ الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (الأسعار الجارية)

$\mathrm{I_P}$ الرقم القياسي للأسعار

مثال3: لتكن لدينا البيانات الاتية

السنة	الناتج بالأسعار الجارية	الرقم القياسي للأسعار	الناتج بالأسعار الثابتة
2009	879	100	879
2010	1000	105.3	949.6
2011	1128.8	112.2	1006
2012	1218.2	117.2	1035
2013	1467.8	116.6	1264.7
2014	3105.7	214.6	1447.2

المصدر:(جيمس، وريجارد،2007،51)

ونشير هنا إلى هناك ثلاثة مفاهيم للإنتاج:

1.الإنتاج الشامل: وفق هذا المفهوم فان الإنتاج الذي يحسب في الدخل الوطني هو كل الإنتاج السلعي والخدمي سواء تم تبادله في السوق أو لم يتم تبادله.

2.الإنتاج المادي: يتم احتساب الإنتاج السلعي، حيث يدخل في حسابات الدخل والناتج الوطني الإنتاج السلعي وما يرتبط به من بعض الخدمات كخدمات النقل والتسويق والصيانة.

3.الإنتاج السوقي: يركز هذا المفهوم على احتساب ناتج جميع الأنشطة الاقتصادية المتداولة في السوق سواء كانت هذه المنتجات سلعية أو خدمية.

ثالثا/ طريقة القيمة المضافة:(VA)

يتم قياس الدخل الوطني وفق هذه الطريقة من خلال احتساب القيم المضافة المتحققة في كل نشاط اقتصادي وفي كل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة، وفي جميع القطاعات الاقتصادية، ومن خلال جمع القيم المضافة في جميع النشاطات الاقتصادية يمكن الوصول إلى احتساب الدخل الوطني،

القيمة المضافة الإجمالية = القيمة الإجمالية للإنتاج المتحقق – القيمة الإجمالية لمستلزمات الإنتاج (جيمس، وريجارد،2007،45).هذه الطريقة تبين المساهمة الفعلية لكل نشاط في توليد الدخل الوطني المتحقق.

"القيمة المضافة لأي منشاة إنتاجية تساوي الفرق بين قيمة إنتاجها وقيمة المدخلات من السلع الوسيطية التي قامت المنشاة بشرائها من المنشاة الإنتاجية الأخرى، لأغراض الإنتاج" (أسامة، وعبد الجبار،2003،38)، وعليه فالناتج الداخلي الخام وفق هذه القاعدة يمثل مجموع القيم المضافة في الاقتصاد والذي يمكن صياغة معادلته بالشكل الآتي:

انطلاقا من علاقة الناتج الداخلي المحسوبة بطريقة القيمة المضافة يمكن إعطاء الصيغ الآتية:

- الناتج الوطني الإجمالي (PNB) هو عبارة عن (PIB) مطروحا منه صافي العوائد(NR) ؛

$$PIB = \sum_{i=1}^{n} VA_i$$

$$PNB = PIB - NR.$$

- الناتج الوطني الصافي بسعر السوق (PNN_{pm})= الناتج الوطني الإجمالي ناقصا (-) الاهتلاك؛

$$PNN_{pm} = PNB - Am$$

- الناتج الوطني الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج ($PNNf$)=الناتج الوطني الصافي بالسوق(PNN_{pm}) – الضرائب (TA)+ الإعانات (Aid) = الدخل الوطني(RN) ؛

$$PNN_F = PNN_{pm} - TA + Aid = RN = Y$$

- الدخل الشخصي = الدخل الوطني – الأرباح غير الموزعة – الضرائب على الأرباح – اقتطاعات الضمان الاجتماعي + التحويلات،

$$Y_P = RN - \pi nd - TC - TSS + TR$$

- الدخل المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة على الدخل $Y_d = Y_p - ID$

لكن لغرض الوصول إلى حساب دقيق للناتج أو للدخل الوطني فنه يتطلب إلغاء أثر تغير الأسعار وهذا بتطبيق قاعدة الأسعار الثابتة لسنة أساس معينة حيث يمكن تحويل الناتج المحلي الإجمالي من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة باستخدام الطريقة الآتية

مثال: لتكن لدينا البيانات الاتية كما هو مبين في الجدول

السنة	الناتج بالأسعار الجارية	الرقم القياسي للأسعار	الناتج بالأسعار الثابتة
2009	879	100	879
2010	1000	105.3	949.6
2011	1128.8	112.2	1006
2012	1218.2	117.2	1035
2013	1467.8	116.6	1264.7
2014	3105.7	214.6	1447.2

المصدر:(جيمس، وريجارد،2007،51)

ونشير هنا إلى هناك ثلاثة مفاهيم للإنتاج:

1.الإنتاج الشامل:

وفق هذا المفهوم فان الإنتاج الذي يحسب في الدخل الوطني هو كل الإنتاج السلعي والخدمي سواء تم تبادله في السوق أو لم يتم تبادله.

2.الإنتاج المادي:

يتم احتساب الإنتاج السلعي، حيث يدخل في حسابات الدخل والناتج الوطني الإنتاج السلعي وما يرتبط به من بعض الخدمات كخدمات النقل والتسويق والصيانة.

3.الإنتاج السوقي:

يركز هذا المفهوم على احتساب ناتج جميع الأنشطة الاقتصادية المتداولة في السوق سواء كانت هذه المنتجات سلعية أو خدمية.

3.2.3. هدف حساب الناتج الداخلي الخام PIB :

1.يعطي فكرة عن على ثروة الأمة، فالناتج الداخلي الخام يمثل القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك النهائي والمنتجة داخل البلد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة؛

2.الناتج الداخلي الخام يسمح بحساب معدل النمو الاقتصادي للبلد.

4.2.3. خصائص الناتج الداخلي الخام:

1. الإنتاج مقيم بأسعار السوق؛
2. يقيم المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي فهو لا يأخذ بعين الاعتبار قيم السلع الوسيطة؛
3. يتضمن الناتج الداخلي الخام السلع والخدمات الاستهلاكية؛
4. الناتج الداخلي الخام يأخذ فقط السلع والخدمات المنتجة في الفترة الحالية؛
5. يعتبر الناتج الداخلي الخام مقياس لقيمة كل الإنتاج في البلد؛
6. الناتج لداخلي الخام يقيس فقط السلع والخدمات المباعة قانونا.

أنواع الناتج الداخلي الخام:

يمكن للناتج الداخلي الخام ان يتغير من سنة لأخرى، هذا التغير يمكن ان يكون بسبب التغير في الكميات المنتجة او بسبب التغير في الأسعار، وعليه فان هناك نوعان من الناتج الداخلي الخام وهما الناتج الداخلي الخام الاسمي والناتج الداخلي الخام الحقيقي، فالحقيقي لا يتغير الا اذا تغيرت الكميات المنتجة من السلع والخدمات ويقيم بالأسعار الثابتة، اما الاسمي فيتغير بتغير الأسعار والكميات المنتجة من السلع والخدمات ويقيم بالأسعار الجارية.

4. تمارين وحلول:

التمرين1:

ليكن لدينا اقتصاد يتكون من قطاع المؤسسات غير المالية (E_1 و E_2) بالإضافة إلى القطاع العائلي (M) الذي يمثل أفراده الأجراء والمساهمين.

(E_1) تنتج منتجات وسيطية و (E_2) تنتج سلع ذات الاستهلاك النهائي مع العلم ان كل ارباح هذه المؤسسات توزع كليا.

المؤسسات	الموارد	الاستخدامات
المؤسسة E_1	المبيعات ل 60 ون	الأجور 48
المؤسسة E_2	مبيعات 110	مشتريات من 60 ون الأجور 32

المطلوب1:

1.1. أنجز حسابات الأعوان الاقتصادية المعنية بالمعطيات السابقة

2.1. ارسم مخطط الدائرة الاقتصادية التي توضح مختلف التدفقات بين الأعوان الاقتصادي المذكورة في المعطيات.

2. بالإضافة إلى الدائرة الاقتصادية السابقة تم إدخال التعديلات الآتية:

يقدر الاهتلاك في كل مؤسسة من المؤسستين (E_1 و E_2) ب 40% من الأرباح، وهذا المقدار يسمح لهاتين المؤسستين من شراء الآلات والتجهيزات من المؤسسة (E_3) التي يفترض أنها لا تحقق لا ربح ولا خسارة

المطلوب 2:

- قم برسم مخطط التدفقات الجديد بين الأعوان الاقتصادية.

الحل:

1.1. انجاز الحسابات الاقتصادي للأعوان الاقتصادية

العائلات M

الموارد	الاستخدامات
$W = 48 + 32 = 80$ $\pi = 18 + 12 = 30$	الاستهلاك 110
110	110

المؤسسة E_2

الموارد	الاستخدامات
مبيعات 110	مشتريات 60 $W = 32$ $\pi = 18$
110	110

المؤسسة E_1

الموارد	الاستخدامات
مبيعات 60	$W = 48$ $\pi = 12$
60	60

2.1. الدائرة الاقتصادية:

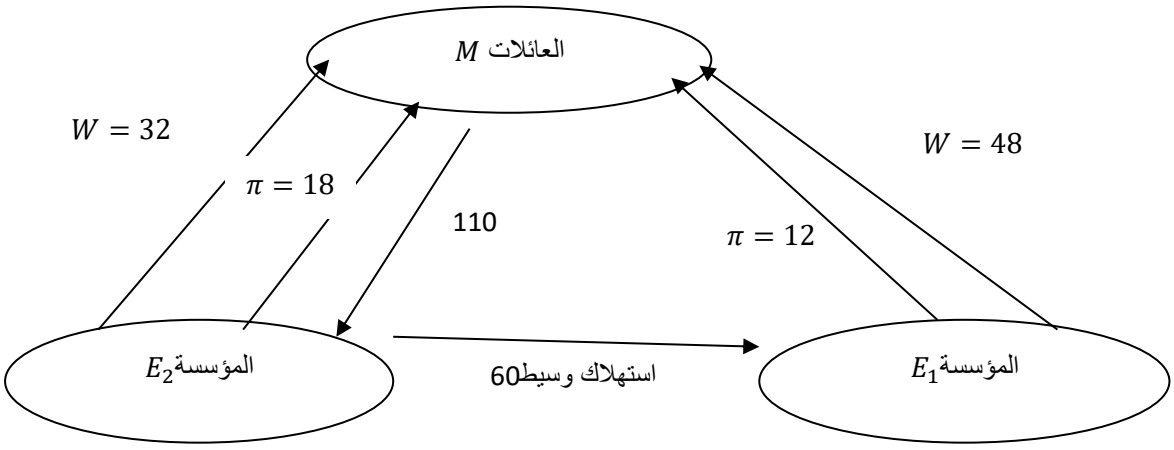

2. رسم التدفقات الجديدة بين الأعوان الاقتصادية:

قبل رسم الدائرة الاقتصادية نقوم بحساب أقساط الاهتلاك (Am)

أ/ الاهتلاك لدى المؤسسة $\mathrm{Am(E_1)}$ $\mathrm{Am(E_1)} = 0.4(12) = 4.8$

ب/ الاهتلاك لدى المؤسسة $\mathrm{Am(E_2)}$ $\mathrm{Am(E_2)} = 0.4(18) = 7.2$

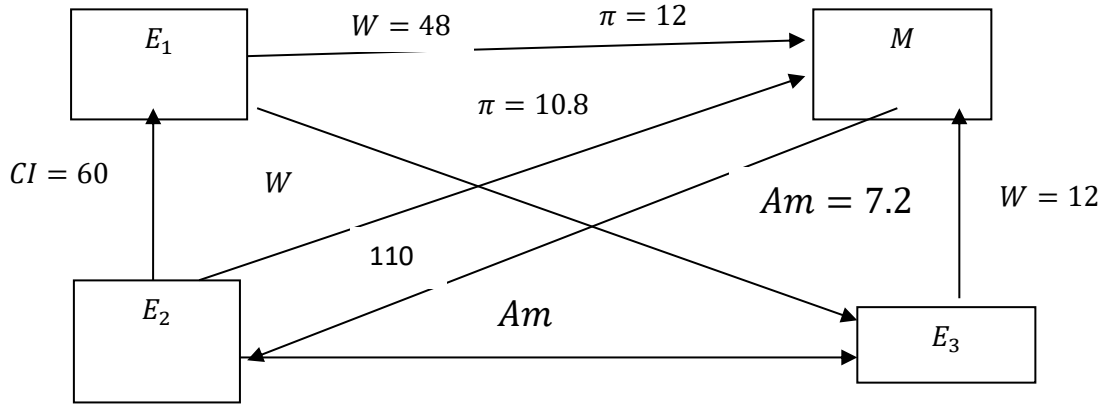

التمرين 2:

بافتراض أن لديك المعطيات الآتية عن اقتصاد ما:

البيان	القيمة (ون)	البيان	القيمة (ون)
الأجور	1000	أقساط التامين الاجتماعي	30
ضرائب على أرباح الشركات	80	الاستثمار الصافي	60
الريع	50	التحويلات	20
أرباح غير موزعة	50	إنفاق حكومي	300
أرباح موزعة	20	الاستهلاك النهائي	830
الفوائد	30	الصادرات	100
الاستثمار الإجمالي	100	الواردات	20
ضرائب غير مباشرة	40	عوائد عوامل الإنتاج من الخارج	30
ضرائب مباشرة	100	عوائد عوامل الإنتاج إلى الخارج	40

المطلوب: احسب

1.الناتج الداخلي الخام بطريقتي الدخل والإنفاق؛

2.الناتج الداخلي الصافي والناتج الوطني الصافي؛

3.الدخل الوطني والادخار.

الحل:

1.1. حساب الناتج الداخلي الخام (PIB) بطريقة الدخل أي المقابل النقدي للإنتاج

$$PIB = [W + \pi + i + R] + IID - Aid.$$

PIB الناتج الداخلي الخام؛

W: الأجور؛

π : الأرباح الإجمالية = (الاهتلاك+ ضرائب على الأرباح + أرباح غير موزعة + أرباح موزعة)؛

i : الفوائد؛

R : الريع أو الإيجارات؛

IID: الضرائب غير المباشرة؛

Aid : الإعانات.

$$PIB = [1000 + (80 + 50 + 20 + 40) + 30 + 50] + 40 - 0.$$

$PIB = \mathbf{1310}$ بأسعار السوق .

2.1. حساب الناتج الداخلي الخام (PIB) بطريقة الإنفاق (الموارد والاستخدامات)

$$PIB = C + I + G + (X - M) \quad .$$

$$PIB = 830 + 100 + 300 + 100 - 20 = 1310 \quad .$$

$$PIB = \mathbf{1310} \quad .$$

1.2. حساب الناتج الداخلي الصافي PIN

$$PIN = PIB - Am = 1310 - 40 = \mathbf{1270} \quad .$$

2.2. حساب الناتج الوطني الصافي PNN

أولا: الطريقة الأولى $PNN = PIN + NR$

$$PNN = 1270 + (30 - 40) = \mathbf{1260} \quad .$$

ثانيا: الطريقة الثانية: $PNN = PNB - Am$.

$$PNB = PIB + NR$$

$PNN =$ . . $PNB = 1310 + (30 - 40) = \mathbf{1300}$

$$PNB - Am = 1300 - 40 = \mathbf{1260}$$

1.3. حساب الدخل الوطني $Y = RN$ هو دخل عوامل الإنتاج أي تكاليف الإنتاج وبالتالي الناتج الوطني الصافي بتكاليف الإنتاج أي $Y = RN = PNN_F$

$$PNN_F = PNN - IID + Aid.$$

$$PNN_F = 1260 - 40 + 0.$$

$$S = Y_d - C.$$

$$Y = RN = \mathbf{1220}.$$

2.3. حساب الادخارS

$$Y_d = Y_p - TA.$$

$$Y_p = RN - (\pi nd+TC)+TR-TSS.$$

$$Y_p = 1220 - 50 - 80 + 20 - 30 = \mathbf{1080.}$$

$$Y_d = 1080 - 100 = \mathbf{980} \quad \cdots$$

$$S = 980 - 830 = 150.$$

$$\mathbf{S = 150.}$$

التمرين 3: لتكن المعطيات التالية عن اقتصاد افتراضي؛

الاستثمار 150 ون، الإنفاق الحكومي 200 والاستهلاك النهائي 600 ون، الصادرات 20 ون، الواردات 10 ون، اهتلاك رأس المال 16 ون، ضرائب غير مباشرة 80 ون، ضرائب على أرباح الشركات 50 ون، أرباح غير موزعة 45 ون، التحويلات الحكومية 60 ون، أقساط التأمينات الاجتماعية 40 ون، ضرائب على دخل الأفراد 20 ون.

المطلوب: أوجد كل من

1.الناتج الداخلي الخام؛

2.الدخل الوطني؛

3.الدخل الشخصي؛

4.الادخار.

الحل:

1.إيجاد الناتج الداخلي الخام PIB

يمكن حساب PIB بطريقة الإنفاق

$$PIB = C + I + G + NX.$$

$$PIB = 600 + 150 + 200 + 20 - 10 = \mathbf{960.}$$

2.الدخل الوطني RN

$$RN = PNN - IID + Aid.$$

$$PNN = PNB - Am.$$

$$PNB = PIB + NR\ .$$

$$\mathbf{NR = 0\ .}$$

$$\mathbf{PNB} = PIB = \mathbf{960\ .}$$

$$\mathbf{PNN} = 960 - 16 = \mathbf{944\ .}$$

3. الدخل الشخصي Y_P

$$Y_p = RN - (TC + \pi d) - TSS + TR .$$

$$\mathbf{Y_p} = 864 - 50 - 45 - 40 + 60 = \mathbf{789} .$$

الدخل المتاح Y_d

$$\mathbf{Y_d} = RN - TA = 789 - 20 = \mathbf{769} .$$

4.الادخار S

$$S = Y_d - C = 769 - 600 .$$

$$\mathbf{S = 169} .$$

التمرين 4:

نفترض اقتصاد بلد ما يتكون من ثلاثة قطاعات اقتصادية هي ، القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع الخدمات بحيث يساهم كل قطاع في الإنتاج الوطني بنسبة معينة مقدرة بملايين الدينارات كما هو معطى في الجدول الآتي:

القطاع	قيمة الإنتاج
الصناعة	50000
الزراعة	70000
الخدمات	80000

المطلوب إيجاد ما يلي:

1.قيمة الإنتاج الكلي PT

2.نسبة مساهمة كل قطاع في الإنتاج الكليPT

3.القيمة المضافة لكل قطاع إذا علمت أن:

- القطاع الأول استهلك 25% من قيمة إنتاج القطاع الثاني؛
- القطاع الثاني استهلك 15% من قيمة إنتاج القطاع الثالث؛
- القطاع الثالث استهلك 5% من قيمة إنتاج القطاع الأول.

4.القيمة المضافة الإجمالية؛

5.الناتج الداخلي الخامPIB بطرقة القيمة المضافة إذا علمت أن الضريبة غير المباشرة تقدر ب 2000 ون وإعانات الإنتاج تساوي 1000 ون.

الحل:

1. قيمة الإنتاج الكلي:

$$PT = \sum_{i=1}^{3} PT_i = 50000 + 70000 + 80000 = 200000.$$

2. نسبة مساهمة كل قطاع في الإنتاج الكلي

$$tps_i = TP_i/TP$$

- ✓ نسبة مساهمة القطاع الصناعي
- ✓ نسبة مساهمة القطاع الفلاحي
- ✓ نسبة مساهمة قطاع الخدمات

$$tps_1 = 50000 \div 200000 = 0.25 = 25\%$$

$$tps_2 = 70000 \div 200000 = 0.35 = 35\%$$

$$tps_3 = 80000 \div 200000 = 0.40 = 40\%$$

القيمة المضافة لكل قطاع: VA_i

قبل حساب القيمة المضافة القطاعية نحسب الاستهلاك الوسيط لكل قطاع CI_i

قيمة الاستهلاك الوسيط للقطاع الصناعي

$$CI_1 = 0.25 \times 70000 = 17500$$

قيمة الاستهلاك الوسيط للقطاع الفلاحي

$$CI_2 = 0.15 \times 80000 = 12000$$

قيمة الاستهلاك الوسيط لقطاع الخدمات

$$CI_3 = 0.05 \times 50000 = 2500$$

مجموع الاستهلاك الوسيط CI في الاقتصاد

$$CI = \sum_{i=1}^{3} CI_i = 17500 + 12000 + 2500 = \mathbf{32000.}$$

حساب القيمة المضافة لكل قطاع:

القيمة المضافة للقطاع الصناعي

$$VA_1 = PT_1 - CI_1 = 50000 - 17500 = 32500$$

القيمة المضافة للقطاع الزراعي

$$VA_2 = PT_2 - CI_2 = 70000 - 12000 = 58000$$

القيمة المضافة لقطاع الخدمات

$$VA_3 = PT_3 - CI_3 = 80000 - 2500 = 77500$$

4.القيمة المضافة الإجمالية

$$\mathbf{VA} = \sum_{i=1}^{3} VA_i = 32500 + 58000 + 77500 = \mathbf{168000.}$$

5.حساب الناتج الداخلي الإجمالي بطريقة ا

$$PIB = VA + IID - Aid\ .$$

$$PIB = 168000 + 2000 - 1000 = 169000\ .$$

II.6. الناتج الداخلي الخام PIB الاسمي والحقيقي:

نعلم أن

$$PIB = \sum_{i=1}^{n} P_i Q_i$$

حيث: PIB الناتج الداخلي الخام

P_i سعر السلعة i

Q_i : كمية السلعة i

n : عدد السلع والخدمات

يتضح من العلاقة (22) أن الناتج الداخلي الخام (PIB) يتغير في الزمن مع تغير الكميات المنتجة من السلع والخدمات او بتغير اسعار السلع والخدمات أو نتيجة تغير كل من الكميات المنتجة من السلع والخدمات وأسعار هذه المنتجات معا.

وبما ان الارتفاعات المتواصلة في الأسعار بشكل عام لا تعبر عن زيادة حقيقية في رفاهية المجتمع أو المستوى الحقيقي للنشاط الاقتصادي وهذا يعني أن ارتفاع قيمة الناتج الداخلي الخام في الزمن لا تعني ارتفاع في الاقتصاد الحقيقي أي الكميات المنتجة من السلع والخدمات إذ يمكن أن يكون سبب الارتفاع هو زيادة الأسعار وليس حجم المنتجات.

وعليه ولغرض معرفة التغيرات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لا بد من فصل اثر التغير في الأسعار عن التغيرات الحقيقية في الكميات المنتجة والتي تتمثل بالناتج الحقيقي (PIB_R) ويتمثل في تلك الكميات المنتجة من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة (أسعار سنة الأساس) .

مثال:

نفرض انه لدينا الناتج الداخلي الخام يتكون من سلعتين A وB والهدف هو البحث عن الناتج الداخلي الخام الاسمي PIB والحقيقي PIB_R

السلعة	الناتج الداخلي الخام لعام 2016 بالأسعار الجارية			الناتج الداخلي الخام لعام 2017 بالأسعار الجارية		
	السعر P_i	الكمية Q	القيمة	السعر P_i	الكمية Q	القيمة
A	5000	10	50000	6000	12	72000
B	3000	10	30000	4000	12	48000
PIB	**80000**			**120000**		

يتضح من المثال أن الناتج الداخلي الخام (PIB) الاسمي انتقل من 80000 ون سنة 2016 الى 120000 ون سنة 2017، وبمعاينة البيانات الاحصائية يتضح ان سبب الارتفاع يعود الى ارتفاع الكميات المنتجة من السلع والخدمات وزيادة الأسعار في آن واحد، حيث تقدر نسبة هذه الزيادة ب:

$$\frac{120000-80000}{80000} \times 100 = 50\%$$.

ولكن لإجراء مقارنة سليمة يجب استبعاد اثر السعر لغرض حساب الناتج الداخلي الخام الحقيقي وهذا باستخدام الأسعار الثابتة، ولنفرض تقييم إنتاج 2017 بأسعار 2016

التعيين	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (PIB_R)		
القيمة	Q_{2017}	P_{2016}	القيمة
السلعة	12	5000	60000
السلعة	12	3000	36000
قيمة الناتج الداخلي الخام لسنة 2017 (PIB_R) بالأسعار الثابتة = 96000 ون			

التغير في الناتج الداخلي الخام الحقيقي: $(96000 - 80000)/80000 = 0.2 = 20\%$

هذه النسبة تمثل التغير في الناتج الداخلي الخام الحقيقي بين سنتي 2016 و2017.

5. منحنى الطلب الكلي:

"يقيس مجموع ما تنفقه جميع الكيانات في الاقتصاد ويعبر عن مجموع المستهلكين وقطاعات الأعمال والحكومات ويعتمد على مستوى الأسعار وعلى السياسة النقدية والسياسة المالية ....الخ " (ساموبلسون، ونوردهاوس،2006،426) يوضح هذا المنحنى العلاقة بين مستوى الإنتاج الحقيقي ومستوى الإنفاق وهذا يعني أن هذا المنحنى يبين المبالغ التي تقوم وحدات الإنفاق الرئيسية الموجودة على مستوى الاقتصاد الكلي من إنفاقها عند كل مستوى من مستويات الدخل والإنتاج، والجهات التي تقوم بالإنفاق في الاقتصاد تتمثل في كل من:

أ/ القطاع العائلي، ويتعلق الأمر هنا بالإنفاق الاستهلاكي؛

$$PIB = \sum_{i=1}^{n} P_i Q_i$$

ب/قطاع الأعمال، والذي يرتبط به الإنفاق الاستثماري؛

ج/القطاع الحكومي ويشمل إنفاقه الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري.

يمكن التعبير عن ذلك بمنحنى الطلب الكلي بالشكل الآتي:

الشكل رقم (4): منحنى الطلب الكلي

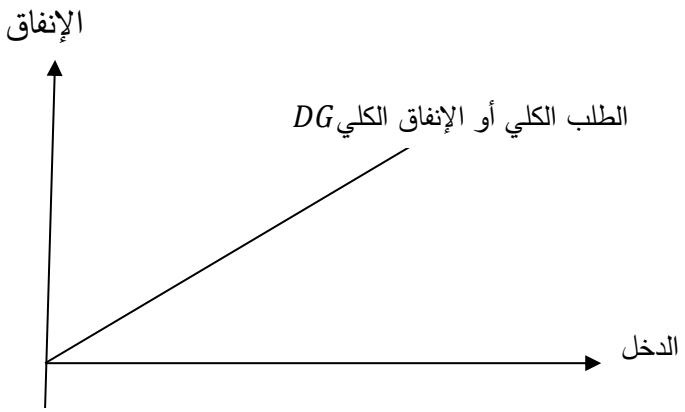

1.5.منحنى العرض الكلي:

هو المنحنى الذي يبين العلاقة بين الإيرادات المتوقعة للمنتجين وعند كل مستوى من مستويات الإنتاج أو الدخل، لذا يمكن القول أن كل نقطة على منحنى العرض الكلي تبين أن لكل مستوى من الدخل هناك مستوى يقابله من الإنفاق و "يشير العرض الإجمالي إلى الكمية الكلية من السلع والخدمات التي ترغب قطاعات العمال في إنتاجها وبيعها خلال فترة محددة" (ساموبلسون، ونوردهاوس،2006،426)، و العرض الإجمالي يعتمد على مستوى الأسعار والطاقة الإنتاجية للاقتصاد ومستوى التكاليف.

المنحنى البياني الآتي يوضح تغير العرض الكلي أو مسار العرض الكلي:

الشكل رقم (5): منحنى العرض الكلي

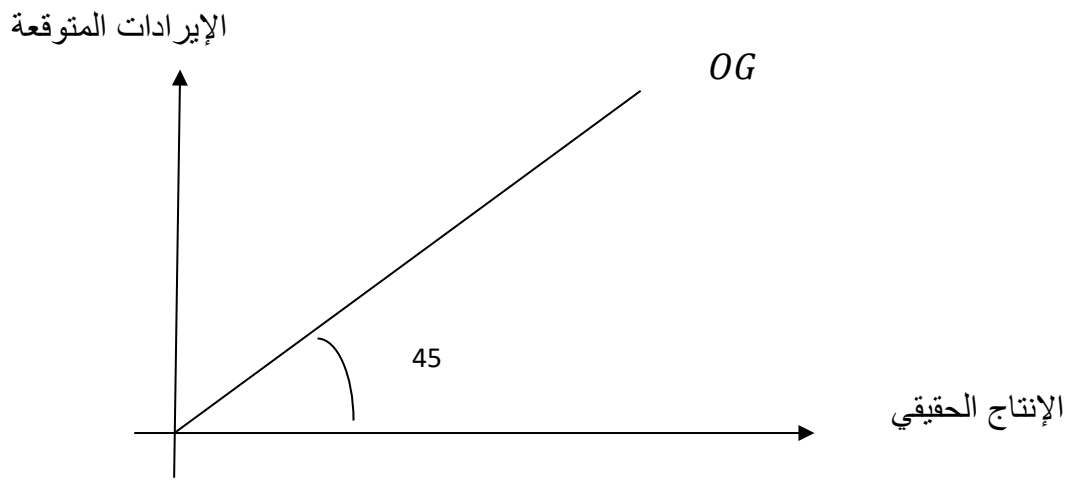

$\mathrm{PIB} = \sum_{i=1}^{n} \mathrm{P_i Q_i}$.

II.9. منحنى الطلب الإجمالي والعرض الإجمالي

تستخدم منحنيات العرض والطلب الإجماليين للمساعدة في تحليل قضايا الاقتصاد الكلي، والمنحنى البياني التالي يوضح كيف يتفاعل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي.

الشكل البياني رقم (6): منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي

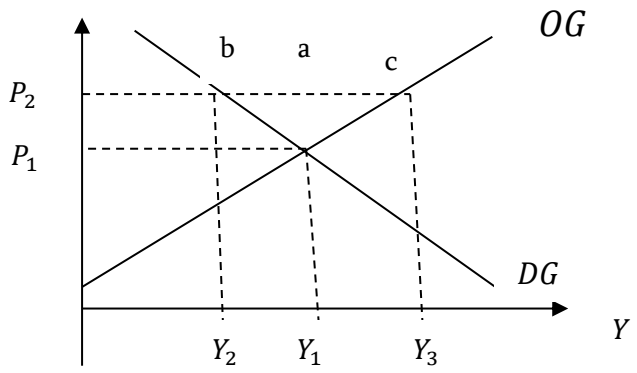

عند مستوى عام للأسعار P_1 يكون الإنفاق $\mathrm{Y_1}$

وعند مستوى عام للأسعار P_2 يكون الانفاق $\mathrm{Y_2}$

تمرين1:

لتكن لدينانا المعطيات الاتية عن اقتصاد افتراضي:

البيان	القيمة (ون)	البيان	القيمة (ون)
الاجور	1028	أقساط التامين الاجتماعي	40
الضرائب على أرباح الشركات	65	الاستثمار الصافي	60
الريع	24	التحويلات	20
أرباح غير موزعة	18	انفاق حكومي	365
أرباح موزعة	117	الاستهلاك النهائي	1080
الفوائد	97	الصادرات	17
الاستثمار الاجمالي	240	الواردات	10
ضرائب غير مباشرة	163	عوائد عوامل الإنتاج من الخارج	6
ضرائب مباشرة	40	عوائد عوامل الإنتاج الى الخارج	8

المطلوب:

1- الناتج الداخلي الخام بطريقتي الدخل والانفاق؛
2- الناتج الداخلي الصافي والناتج الوطني الصافي؛
3- الدخل الوطني؛
4- الادخار.

الحل:

1.حساب الناتج الداخلي الخام بطريقتي الدخل والانفاق:

1.1. حساب الناتج الداخلي الخام بطريقة الدخل:

$$PIB = W + i + \pi + R + Tind - Sub$$

حيث ان الرباح الاجمالية =الأرباح الموزعة +الارباح غير الموزعة +الضرائب على أرباح الشركات +الاهتلاك

$$\pi = 180 + 65 + 18 + 117 = 380$$

علما ان: الاهتلاك= الاستثمار الإجمالي – الاستثمار الصافي: $AM = Ig - In$

$$AM = 240 - 60 = 180$$

$$PIB = 1028 + 97 + 380 + 24 + 163 + 0 = 1692$$

2.1. حساب الناتج الداخلي الخام بطريقة الانفاق (طريقة الموارد والاستخدامات):

$$PIB = C + I + G + (X6M)$$

$$PIB = 1080 + 240 + 365 + 17 - 10 = 1692$$

2. حساب الناتج الداخلي الصافي PIN والناتج الوطني الصافي PNN:

1.2. حساب الناتج الوطني الصافي:

$$PIN = PIB - AM = 1692 - 180 = 1512$$

2.2. حساب الناتج الوطني الصافي:

الطريقة الاولى : $PNN = PIN - (\text{صافي العوائد}) = 1512 + 6 - 8 = 1510$

الطريقة الثانية: $PNN = PNB - AM = 1690 - 180 = 1510$

3.حساب الدخل الوطني RN ويمثل دخل عوامل الإنتاج ويعني كذلك تكاليف العوامل وبالتالي الناتج الوطني الصافي بتكاليف العوامل: $RN = PNNf$

$$PNNf = PNN - Tind + Sub$$

$$PNNf = 1510 - 163 + 0 = 1347$$

4.حساب الادخار:

لدينا $Y_d = C + S \rightarrow S = Y_d - C$

$$Y_d = Y_p - TA$$

$$Y_p = RN - (Pr + TP + TS) + TR$$

$$Y_p = 1347 - (18 + 65 + 40) + 20 = 1244$$

$$Y_d = 1244 - 40 = 1204$$

$$S = Y_d - C = 1204 - 1080 = 124$$

التمرين2:

لتكن لدينا البيانات الاتية عن اقتصاد ما:

- الناتج الداخلي الخام يساوي 3000 وحدة نقدية؛
- الدخل المتاح 2550 وحدة نقدية؛

- تسجيل عجز في الموازنة العامة للحكومة بمقدار 100 وحدة نقدية؛
- يقدر الاستهلاك النهائي في هذا الاقتصاد بحوالي 1900 وحدة نقدية؛
- رصيد الميزان التجاري موجب ويقدر ب 50 وحدة نقدية.

المطلوب: احسب المجمعات الاتية:

1. حجم الادخار؛
2. حجم الاستثمار؛
3. حجم الانفاق الحكومي.

الحل:

1.حساب حجم الادخار S

$$S = Y_d - C = 2550 - 1900 = 650 \rightarrow S = 650$$

2.حساب حجم الاستثمار I:

انطلاقا من مبدا التوازن في اقتصاد يتكون من أربع قطاعات حيث يكون مجموع الحقن يساوي مجموع التسرب؛

$$S + TA + M = I + G + TR + X$$

$$I = S + TA + M - G - TR - X$$

$$I = S + (TA - G - TR) - (X - M)$$

$$I = S + BS - NX$$

$$I = 650 - 100 + 50 = 600$$

3.حساب حجم الانفاق الحكومي:

لدينا العلاقة: $Y = C + I + G + NX$

$$G = Y - (C + I + NX)$$

$$G = 3000 - (1900 + 600 + 50) = 450$$

خلاصة:

تناول هذا الفصل طرق قياس النشاط الاقتصادي انطلاقا من مجمعات المحاسبة الوطنية، ويكون الطالب هنا قد اخذ الأدوات التي تسمح له بحساب بعض المجمعات الاقتصادية الكلية.

الفصل الثالث:

بيانات ونماذج قياس مؤشرات الاقتصاد الكلي الوطني والعالمي

الفصل الثالث: بيانات ونماذج قياس مؤشرات الاقتصاد الكلي الوطني والعالمي

تمهيد:

تحتاج النظرية الاقتصادية الى الأدوات الكمية كالرياضيات والاحصاء والاقتصاد القياسي لتوضيح وضعية النشاط الاقتصادين وهذا يتطلب توفر البينات الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية لإعطاء تفسير للسلوك الاقتصادي وهذا باستعمال أدوات كمية متفق عليها لقياس النشاط الاقتصادي، هذا ما سنتطرق اليه في هذا الفصل مع التطبيق على مجموعة من الاقتصاديات.

1.3. عينة من مؤشرات قياس النشاط الاقتصادي:

ندرس هنا بعض المؤشرات التي تستخدم في قياس النشاط الاقتصادي كما تستعمل كمقاييس للمقارنة بين اقتصاديات الدول، ونشير هنا اننا سنتطرق الى بعض المؤشرات التي تناولناها اثناء دراسة محور قياس النشاط الاقتصادي.

1.1.3. الناتج الداخلي الخام:PIB

تعود فكرة قياس النشاط الاقتصادي باستخدام الناتج الداخلي الخام اول مرة الى الاقتصادي ويليام بيتي (William Pitty) في القرن السابع عشر(17) وطورها شارلز دوفونو (Charles Devenant) وبعدهما قام سيمون كيزني (Simon Kiznet) بإنشاء المحاسبة الوطنية في الولايات المتحدة الامريكية سنة 1932 ثم وضع الناتج الداخلي الخام (PNB) سنة 1934، وتم اعتماد هذا المقياس بعد مؤتمر بريتن وودز لسنة 1944. لكن بقي الناتج الوطني الخام هو المفضل في القياس لدى الدول باعتبار انه يأخذ بعين الاعتبار كل ما انتجه البلد من سلع وخدمات داخل وخارج البلد، وبقي الامر على هذه الحالة الى غاية 1991 اين تم تبني استخدام الناتج الداخلي الخام كمقياس للنشاط الاقتصادي وكان ذلك في الولايات المتحدة الامريكية.

- ✓ **تعريف:**

يعبر عما أنتج من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة) داخل إقليم البلد بغض النظر عن جنسية المنتج، وهذا يعني انه يأخذ بعين الاعتبار الإقليم فقط دون الإقامة. (يأخذ في الحسب فقط السلع والخدمات التي تم انتاجها وتداولها في السوق خلال سنة معينة).

- ✓ **طرق قياس الناتج الداخلي الخام:**

كما رأينا في الفصل السابق، يتم حساب الناتج الداخلي الخام بثلاث طرق وهي، طريقة الإنتاج (طريقة القيمة المضافة) :

$$PIB = \sum_{i=1}^{n} VA_i$$

وطريقة الدخل: $PIB = W + \pi + i + R$

وطريقة الانفاق: $PIB = C + I + G + (X - M)$

2.1.3. معدل البطالة:

تعتبر البطالة احدى المشكلات التي تواجه الاقتصاديات، فنجد ان السياسات الحكومية تضع دائما في استراتيجياته تخفيض معدلات البطالة، كما نجد اهتمام الباحثين بدراسة هذه المشكلة من خلال الأسباب والحلول الممكنة للتخفيف من حدتها على الأقل.

✓ **تعريف البطالة:**

يعتبر بطالا كل فرد في سن العمل ولا يعمل ولا يبحث عن العمل وبالتالي فهو ينتمي الى السكان غير النشطين.

✓ **تعريف السكان النشطون:**

السكان النشطون هم الافراد الذين يشاركون في سوق العمل أي (الافراد العاملون والافراد الذين يبحثون عمل ولم يجدوه).

✓ **تعريف معدل البطالة:**

معدل البطالة هو نسبة الافراد الذين لا يعملون من الفئة النشيطة.

يحسب بالعلاقة الاتية: $tcho = (ncho/popa)x100$

$tcho$: معدل البطالة؛

$ncho$: عدد البطلون؛

$popa$: عدد الافراد النشطون (الفئة النشيطة).

مما سبق يمكن استنتاج ما يل:

-البطال هو الفرد من المجتمع الذي وصل الى سن العمل وبحث عن العمل ولم يجده؛

-الفئة من المجتمع التي بلغت سن العمل ولا تبحث عنه لا تصنف ضمن الفئة البطالة؛

-تعتبر البطالة من المشاكل التي تعاني منها معظم الاقتصاديات العالمية.

3.1.3. معدل التضخم:

تشهد الاقتصاديات المختلفة ارتفاعات مستمرة ومتباينة في المستويات العامة للأسعار ما يؤدي الى انخفاض في القدرة الشرائية للأجراء ما يهدد استقرار الدول، وبالتالي يعتبر من المؤشرات التي تحظى باهتمام كبير سواء من قبل الباحثين او السياسيين، فنجد من يبحث في أسباب وحلل التضخم وتجد من يسطر برامج وسياسات للتحكم في هذه الظاهرة العالمية.

✓ **تعريف التضخم:**

يعبر التضخم عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار ما يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية.

✓ **معدل التضخم:**

يعبر معدل التضخم يعبر عن معدل ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة؛

ويحدد بمؤشر الأسعار عند الاستهلاك (ipc)

مؤشر الأسعار يعبر عن قياس لمتوسط الأسعار التي يدفعها المستهلك لسلة من السلع والخدمات.

- ✓ **حساب معدل التضخم:**

معدل التضخم يعطى بالعلاقة الاتية: $\text{tinf} = [(\text{ipc}_n - \text{ipc}_{n-1})/\text{ipc}_{n-1}]. 100$

4.1.،3. النمو الاقتصادي:

تهدف السياسات الاقتصادية للحكومات الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة على المدى الطويل، ونورد هنا بعض التعاريف للنمو الاقتصادي؛

- ✓ **تعريف1**: معدل النمو الاقتصادي يقابل معدل زيادة الناتج الداخلي الخام خلال سنة، مع الإشارة الى ان الكلام عن النمو الاقتصادي يكون على المدى الطويل (John,2006, 397)
- ✓ **تعريف2**: النمو الاقتصادي هو الزيادة في مجمل مخرجات دولة ما خلال فترة زمنية ما، فالنمو الاقتصادي غالبا ما يقاس بمعدل الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ساموبلسون، ونوردهاوس، 2006،774).

يتبين من التعريفين السابقين ان معدل النمو الاقتصادي مرتبط بمستوى الزيادة السنوية في الناتج الداخلي الخام للبلد، مع اشتراط ان تكون هذه الزيادة على المدى الطويل.

يستخدم معدل النمو الاقتصادي لقياس مستوى النمو الاقتصادي في بلد ما من سنة لسنة أخرى، ويتم حسابه وفق المعادلة الاتية:$\text{tc} = [(\text{PIB}_n - \text{PIB}_{n-1})/\text{PIB}_{n-1}]\text{x}100$.

ولتفادي التضخم يتم احتساب معدل النمو الاقتصادي من حجم الإنتاج او بتطبيق طريقة التقييم بالسعار الثابتة من خلال مؤشرات الأسعار.

2.3. عينة من الاقتصاديات العالمية:

نتناول في هذا المحور بالدراسة مجموعة من الاقتصاديات العالمية، منها من الدول المتقدمة ومنها من الدول المتخلفة وهذا بتطبيق المؤشرات السالف ذكرها لإجراء المقارنات بين هذه الاقتصاديات وكذا معرفة مستوى هذه المؤشرات في كل بلد، وللمقارنة نأخذ المؤشرات الاتية:

الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (PIB)، ومعدل النمو الاقتصادي (tc) معبرا عنه بنمو الناتج الداخلي الخام، ومعدل التضخم (tinf)، ونسبة البطالة (tcho)، وكعينة للمقارنة اخذنا كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا والصين من الدول الغنية، ومصر والجزائر من الدول الفقيرة او المتخلفة. وسنحاول إعطاء قراءة لهذه البيانات من خلال الجداول الإحصائية او المنحنيات البيانية او الاعمدة الإحصائية، مع الإشارة الى ان هذه عينة فقط وليس كل المؤشرات، كما اخترنا فترة 10 سنوات للمقرنة وهي من سنة 2013 الى سنة 2022.

الجدول رقم (5): معدل النمو الاقتصادي (tc)

	CAN	CH	EG	DZ	USA
2013	2.3	7.8	2.2	2.8	2.1
2014	2.8	7.4	2.9	3.8	2.5
2015	0.6	7	4.4	3.7	2.9
2016	1	6.8	4.3	3.2	1.8
2017	3	6.9	4.2	1.3	2.5
2018	2.7	6.7	5.3	1.2	3
2019	1.9	6	5.6	1	2.5
2020	-5	2.2	3.6	-5	-2.2
2021	5.2	8.4	3.3	3.4	5.8
2022	3.8	3	6.6	3.2	1.9

حيث:

CAN: كندا؛ CH: الصين؛ EG: مصر؛ DZ: الجزائر؛ USA: الولايات المتحدة الامريكية.

يتبين من الجدول أعلاه ان معدلات النمو الاقتصادي متقاربة بين بين دول العينة باستثناء الاقتصاد الصيني الذي سجل في معظم الفترات معدلات نمو مرتفعة، كما تبين المعطيات ان جائحة كورونا اثرت سلبا على جميع الاقتصاديات، اين نلاحظ تسجيل اما انخفاض واضح او تسجيل معدلات نمو سالبة كما هو الحال بالنسبة للجزائر وكندا والولايات المتحدة الامريكية.

يمكن القول ان معدل النمو لا يعبر عن غنى او فقر البلد بقدر ما يعبر عن الاتجاه العام للنشاط الاقتصادي للبلد في الزمن.

الشكل البياني رقم (4): المنحنيات البيانية لمعدلات النمو الاقتصادي لدول العينة

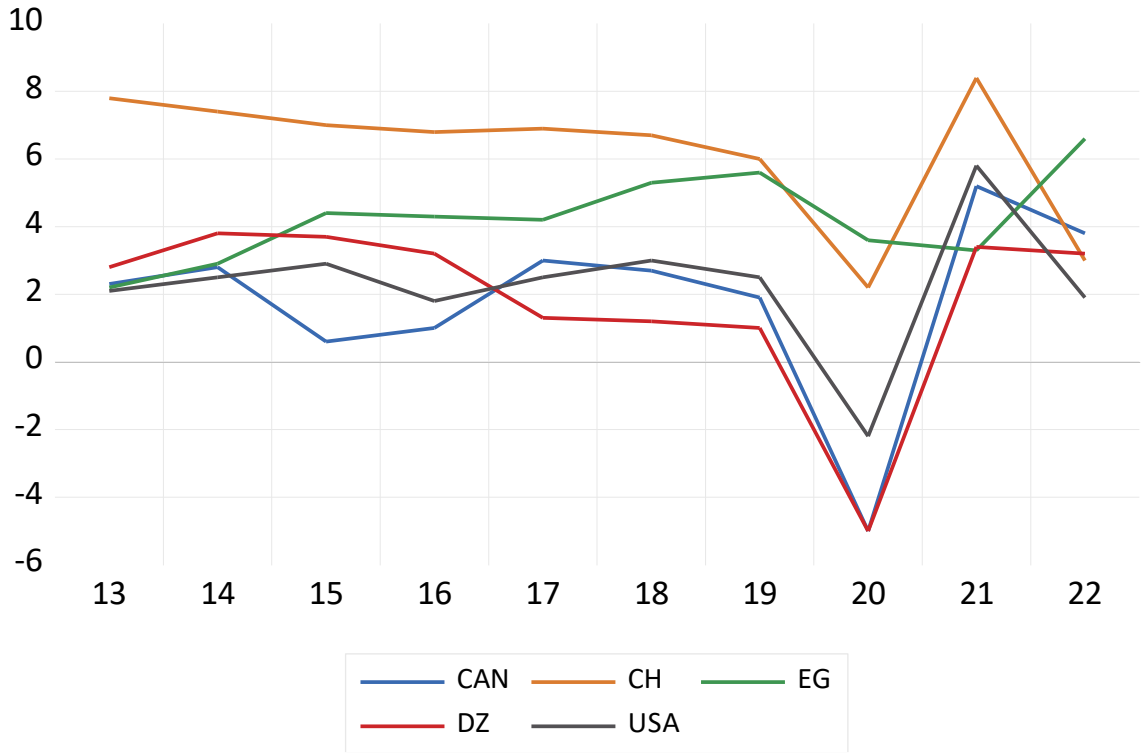

تبين المنحنيات البيانية التقارب في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول ما عدا وكذلك اثر جائحة كورونا خاصة خلال فترة الاغلاق.

الشكل رقم (5): الاعمدة البيانية لمعدلات النمو الاقتصادي

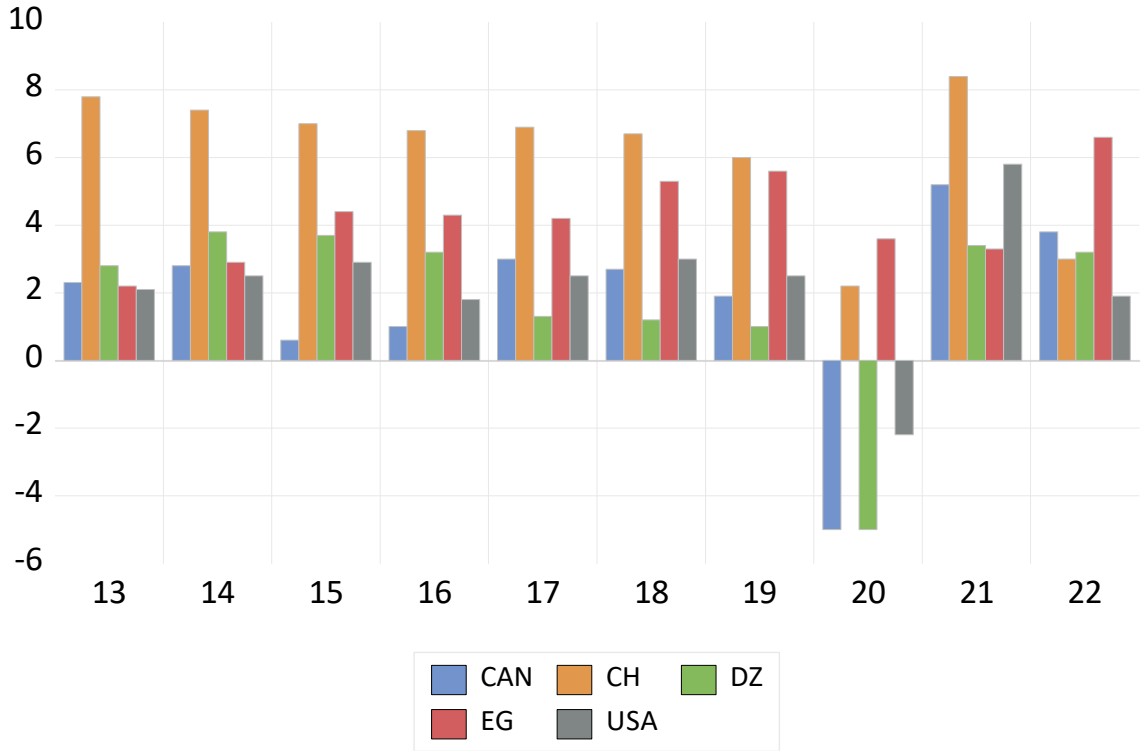

توضح الاعمدة البيانية التغيرات التي عرفتها معدلات النمو الاقتصادي لاقتصاديات دول العينة.

2. معدل التضخم:

الجدول رقم (6): تغيرات معدلات التضخم في بلدان العينة

	CAN	DZ	CH	EG	USA
2013	0.94	3.25	2.6	9.5	1.5
2014	1.91	2.92	1.9	10.1	1.6
2015	1.13	4.76	1.4	11	0.1
2016	1.43	6.4	2	10.2	1.3
2017	1.6	5.59	1.6	23.5	2.1
2018	2.27	4.27	2.1	20.9	2.4
2019	1.95	1.95	2.9	13.9	1.8
2020	0.72	2.42	2.4	5.7	1.2
2021	3.4	7.23	1	4.5	4.7
2022	6.8	9.27	2	8.5	8

يتبين من الجدول أعلاه ان الجزائر ومصر شهدتا معدلات تضخم مرتفعة مقارنة ببقية دول العينة، مع ملاحظة ان معدل التضخم الذي عرفته هاتين الدولتين اكبر بكثير من معدلا النمو الاقتصادي هذا يدل في الحقيقة على ان هناك انخفاض في النمو الاقتصادي وليس زيادة، فحتى نقول بان هناك زيادة في معدل النمو الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة فيجب ان يكون معدل التضخم اقل من معدل النمو الاقتصادي. ويتبين من هذا ان الاقتصاد الصيني هو الأفضل من هذه الناحية حيث معدل التضخم اقل بكثير من معدل النمو الاقتصادي في اغلب الفترات.

الشكل البياني رقم (6): منحنيات التضخم لدول العينة

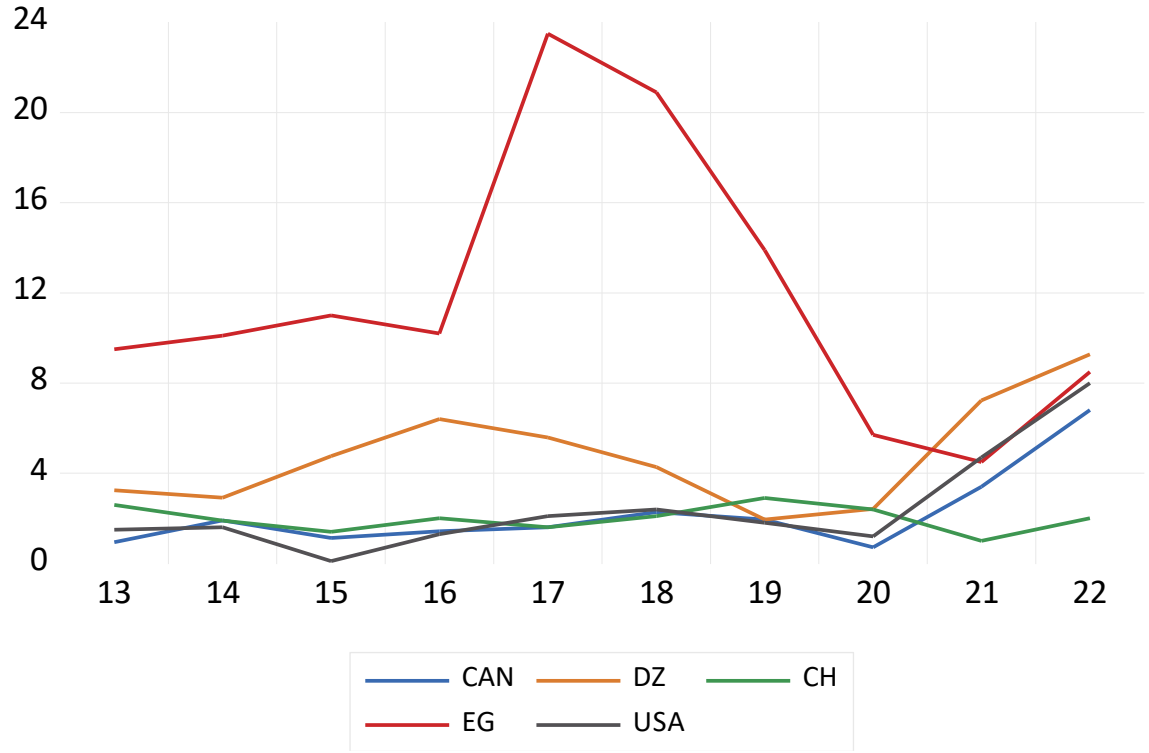

الشكل البياني يوضح ان الاقتصاد المصري عرف ارتفاعات كبيرة في معدل التضخم يليه الاقتصاد الجزائري، هذا ما يبين سبب الارتفاع المستمر في أسعار معظم السلع خاصة المنتجات الفلاحية، هذه الوضعية تشكل تحديا كبيرا لحكومتي البلدين.

الشكل البياني رقم (7): الاعمدة البيانية لمعدل التضخم في اقتصاديات بلدان العينة

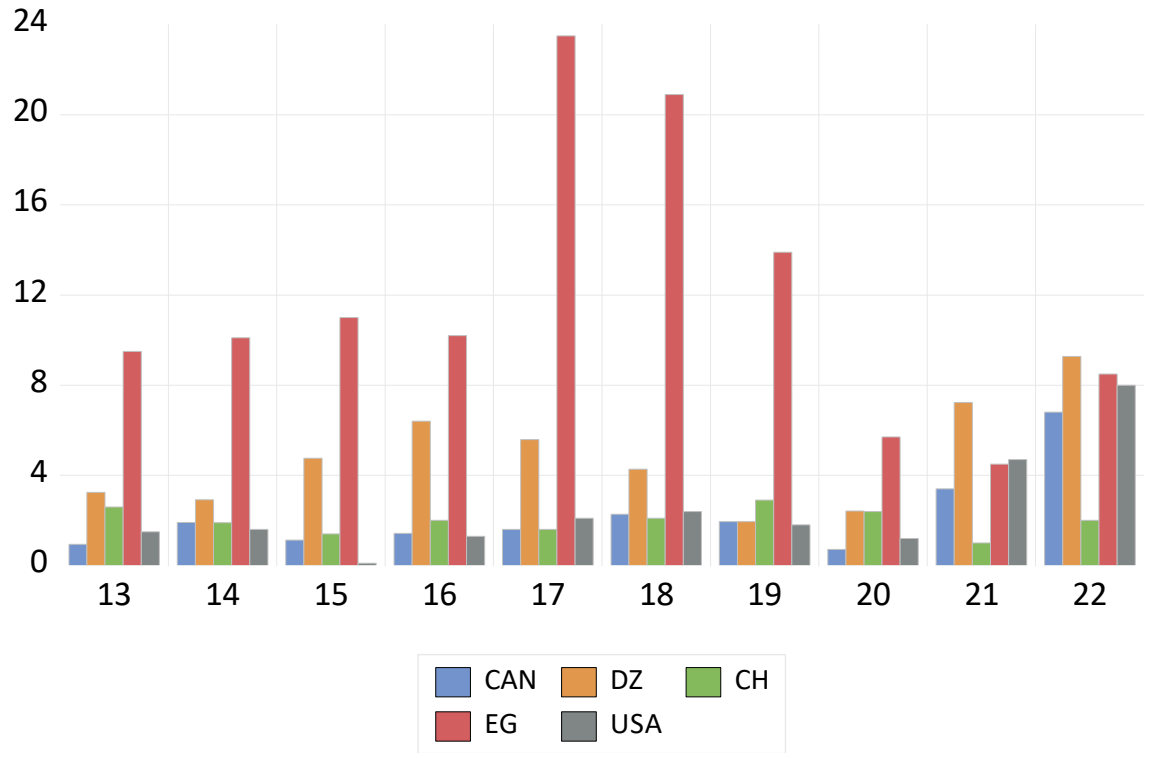

توضح الاعمدة البيانية مستويات التضخم والتي تظهر مدى ارتفاعها في البلدان المتخلفة.

3.نسبة البطالة:

الجدول رقم (7): مستويات نسب البطالة في بلدان العينة

	DZ	CAN	CH	EG	USA
2013	9.82	7.1	4.6	12.99	7.36
2014	10.21	1.03	4.63	13.37	6.16
2015	11.21	6.95	4.65	12.86	5.28
2016	10.2	7.03	4.56	12.71	4.88
2017	12	6.41	4.47	12.25	4.36
2018	12.1	5.85	4.31	10.93	3.89
2019	12.28	5.7	4.56	8.61	3.68
2020	14.04	9.73	5	8.3	8.09
2021	13.73	7.51	4.55	7.29	5.37
2022	12.49	5.28	4.98	7.32	3.64

الشكل البياني رقم (8): منحنيات معدلات البطالة:

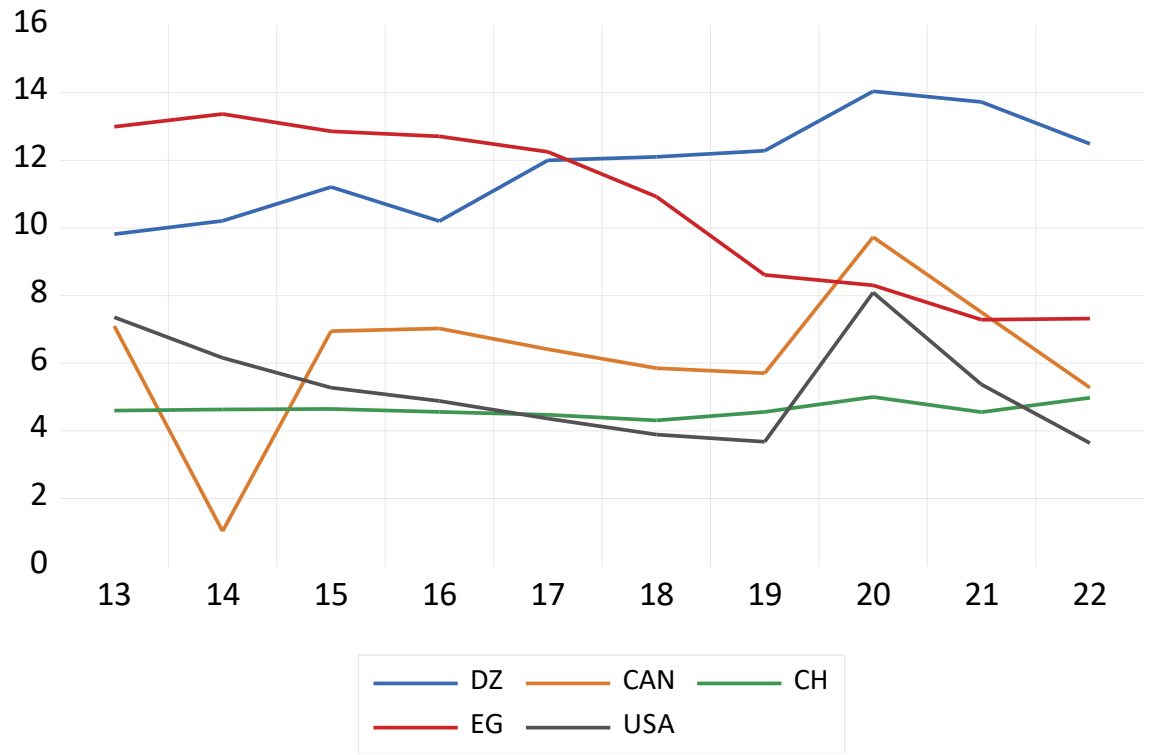

يوضح المنحنى البياني مدى الارتفاع في معدلات البطالة خاصة في الجزائر ومصر ما يعني ان هذين الاقتصادين يعانيان من سوء استغلال الموارد المتاحة وضعف الاستثمارات خاصة المنتجة منها وبالتالي عدم القدرة على امتصاص البطالة.

الشكل البياني رقم (9): الاعمدة البيانية لمعدلات البطالة

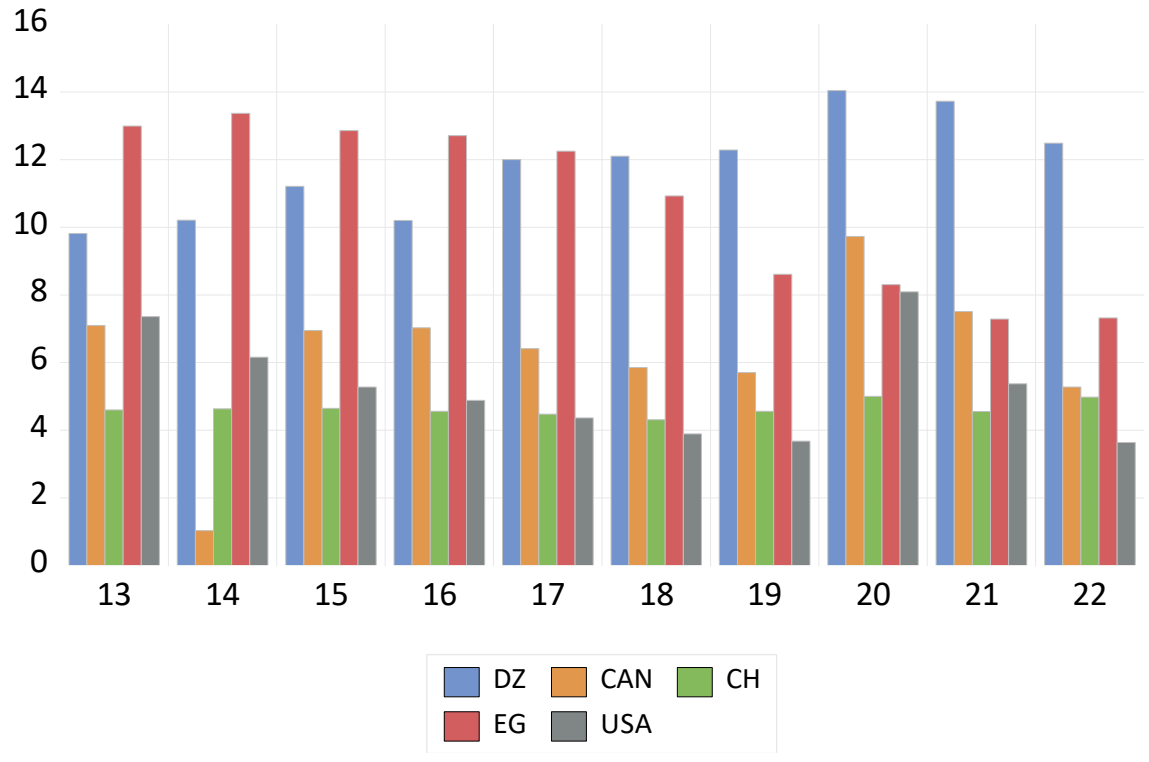

الناتج الداخلي الخام :

الجدول رقم (8): مستوى الناتج الداخلي الخام

	CAN	CH	DZ	EG	USA
2013	1846	9700	229.7	288.43	16883
2014	1805	10480	238.94	305.59	17550
2015	1556	11060	187.49	329.36	18206
2016	1527	11230	180.76	332.44	18695
2017	1649	12310	189.88	248.36	19477
2018	1725	13890	194.55	262.58	20533
2019	1743	14280	193.46	318.67	21380
2020	1655	14690	167.87	383.81	21060
2021	2007	17820	186.27	424.67	23315
2022	2161	17880	225.56	476.74	25439

الشكل رقم (10): منحنى تغير الناتج الداخلي الخام

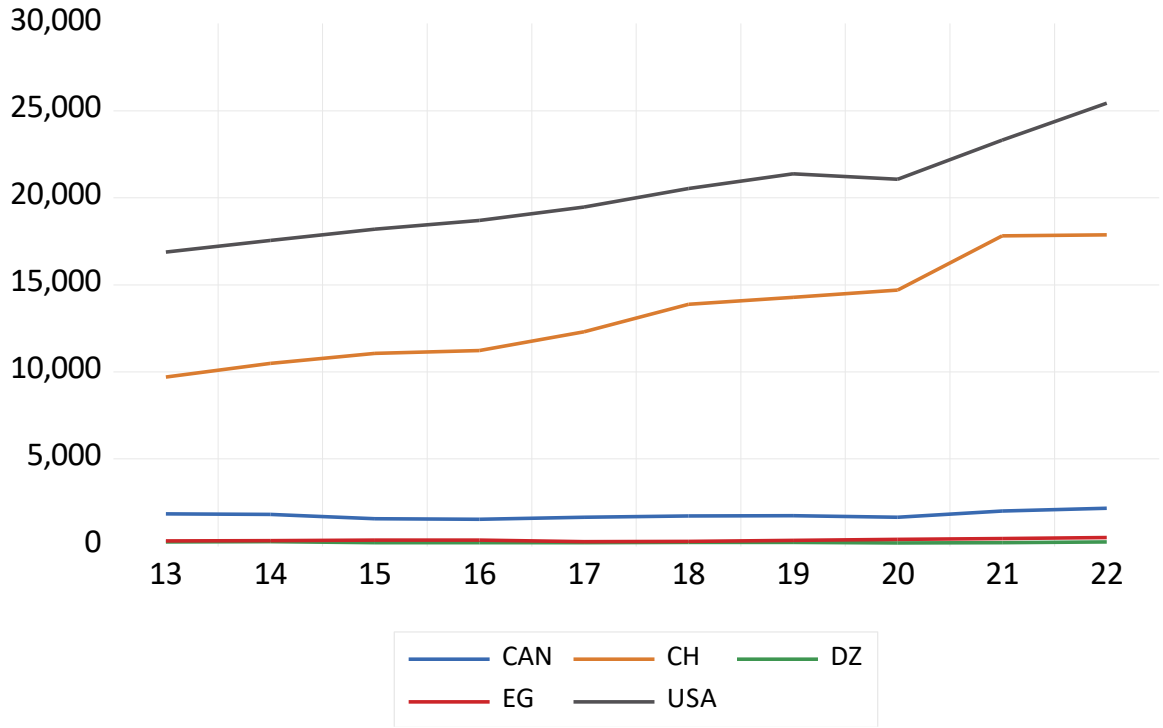

الشكل رقم (11): الاعمدة البياني للناتج الداخلي الخام

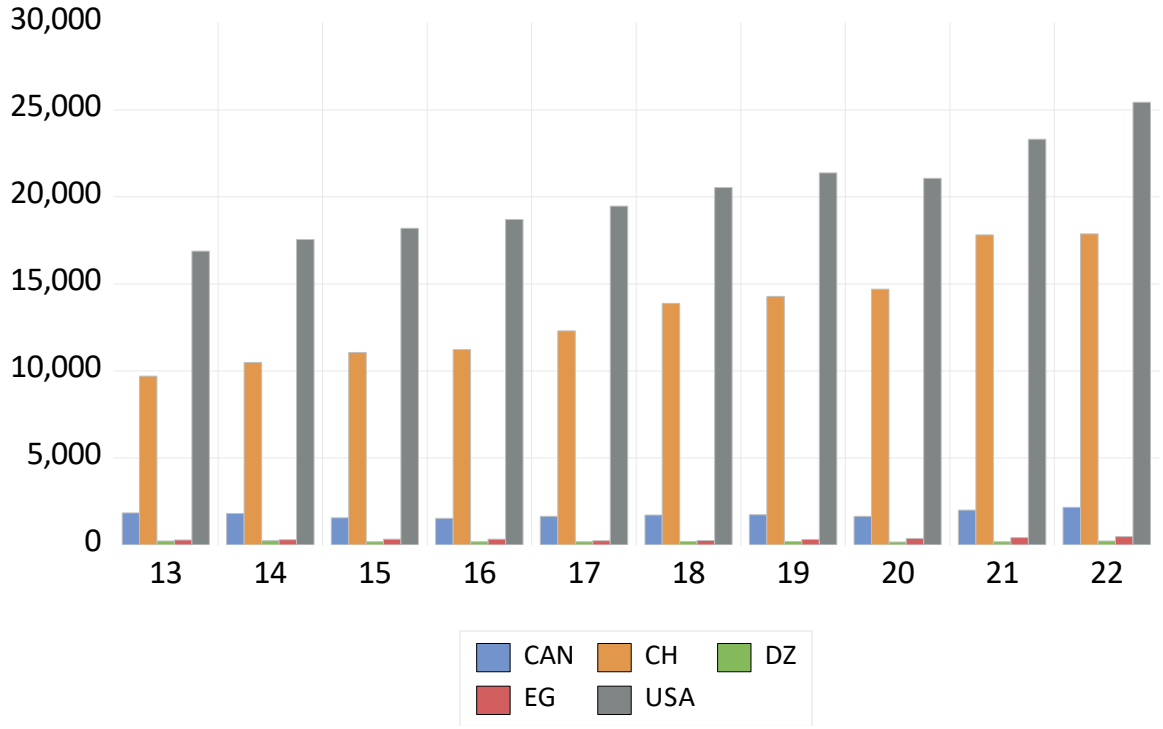

يتضح من المعطيات والبيانات السابقة ما يلي:

-التباين الكبير في مختلف المؤشرات بين الدول الغنية والدول المتخلفة؛

-ارتفاع معدلات البطالة والتضخم في الدول الفقيرة مقارنة بالدول الغنية، حيث تعاني الدول المتخلفة من ارتفاع مستويات التضخم ومعدلات البطالة وهذا يعني ان هذه الاقتصاديات أزمات مختلفة كضعف الإنتاج وارتفاع الأسعار.

الخلاصة:

تعتبر الاقتصاد الكلي ذات أهمية كبيرة من حيث إمكانية معرفة المستويات الاقتصادية للبلدان وهذا من خلال تطبيق مجموعة من المؤشرات المتفق عليها بين مختلف الدارسين للاقتصاد الكلي، تسمح هذه المؤشرات بدراسة الاقتصاد المحلي وكذلك اجراء المقارنات بين الدول وكذا إعطاء الحلول المناسبة للمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد.

الفصل الرابع:

النظرية الكلاسيكية في التوازن الاقتصادي العام

الفصل الرابع: النظرية الكلاسيكية في التوازن الاقتصادي العام:

تمهيد:

بني التحليل الاقتصادي الكلي على الأفكار المتراكمة عبر الزمن للوصول بالنشاط الاقتصادي الى وضع يضمن الرفاهية الاقتصادية للإنسان وإيجاد الحلول للازمات الاقتصادية التي تضرب اقتصاديات البلدان عبر الزمن، والبداية تكون من النظرة أو التحليل الكلاسيكي للاقتصاد على المستوى الكلي، وهو ما يتطرق إليه هذا الفصل وفق النقاط الآتية:

1.مدخل للنموذج الكلاسيكي؛

2.اهم رواد الفكر الكلاسيكي؛

3 فرضيات النموذج الكلاسيكي؛

4. مبادئ المدرسة الكلاسيكية؛

5. التوازن عند الكلاسيك؛

1.4. مدخل للنظرية الكلاسيكية:

بنى الكلاسيك نظرياتهم على الانتقادات الموجهة للتجاريين من خلال المعتقدات التي بني عليها هذا الفكر والمتمثلة أساسا في :

أ/ السبائك: يعتقد التجاريون أن ثروة الأمم تقاس بمقدار ما تملكه الدولة من معادن نفيسة خاصة الذهب؛

ب/ تدخل الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي.

وعلى هذا بنت المدرسة الكلاسيكية أفكارها بالاهتمام بالعوامل الحقيقية التي تحدد ثروة الأمم على أساس حرية السوق وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فحسب تحليلهم فان النمو الاقتصادي يتحقق نتيجة زيادة عوامل الإنتاج والتقدم التقني، أما النقود فاعتبروها كوسيط للمبادلات التجارية لا غير أي (كوسيلة لتسهيل المبادلات)، ويمكن تلخيص النظرية الكلاسيكية في خاصيتين أساسيتين:

1/ تأكيد الاقتصاديون الكلاسيكيون على دور العوامل الحقيقية ضد العوامل النقدية وذلك في تحديد المتغيرات الحقيقية مثل الناتج والتوظيف وان النقود ينحصر دورها في الاقتصاد كوسيط للمبادلات التجارية؛

2/ يؤدي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بالاتجاه نحو التوازن، كما اعتقد الكلاسيك أن السياسات الحكومية التي تهدف إلى ضمان طلب مناسب للناتج غير ضرورية بل هي أحيانا ضارة.

2.4. اهم رواد الفكر الكلاسيكي:

نتناول في هذه الفقرة اهم رواد هذه المدرسة وليس كل الرواد، وكدا سنكتفي بالكلام عن اثنين وهما ادم سميث ودافيد ريكاردو لإسهامهما الكبير في الفكر الكلاسيكي؛

- ✓ **ادم سميث Adam Smith**: (جورج، 1997، 101-119)
- ✓ ولد عام 1723 في اسكتلندا، نشكر اهم كتاب له في الاقتصاد سنة 1776 بعنوان " بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم"، وكان مما تكلم فيه ما يسمى الان بنظرية السعر وهذا من خلا نظرية التخصيص (جورج، 1997، 105)، فنظرية التخصيص هي أساسا نظرية في السعر حيث يتم التفرقة هنا بين السعر السوقي للسلعة وسعرها الطبيعي وهذا الأخير يعني انه ذلك السعر الذي لا يزيد ولا يقل عما يكفي لدع الريع للأرض والأجور للعمال والارباح لصاحب راس المال الذي يوظفه في انشاء واعداد واحضار السلع الى السوق وفقا لمعدلاتها الطبيعية.

يطلق سميث على السعر التوازني في السوق الطلب الفعال والذي يعني به الكمية التي سيتم طلبها عند السعر الطبيعي فاذا كان العرض أكبر من الطلب الفعال فان سعر السوق يكون اقل من السعر العادي والعكس.

ربط سميث في تحليله بين العمل والقيمة كما دافع عن المنافسة الحرة واستنكر الاحتكار، وفي نفس الوقت حرص على التميز بين الناتج الإجمالي والناتج الصافي.

العمل والأجور: مصدر الإنتاج هو إنتاجية العمل، ويرى في تقسيم العمل عملية لزيادة الإنتاجية وتزايد ما يصطلح عليه غلة الحجم؛

الأرض والريع: يقول بان الأجور والارباح المرتفعة او المنخفضة هي السبب في ارتفاع او انخفاض السعر اما ارتفاع او انخفاض الريع فسببه الأسعار؛

راس المال والربح: قدرة راس المال على الانتقال تحت ضغط المنافسة تضمن ان تكون معدلات الربح واحدة بين مختلف الصناعات. وسيدفع تراكم راس المال اثناء النمو الاقتصادي بمعدلات الأرباح نحو الانخفاض؛

اليد الخفية: يرى سميث ان القوة التي تدفع كل الى ان يعمل لتحقيق الصالح العام هي اليد الخفية والتي يقصد بها المنافسة؛

الحرية التجارية: يعتبر من اكبر المؤيدين للحرية الاقتصادية وكذا الحرية التجارية، اما نظرته لدور الدولة فقد حصره في الدفاع والإدارة الدقيقة للعدل وانشاء المؤسسات العامة والمحافظة عليها.

- ✓ **ديفيد ريكاردو David Ricardo: (جورج،1997، 141-167)**

ولد ريكاردو في لندن عام 1772 ومن اهم مؤلفاته كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، عام 1815 وصب اهتمامه على كيفية توزيع الدخ الوطني بين أصحاب الأراضي والرأسماليين والعمال.

القيمة: يعتبر اول من فصل في مفهوم القيمة رغم ان سميث هو اول من استعمل هذا المصطلح لكن ريكاردو اعتبرها اصل الاقتصاد السياسي، " قيمة السلعة او كمية السلعة الأخرى التي يمكن مبادلة وحدة السلعة بها تعتمد على كمية العمل النسبية اللازمة لإنتاجها؛

الأجور: لم يضف ريكاردو جديد لمفهوم الأجور حيث أبقي على المفهوم الذي أعطاه سميث؛

الأرباح: يتكون راس المال عند ريكاردو من أجور مقدمة للعمال يطلق عليها راس المال العامل، وكمية كبيرة او صغيرة من السلع الرأسمالية المعمرة يطلق عليها راس المال الثابت كما انه لم يفصل بين الفائدة والارباح؛

المزايا النسبية: يعتبر مبدا المزايا النسبية احد اكثر اسهامات ريكاردو، " كل دولة من الدولتين ينبغي ان تصدر تلك السلع التي تكون ميزتها في التكلفة، كما انه عليها ان تستورد تلك السلع التي تكون ميزة تكلفتها منخفضة نسبيا.

2.4. فرضيات النظرية الكلاسيكية:

بنيت المدرسة الكلاسيكية على مجموعة من الفرضيات أهمها:

1/العرض يولد الطلب المقابل له وتعرف هذه الفرضية بقانون ساي، فهو يقرر أن حدوث زيادة عامة في إنتاج السلع والخدمات بالنسبة للطلب الكلي تعد أمرا مستحيلا لأنه يرضى أن العرض (الإنتاج) يخلق طلبا مساويا له دائما " وقوم قانون ساي على أساس وجهة النظر القائلة بان الناس لا يعملون من اجل العمل تحقيق الدخل الذي ينفقونه على شراء السلع المرغوبة، وان القوة الشرائية اللازمة لشراء السلع المرغوبة تتولد عن طريق الإنتاج".

2/ مرونة أسعار الفائدة تكفل توجيه المدخرات الى الاستثمارات:

لقد كان الاقتصاديون الكلاسيكيون يدركون انه لا يتم توجيه كل الدخل المستمد من الإنتاج مباشرة إلى الإنفاق على السلع والخدمات، ويرون انه إذا كانت مدخرات القطاع العائلي أكثر من استثمارات قطاع الأعمال فان فائض

عرض المدخرات يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وعندما ينخفض سعر الفائدة يؤدي إلى التوسع في استثمارات قطاع الأعمال ما يولد ربحا اكبر، بينما يرى المدخرون أن الادخار بات اقل ربحية وفي النهاية فان التوازن يتحقق عند سعر الفائدة الأدنى، أما إذا كانت الاستثمارات اكبر من المدخرات فان ذلك يؤدي إلى فائض في الطلب على الأرصدة المالية بسبب ارتفاع معدلات الفائدة، وسرعان ما يعود التوازن من جديد.

3/ مرونة الأجور والأسعار تؤكد الحركة في اتجاه التوظيف الكامل للموارد:

اعتقد الكلاسيك بأنه حتى إذا لم يكن سعر الفائدة قادرا على التخلص بكفاءة من أي فائض في المدخرات بالنسبة للاستثمارات فان مرونة الأسعار سوف تؤدي بسرعة إلى تحقيق التوظيف الكامل للموارد، وذا لم يكن الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري غير كافيين لشراء السلع المنتجة فان الأسعار سوف تنخفض، ما يشجع العائلات على شراء كل الكميات المنتجة فان الأسعار سوف تنخفض ما يشجع العائلات على شراء كل الكميات المنتجة من السلع عند معدل الإنتاج المرتبط بمستوى التوظيف الكامل للعمل والموارد الرأسمالية، وهو معدل يستمر في المستقبل وليس مجرد معدل مؤقت مرتفع.

3.4. مبادئ المدرسة الكلاسيكية

1.3.4. نظرية الإنتاج:

تعتبر دالة الإنتاج الكلية علاقة أساسية في النموذج الكلاسيكي، وتعبر عن العلاقة بين مستوى الإنتاج أو الناتج وبين مستوى عوامل الإنتاج من المدخلات، والشكل العام لدالة الإنتاج الكلاسيكية يعطى بالصيغة الآتية: $Y = f(N, K)$ حيث :

Y: الناتج الحقيقي؛

N: كمية العمل المستخدمة في العملية الإنتاجية؛

K: رأس المال الموظف في الإنتاج.

والعملية الإنتاجية لدى الكلاسيك والمعبر عنها بدالة الإنتاج مبنية على مجموعة من الفرضيات أهمها:

1/ يتغير الإنتاج في المدى القصير فقط بتغير في حجم العمالة المستخدمة؛

2/ يمكن استخدام عمالة إضافية في حالة استخدام عمالة اقل دون أن يحدث انخفاض في الإنتاجية الحدية للعمل؛

3/ عند مستوى معين من N فان الانتاجية الحدية للعمل تكون سالبة، حيث تمثل الإنتاجية الحدية للعمل التغير في الإنتاج $\Delta \mathrm{Y}$ الناتج عن التغير في اليد العاملة ΔN وتعطى بالصيغة الاتية:

$$pmN = \frac{\Delta Y}{\Delta N}$$

"وقد اعترف الاقتصاديون الكلاسيك أن كمية العمل الموظفة تحدد بقوى عرض وطلب العمالة في سوق العمل"، (سامي خليل1994، 151) ودالة الإنتاج في الاقتصاد الكلاسيكي يكون بيانها كما هو موضح في المنحنى البياني الآتي:

الشكل رقم (12): منحنى دالة الإنتاج في الاقتصاد الكلاسيك

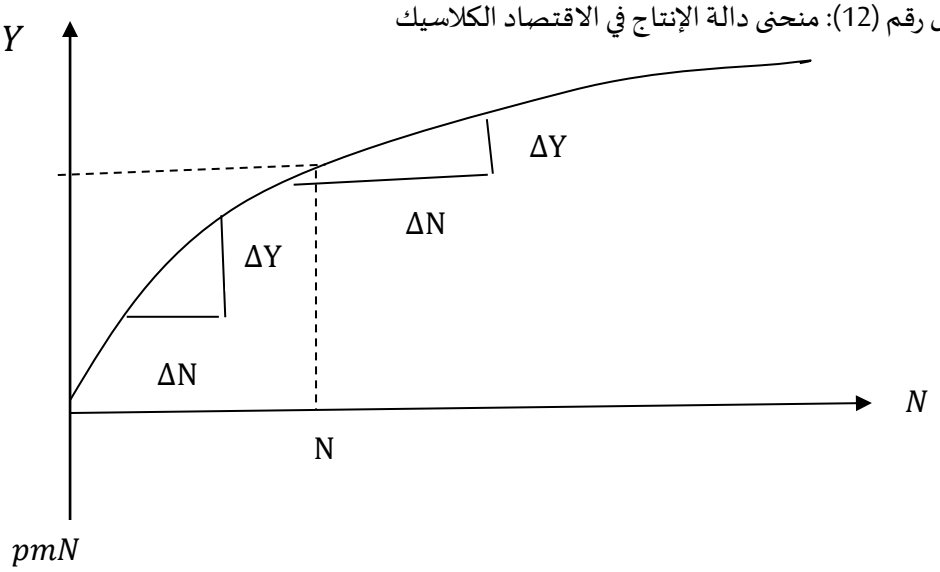

الشكل رقم (13): الإنتاجية الحدية للعمل pmN

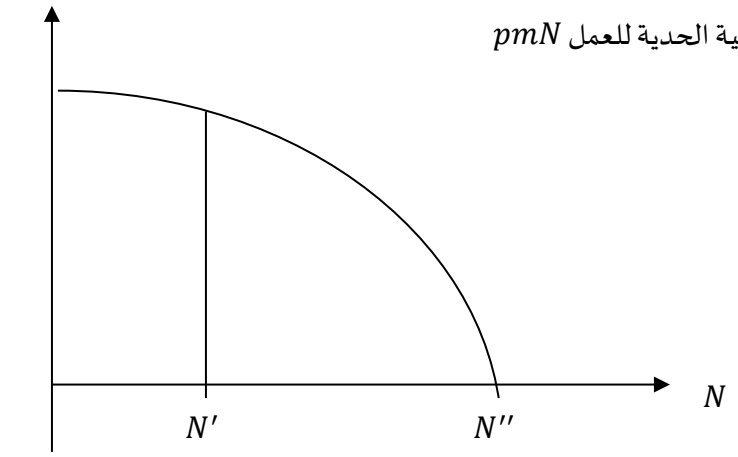

2.3.4.التوظيف:

تمثل الوحدات الإنتاجية المشتري لخدمات العمل، وتهدف إلى تعظيم الربح، ففي المدى القصير يتغير الإنتاج بتغير العمل. والمؤسسة التي تعمل في سوق المنافسة التامة تزيد من إنتاجها حتى تصبح التكلفة الحدية لإنتاج وحدة واحدة من الناتج مساوية للإيراد الحدي، فرواد المدرسة الكلاسيكية يفترضون أن :

- في سوق المنافسة الإيراد الحدي يساوي السعر؛
- قاعدة تعظيم الربح هي أن التكلفة الحدية (MC) تساوي السعر (P)، ونكتب $MC = P$؛
- التكلفة الحدية لعنصر العمل هو الأجر؛
- pmN: عبارة عن الوحدات المنتجة بواسطة وحدة عمل إضافية، وعليه فان التكلفة الحدية للمؤسسة هي عبارة عن الأجر النقدي (W) مقسوما على الإنتاجية الحدية للعمل.

$$cm = \frac{\mathrm{W}}{pmN}$$

وعليه يصبح شرط تعظيم الربح في المدى القصير هو:

$$p = MC = \frac{W}{mpN} \Longrightarrow \frac{W}{p} = pmN$$

وبالتالي شرط تعظيم الربح هو أن يكون الأجر الحقيقي يساوي الإنتاجية الحدية للعمل.

وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي حيث يمكن كتابة دالة الطلب على العمل في الاقتصاد بالشكل الآتي:

$\mathrm{N_d} = f(\frac{W}{p})$ حيث: $\mathrm{L_d}$ هي دالة الطلب عن العمل.

كما أن دالة عرض العمل (L_s) فشكلها كالآتي : $N_s = f\left(\frac{W}{p}\right)$

مما سبق يمكن إعطاء الصيغ الكلية الآتية:

- دالة الإنتاج الكلية: $\mathrm{Y = f(\overline{K}, N)}$
- دالة الطلب على العمل: $\mathrm{N_d = f(\frac{W}{p})}$
- دالة عرض العمل: $\mathrm{N_s = f(\frac{W}{p})}$

والهدف هو البحث عن التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي والذي يتحقق حسب الكلاسيك عندما يتساوى الطلب على العمل مع عرض العمل أي $N_\mathrm{d} = \mathrm{N_s}$

يمكن توضيح توازن سوق العمل بيانيا كما هو موضح في الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (14): منحنى توازن سوق العمل في الاقتصاد الكلاسيكي

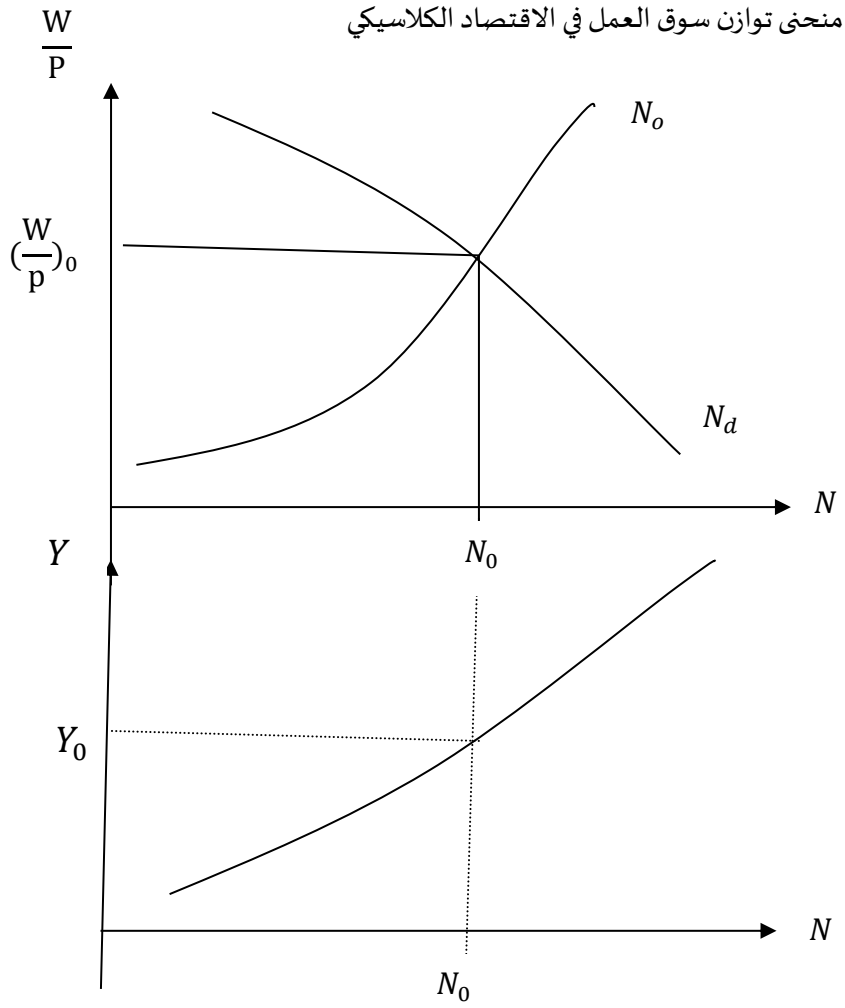

4.4. التوازن في سوق العمل والأجور:

يتطلب التوازن في سوق العمل ارتفاع الأجر الاسمي بنفس نسبة ارتفاع الأسعار للوصول إلى اجر حقيقي توازني في سوق العمل، والمنحنى البياني الآتي يبين التوازن في سوق العمل والأجر انطلاقا من كون عرض العمل دالة في الأجر الحقيقي،

الشكل رقم (15): التوازن في سوق العمل والأجر

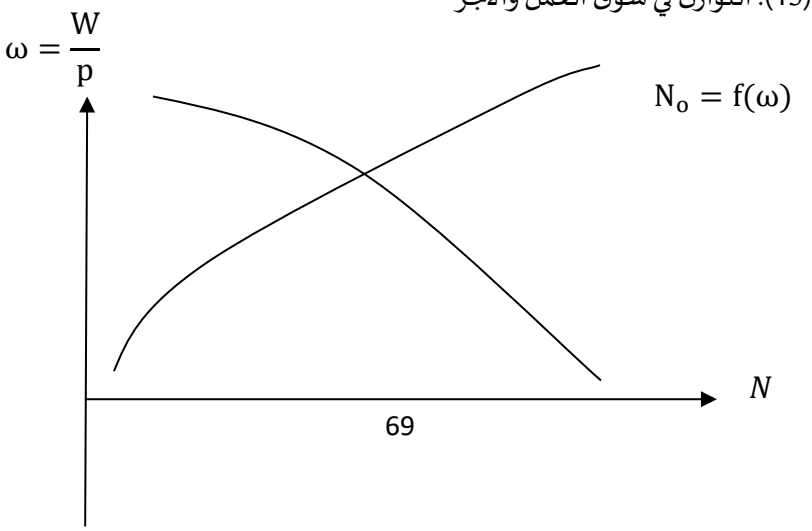

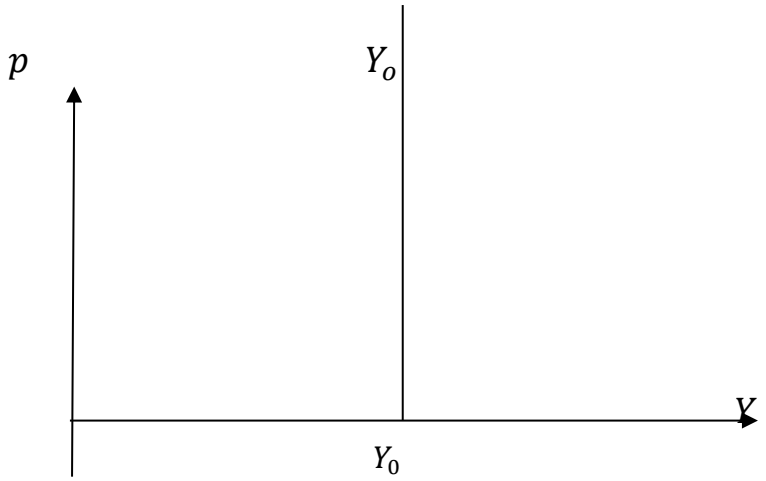

يوضح المنحنى الرأسي للعرض الكلاسيكي أن مستوى الناتج يتحدد بطبيعته بواسطة جانب العرض، وحتى يتحقق التوازن يجب أن يكون الناتج هو Y_0، أما بقية العوامل ككمية النقود ومستوى الإنفاق الحكومي والضرائب ومستوى الاستثمار المستقل لن تؤثر في مستوى الناتج التوازني، ويعتمد الكلاسيكيون في سوق العمل على فرضيتين:

1/ المرونة التامة بالنسبة للأسعار والأجور؛

2/ جميع المتعاملين في السوق لديهم معلومات كاملة عن الأسعار السائدة في السوق.

هاتين القضيتين هما اللتان بنى عليهما كينز انتقاده للنظرية الكلاسيكية.

5.4.نظرية النقود:

تهدف دراسة النظرية النقدية لدى الكلاسيك في معرفة كيف يتحدد المستوى العام للأسعار في هذا النموذج، وينطلق فكر المدرسة الكلاسيكية من معادلة التبادل والتي تترجمها معادلة ايفينغ فيشر (Iving fisher) بالشكل الآتي:

$MV = PT$ حيث:

M : المعروض النقدي؛

V : سرعة دوران النقود؛

P : المستوى العام للأسعار؛

T : حجم المعاملات.

هذه المعادلة تشمل جميع المعاملات المتعلقة بالسلع المنتجة قديما وحديثا وكذلك الأصول المالية في اقتصاد البلد.

كما وضع الكلاسيك معادلة أخرى تتعلق بالمعاملات الداخلية وصيغتها كالآتي:

$MV = PY$ حيث:

M : كمية النقود المتداولة في السوق؛

V : سرعة دوران النقود، وتعني عدد مرات استخدام الوحدة النقدية في المعاملات التي تدخل في حساب الناتج الوطني؛

P : الرقم القياسي لأسعار السلع المنتجة حديثا في الاقتصاد؛

Y : مستوى الناتج الحالي.

من المعادلة 2 نجد $V = \frac{P.Y}{M}$

ويمكن استعراض أهم منظري هذه المدرسة في الجانب النقدي للاقتصاد ويتعلق الأمر بالفريد مارشال(ALFRED MARCHAL).

✓ **النظرية النقدية لألفريد مارشال**:

انطلق مارشال في بناء نظريته النقدية من قرارات الأفراد في الحجم الأمثل من النقود التي يريدون الاحتفاظ بها، حيث افترض ان طلب النقود يتناسب والدخل والثروة ووضع معادلة تفسر الفرضية أخذت الصيغة التالية:

$$M_d = K.P.Y$$

وحتى يتحقق التوازن يجب أن يكون العرض النقدي يساوي الطلب النقدي.

$$M_d = M_o = K.P.Y$$

ولتحديد المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج الكلي ننطلق من منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي الراسي كما هو موضح في الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (16): الطلب الكلي والعرض الكلي في النظرية الكلاسيكية

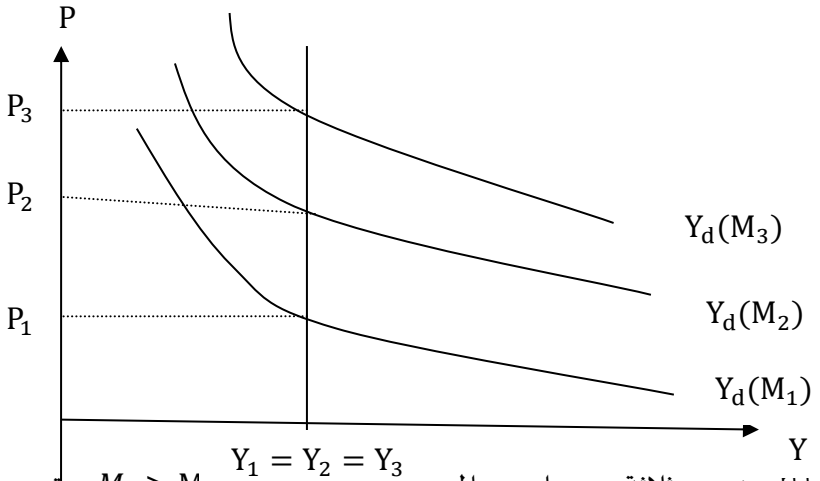

تم رسم هذا المنحنى عند ثلاثة مستويات من المعروض النقدي $M_1 < M_2 < M_3$، ويتبين من المنحنى البياني أعلاه انه كلما زاد المعروض النقدي انتقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى في اتجاه اليمين، وباعتبار أن منحنى العرض

الكلي عمودي فارتفاع الطلب الكلي لن يؤثر على الناتج بل يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهذا يعني أن الطلب الكلي يتغير بتغير العرض النقدي.

بالنسبة للنظرية الكلاسيكية فان قيمة معينة من $(M.V)$ أو $(M.\frac{1}{K})$ يقابلها مستوى من (P.Y) حتى يتحقق التوازن.

6.4.التوازن عند الكلاسيك:

يتعلق التوازن في النموذج الكلاسيكي بالجمع بين سوق العمل ومنحنى العرض الكلي وسوق النقد ومستوى الطلب الكلي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني الاتي:

الشكل البياني رقم (17): التوازن في النموذج الكلاسيك

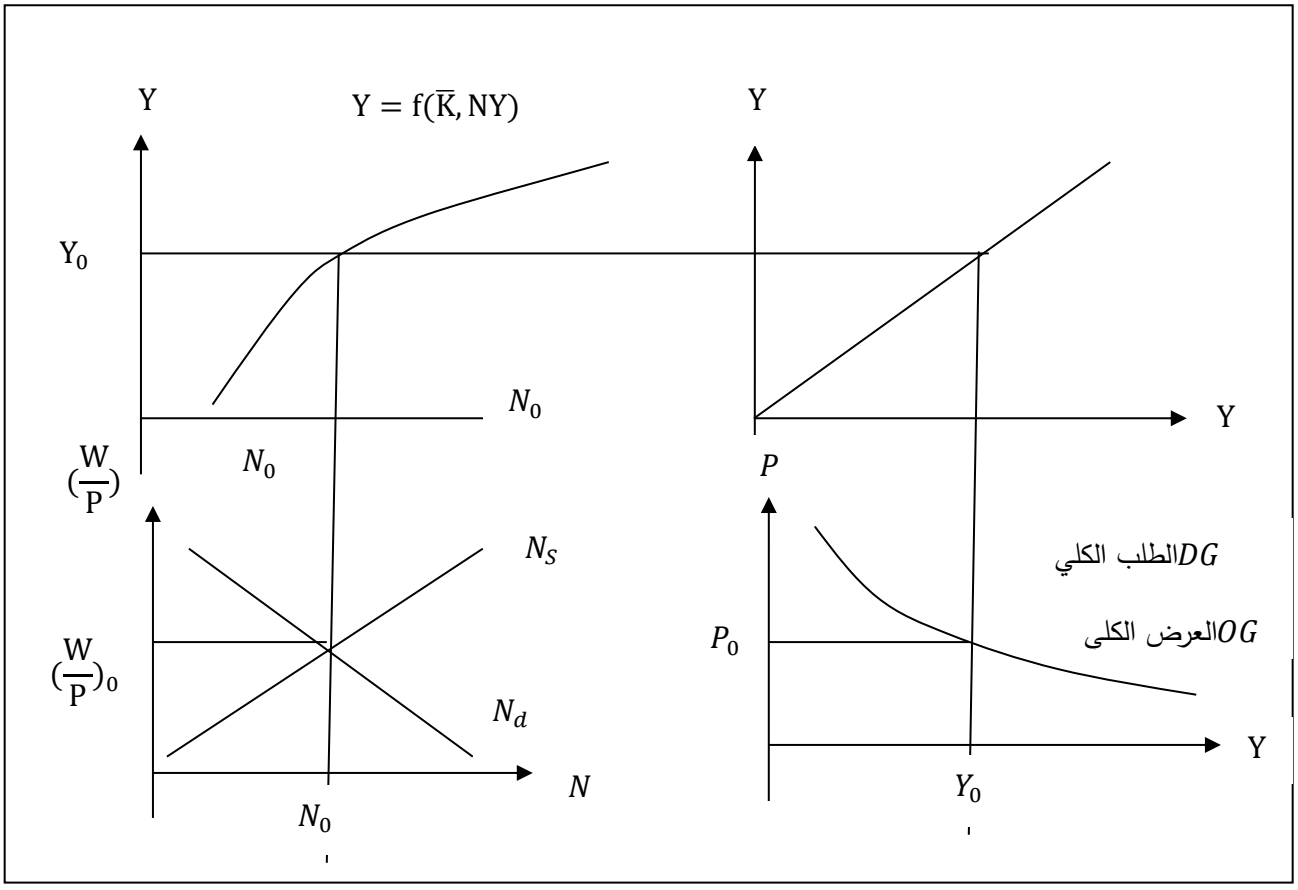

المصدر: (سامي ،1994،189)خليل

يتبين من المنحنى إن المستوى العام للأسعار الذي تكون عنده جميع الأسواق في حالة توازن وفي نفس الوقت في النقطة التي يتقاطع فيها منحنى الطلب الكلي (الذي يمثل التوازن في سوق النقود) مع منحنى العرض الكلي (والذي يمثل التوازن في سوق العمل)، فعند المستوى العام للأسعار (P) يكون الاقتصاد على منحنى الطلب الكلي (DG) وهذا يعني التوازن في سوق النقد، ويكون على منحنى العرض الكلي (OG) وهذا يعني التوازن في سوق العمل.

ما يمكن استخلاصه من التحليل الكلاسيكي للاقتصاد خاصة ما تعلق بالتوازن الاقتصادي هو:

- ✓ يتحقق التوازن الاقتصادي ذاتيا دون التدخل الحكومي عن طريق قوى السوق، والذي يتميز فيه القطاع الخاص بالاستقرار والتوظيف الكامل وهذا من خلال الية الاستقرار الذاتي في سعر الفائدة ومرونة الأسعار والأجور؛

تعتبر مرونة الأسعار والأجور شرط أساسي في تحقيق التشغيل الكامل في النظام الكلاسيكي

8.4.تمارين:

<u>التمرين الاول:</u> ليكن لدينا اقتصادا كلاسيكيا يتميز بالخصائص التالية:

عرض العمل $NO = 3000 + 50(\frac{W}{P})$ دالة الإنتاج $Y = 100N - 0.01\,N^2$

<u>المطلوب:</u>

1- إيجاد دالة الطلب على العمل بطريقتين؟

2- <u>إيجاد</u> الأجر الحقيقي التوازني $(\frac{W}{P})^*$؟

3- إيجاد حجم العمل التوازني N^* ؟

4- إيجاد حجم الإنتاج الموافق؟

<u>التمرين الثاني:</u> بافتراض أن دالة الإنتاج لاقتصاد ما على الشكل التالي: $Y = A\,(K^{0.5}\,N^{0.5})$

بحيث: $A = 12$ ، والمؤسسة تستطيع إنتاج الكميات الواردة في الجدول:

العمل	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الإنتاج				144	161					
MPN										

<u>المطلوب:</u>

1- أكمل الجدول ؟

2- ماهو مستوى التشغيل الأكثر ربحية لهذه المؤسسة إذا علمت أنها تبيع منتوجاتها بـ 11.5 ون للوحدة، وتدفع لموظفيها أجرا يقدر بـ 196 ون؟

3- لنفرض أن المؤسسة قامت برفع سعر المنتوج إلى 14 ون ، ماهو مستوى التشغيل الجديد؟

<u>التمرين الثالث:</u> إذا كان حجم النشاط الإنتاجي لمجتمع ما يتحدد وفق المعادلات التالية:

$Y = 10\, N^{½} K^{½}$

وأن العمال يعرضون قوة عملهم بناء على ما يحصلون عليه كأجر حقيقي وهذا وفق الصيغة التالية:

$NO = \frac{Wr^2}{25}$ إذا كان حجم التداول من الكتلة النقدية والمحدد بعوامل خارجية هو : M= 40 وأن سرعة تداول النقد ثابتة وهي V=4

المطلوب:

1- استخراج دالة الإنتاج الخاصة بالفترة القصيرة مع العلم أن عنصر رأس المال ثاب عند المستوى K= 16

2- أوجد دالة الطلب على العمل، ماذا تستنتج؟

3- أوجد كل من الأجر الحقيقي التوازني وحجم العمالة اللازم لتوازن سوق العمل؟

4- احسب كل من : حجم الناتج الكلي، المستوى العم للأسعار، قيمة الناتج الاسمي، الأجر الاسمي؟

5- مثل هذا الاقتصاد بيانيا؟

التمرين الرابع: لتكن لدينا المعطيات التالية:

$Y = AN^{\alpha} K^{\beta}$, $NO = \frac{Wr^2}{25}$, M= 40 , V= 4

إذا علمت أن ارتفاع مستوى العمل بـ 10% يؤدي إلى زيادة الإنتاج بـ 5% وزيادة رأس المال بـ 20% يؤدي إلى زيادة الإنتاج بـ 10% وأن التوليفة (K = 25 , N = 16) تعطي حجم إنتاج قدره Y = 600

المطلوب:

1- أعطي التفسير الاقتصادي لكل من α و β (برهن ذلك)؟

2- أوجد دالة الإنتاج لهذا الاقتصاد؟

3- باعتبار K ثابت في الأجل القصير ويساوي (K= 4)، اوجد دالة الإنتاج في الأجل القصير؟

4- أحسب كل من الأجر الحقيقي التوازني، حجم العمالة التوازني، حجم الإنتاج الحقيقي؟

5- حاول إجراء مقارنة بي النتائج المتحصل عليها في هذه الحالة ونتائج التمرين الثالث، ماذا تستنتج؟

6- إذا تغيرت العوامل الخارجية المؤثرة في حجم النقد المتداول وأصبحت الكلة النقدية، أحسب جميع المتغيرات الاقتصادي التي ستتأثر بذلك، وهل ستؤثر هذه الزيادة على التوازنات الحقيقية؟

7- بالرجوع إلى النتائج المتحصل عليها قبل السؤال السادس، حاول مناقشة مطالبة النقابات بزيادة الأجر الاسمي بـ 10%؟

التمرين الخامس: إذا كان النشاط الإنتاجي لمجتمع ما يتحدد وفق المعادلات التالية:

$Y = 200N^{0.5}$, $I = 350 - 1000i$; $NO = 10w$; $S = 1000i$,V= 2 , $M = 4000$,

المطلوب:

1- حدد القيم التوازنية للأجر الحقيقي والعمالة في سوق العمل؟

2- حساب حجم الناتج؟

3- حساب قيمة المستوى العام للأسعار P والأجر الاسميW ؟

4- حساب حجم الادخار والاستثمار والاستهلاك عند التوازن في سوق السلع والخدمات؟

التمرين السادس:

إذا كان سوق العمل يشتغل بالمعادلات التالية:

$$Y = -0.4N^2 + 2KN, \quad NO = -10 + 2.25\frac{w}{P}$$

المطلوب:

1- استخراج دالة الإنتاج إذا علمت أن عنصر رأس المال ثابت عن المستوى K= 10 ؟

2- ايجاد دالة الطلب على العمل؟

3- ايجاد الأجر الحقيقي وحجم العمالة اللازم لتوازن سوق العمل؟

4- ايجاد حجم البطالة (عدد العمال غير الموظفين) عند مستوى أجر حقيقيWr = 15 ، وكيف تسمى ، مثل ذلك بيانيا؟

5- إذا علمت أن $V = 5$, $M = 75$, أحسب مايلي:

- حجم الناتج؟
- حساب قيمة المستوى العام للأسعار؟
- حساب حجم الناتج الإسمي وقيمة الأجر الإسمي؟
- لنفرض أن الكتلة النقدية قد انخفضت بنسبة 15%، ماهو أثر ذلك

حل التمرين االثالث:

1- إيجاد دالة الطلب على العمل بطريقتين:

ط1: تتوقف المؤسسة عن طلب اليد العاملة عندما تصبح الإنتاجية الحدية لعنصر العمل مساوية للأجر الحقيقي أي:

الأجر الحقيقي = الإنتاجية الحدية لعنصر العمل

$$pmN = \frac{dY}{dN} = \frac{W}{P} = w$$

$$\frac{\mathrm{d}(100\mathrm{N}-0.01\mathrm{N}^2)}{\mathrm{dN}}=\mathrm{w}\Longrightarrow 100-0.02\mathrm{N}=\mathrm{w}$$

$$\Rightarrow 0.02N=100-w\Rightarrow ND=\frac{100}{0.02}-\frac{1}{0.02}w$$

$$\Rightarrow \mathrm{ND}=5000-50\mathrm{w}$$

وهي دالة الطلب على العمل في هذا الاقتصاد.

ط2: تتوقف المؤسسة عن طلب اليد العاملة عندما يصبح الربح أعظمي وعليه:

معادلة الربح هي : $\Pi=\mathrm{PY}-\mathrm{WN}$

$$\Pi=\mathrm{P}(100\mathrm{N}-0.01\mathrm{N}^2)-\mathrm{WN}$$

$$\Pi=100\mathrm{PN}-0.01\mathrm{PN}^2-\mathrm{WN}$$

يكون الربح اعظمي عندما تنعدم المشتقة الأولى لدالة الربح كما هو في الاتي:

$$\frac{\mathrm{d}\Pi}{\mathrm{dN}}=0\Rightarrow\frac{\mathrm{d}\Pi}{\mathrm{dN}}=100\mathrm{P}-0.02\mathrm{PN}-\mathrm{W}=0$$

$$\mathrm{P}(100-0.02\mathrm{N})=\mathrm{W}\Rightarrow 100-0.02N=\frac{W}{P}=w$$

وبنفس الخطوات السابقة في ط1 نحصل على دالة الطلب على العمل:

ومنه : $ND=5000-50w$

2- إيجاد الأجر الحقيقي التوازني w^*:

يتحقق التوازن في السوق العمل عنما يكون الطلب على العمل = عرض العمل

$$NO=ND\Rightarrow 3000+50w=5000-50w$$

$$100\mathrm{w}=2000\Rightarrow w=20$$

اذن الأجر الحقيقي التوازني هو: $w^*=20$

3- إيجاد حجم العمل التوازنيN^*

بتعويض قيمة الأجر الحقيقي التوازني في دالة عرض العمل أو في دالة الطلب على العمل نجد حجم العمل عند التوازن وهو يوافق مستوى التشغيل التام. بالتعويض في دالة عرض العمل نجد:

$$N^*=3000+50(20)=4000$$

وهو حجم العمل التوازني 4000 = *N

4- حجم الإنتاج الموافق:

بتعويض حجم العمل التوازني في دالة الإنتاج نجد:

$$Y = 100N - 0.02\,N^2$$

$$Y = 100(4000) - 0.02(4000^2)$$

$$Y = 400000 - 160000$$

$$Y = 240000$$

<u>حل التمرين الرابع:</u>

1- <u>إتمام الجدول:</u>

- <u>تحديد حجم الإنتاج Y والإنتاجية الحدية للعملpmN</u>

لدينا A= 12

$$Y = A(N^{0.5}K^{0.5})$$
$$Y = 12\,(N^{0.5}K^{0.5})$$

لحساب حجم الإنتاج يجب أولا حساب قيمة رأس المالK كمايلي:

من الجدول :

لما $N = 4$ $Y = 144$

$N = 5$ $Y = 161$

بالتعويض في دالة الإنتاج نجد:

وبالتالي: $Y = 12(36^{0.5}N^{0.5})$

$$Y = 72N^{0.5}$$
$$K = 36$$

يمكن حساب حجم الإنتاج بتعويض حجم العمالة N في دالة الإنتاج، أما الإنتاجية الحدية لعنصر العمل فيمكن حسابها بالصيغة التالية:

$$pmN = \frac{\Delta Y}{\Delta N}$$

العمل	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الإنتاج	72	101.8	124.7	144	161	176.4	190.4	203.6	216	227.7
MPN	-	29.8	22.9	19.3	17	15.4	14	13.2	12.4	11.7

2- تحديد مستوى التشغيل الأكثر ربحية لهذه المؤسسة (تعظيم الربح)

لدينا $W = 196\ ,\ P = 11.5$

شرط تعظيم الربح: $pmN = \frac{W}{P}$ يتحقق أقصى ربح للمؤسسة عندما يتساوى الأجر الحقيقي مع الإنتاجية الحدية للعمل بحيث:

$$w = \frac{196}{11.5} = 17$$

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن عدد العمال الذي يوافق $\text{pmN} = 17$ هو $N = 5$

وبالتالي مستوى التشغيل الأكثر ربحية لهذه المؤسسة هو توظيف 5 عمال.

3- بافتراض ارتفاع السعر إلى $P = 14$ ، حساب مستوى التشغيل الجديد الذي يحقق أقصى ربح:

$$\frac{\text{W}}{\text{P}} = \frac{196}{14} = 14$$

وعليه فإن عدد العمال الذي يوافق لـ $pmN = 14$ هو $\text{N} = 7$ ، وبالتالي يصبح مستوى التشغيل الأكثر ربحية في هذه الحالة هو توظيف 7 عمال.

<u>حل التمرين الخامس:</u>

$$\text{Y} = 10N^{0.5}K^{0.5} \qquad ;\text{NO} = \frac{\text{w}^2}{25} \qquad \text{M} = 40 \qquad \text{V} = 4$$

1- استخراج دالة الإنتاج الخاصة بالفترة القصيرة مع العلم أن K **ثاب عند المستوى** $\text{K} = 16$

لدينا $\text{Y} = 10N^{0.5}K^{0.5}$

$$\text{Y} = 10N^{0.5}16^{0.5} = 10\text{N½}\ 4$$

$$Y = 40\ N^{0.5}$$

2- ايجاد دالة الطلب على العمل مع الاستنتاج:

انطلاقا من شرط التوازن الإنتاجية الحدية تساوي الأجر الحقيقي

$$\frac{\mathrm{dY}}{\mathrm{dN}} = w \Longrightarrow 0.5.40N^{-0.5} = \mathrm{w} \Longrightarrow 20\mathrm{N}^{-0.5} = \mathrm{w}$$

$$\frac{20}{N^{0.5}} = w \Longrightarrow \mathrm{ND} = \frac{400}{w^2}$$

نســتنتج ان دالة الطلب على العمل هي دالة بدلالة الأجر الحقيقي w ؛ حيث أن العلاقة بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي هي علاقة عكسية.

3- إيجاد الأجر الحقيقي وحجم العمالة التوازنيان:

أ- **الأجر الحقيقي**w : الأجر الحقيقي التوازني هو ذلك الأجر الذي يرضى به كل من العمال والمؤسسات الإنتاجية، والذي يحقق المساواة بين دالة الطلب على العمل ودالة عرض العمل أي:

$$\mathrm{NO} = \mathrm{ND} \Longrightarrow \frac{W^2}{25} = \frac{400}{\mathrm{W}^2}$$

$$\Longrightarrow w^4 = 10000$$

$$\Longrightarrow \quad w^* = 10$$

ب- **حجم العمالة التوازني:** نعوض قيمة الجر الحقيقي التوازني في دالة الطلب على العمل او في دالة العرض على العمل، نحصل على مايلي:

$$N^* = \frac{400}{10^2} = 4$$

4- إيجاد كل من

- حجم الإنتاج التوازني:

لدينا دالة الإنتاج في الفترة القصيرة وفق الشكل التالي:

$$\mathrm{Y} = 40\, N^{0.5}$$

$$\mathrm{Y} = 40\,(4^{0.5}) = 40 \times 2 = 80 \quad \Longrightarrow \quad Y^* = 80$$

- المستوى العام للأسعار:

تعطى معادلة التوازن في السوق وفق معادلة فيشرالشكل التالي:

$$\mathrm{MV} = \mathrm{PY} \Longrightarrow \mathrm{P} = \frac{\mathrm{MV}}{\mathrm{Y}} \Longrightarrow \mathrm{P} = \frac{40\mathrm{x}4}{80} = 2$$

- الناتج الاسمي: قيمة الناتج الاسمي هي عبارة عن حجم الناتج الحقيقي مضروبا في المستوى العام للأسعار؛ أي:

$$\mathrm{YN} = \mathrm{P}.\mathrm{Yr} = 2 \times 80 = 160 \quad \Longrightarrow \quad \mathrm{YN} = 160$$

- الأجر الاسمي: وهو عبارة عن الأجر الحقيقي مضروبا في المستوى العام للأسعار} أي:

$$WN = Wr \cdot P = 10 \times 2 = 20 \implies WN = 20$$

5- التمثيل البياني:

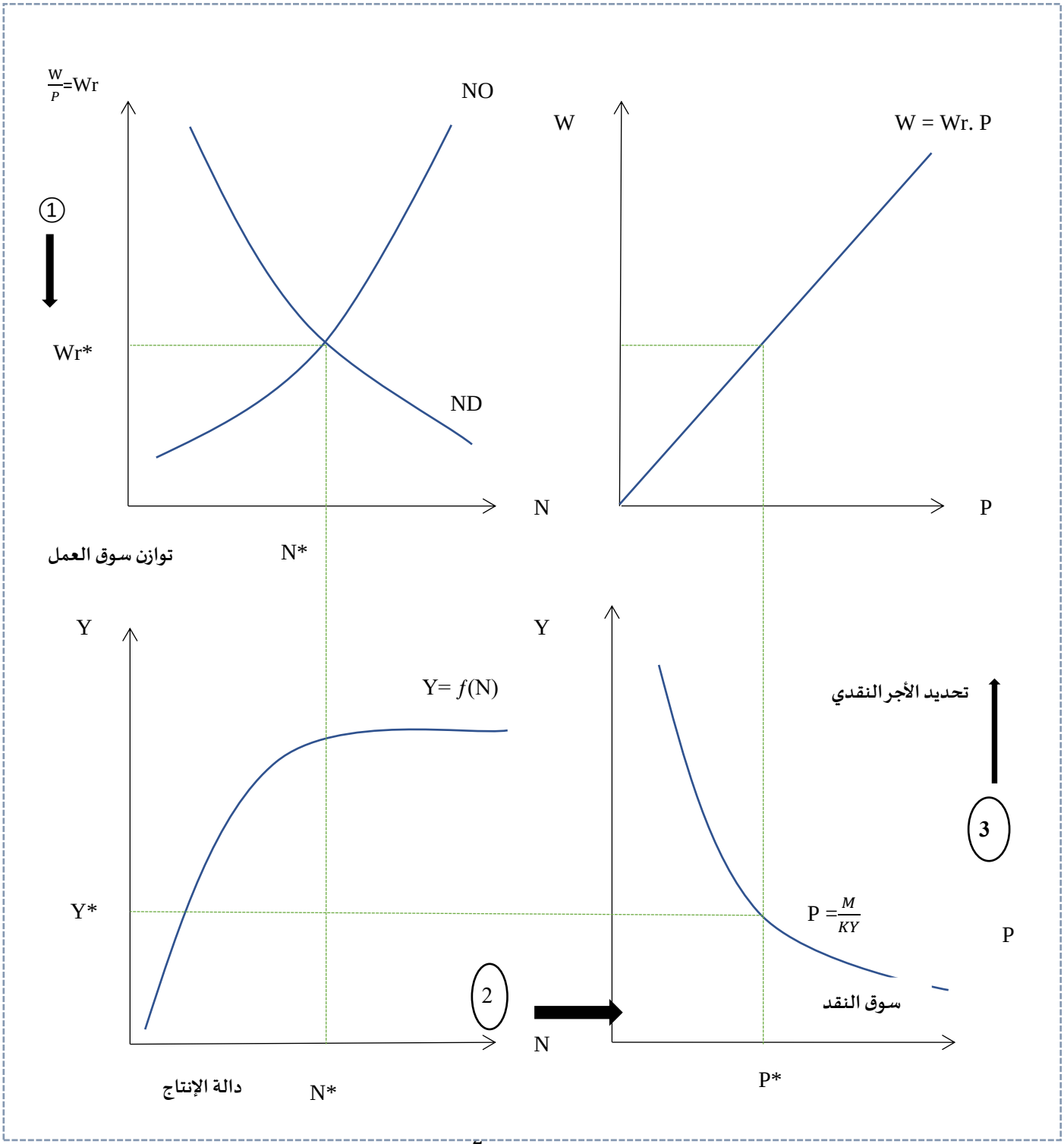

1- إعطاء التفسير الاقتصادي لكل من α وβ

أ- α : تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل؛ حيث تعرف المرونة على أنها التغير النسبي الذي يحدث في حجم الإنتاج بالنسبة إلى التغير النسبي الذي يحدث في عنصر العمل فاذا تغير عنصر العمل ب1% فان الإنتاج يتغير ب α % ويرمز لمرونة الإنتاج بالنسبة للعمل بالرمز $e_{Y/N}$؛ أي:

$$e_{Y/N} = \frac{\frac{\Delta Y}{Y}}{\frac{\Delta N}{N}} = \frac{\Delta Y}{\Delta N}.\frac{N}{Y} = A\alpha N^{\alpha-1}K^{\beta}.\frac{N}{Y} = \frac{A\alpha N^{\alpha-1}K^{\beta}N}{AN^{\alpha}K^{\beta}}$$

$$e_{Y/N} = \frac{\alpha AN^{\alpha}K^{\beta}}{AN^{\alpha}K^{\beta}} = \alpha$$

β: تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر رأس المال؛ حيث تعرف المرونة على أنها التغير النسبي الذي يحدث في حجم الإنتاج بالنسبة إلى التغير النسبي الذي يحدث في عنصر رأس المال، فاذا تغير عنصر راس المال بنسبة 1% فانه يؤدي الى تغير نسبي في الإنتاج بمقدار β % ويرمز لها بالرمز $e_{Y/K}$؛ أي:

$$e_{Y/K} = \frac{\frac{\Delta Y}{Y}}{\frac{\Delta K}{K}} = \frac{\Delta Y}{\Delta K}.\frac{K}{K} = A\beta N^{\alpha}K^{\beta-1}.\frac{K}{Y} = \frac{A\beta N^{\alpha}K^{\beta-1}.K}{AN^{\alpha}K^{\beta}}$$

$$e_{Y/K} = \frac{A\beta N^{\alpha}K^{\beta}}{AN^{\alpha}K^{\beta}} = \beta$$

2- إيجاد دالة الإنتاج لهذا الاقتصاد:

دالة الإنتاج لاقتصاد كلاسيكي تعطى بالصيغة الاتية: $Y = AN^{\alpha}K^{\beta}$

نقوم في البداية بإيجاد قيم مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل (α) ومرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر راس المال(β)

$$\alpha = \frac{\frac{\Delta Y}{Y}}{\frac{\Delta N}{N}} = \frac{5\%}{10\%} = \frac{1}{2} \rightarrow \alpha = 0.5$$

$$\beta = \frac{\frac{\Delta Y}{Y}}{\frac{\Delta K}{K}} = \frac{10\%}{20\%} = \frac{1}{2} \rightarrow \beta = 0.5$$

أي أن دالة الإنتاج تصبح وفق الشكل التالي:

$$Y = AN^{0.5}K^{0.5}$$

لإيجاد دالة الإنتاج بقي حساب قيمة معامل الإنتاجية (A) وهذا انطلاقا من توليفة عنصري الإنتاج $(N = 16$ و$K = 25)$ وكمية الإنتاج المقابلة لها $(Y = 600)$:

$$Y = AN^{0.5}K^{0.5} = A.16^{0.5}.25^{0.5} = 600 \rightarrow 20.A = 600 \rightarrow A = 30$$

ومنه تصبح دالة الإنتاج وفق الشكل التالي:

$$Y = 30N^{0.5}K^{0.5}$$

3- إيجاد دالة الإنتاج في الأجل القصير باعتبار K ثابت K= 4

$$Y = 30N^{0.5}\,4^{0.5} \Longrightarrow \quad Y = 60N^{0.5}$$

4- حساب كل من الأجر الحقيقي التوازني، وحجم العمالة التوازني، وحجم الإنتاج الحقيقي:

أ- الأجر الحقيقي التوازني: نقوم أولا بإيجاد دالة الطلب على العمل، وهذا بتطبيق شرط التوازن والمتمثل في تساوي كل من الإنتاجية الحدية لعنصر العمل مع الأجر الحقيقي كمايلي:

انطلاقا من شرط التوازن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل = الأجر الحقيقي

$$\frac{dY}{dN} = w \Rightarrow \frac{1}{2}60N^{-0.5} \Longrightarrow w = 30N^{-0.5} \Longrightarrow w = \frac{30}{N^{0.5}}$$

$$N^{0.5} = \frac{30}{w} \Longrightarrow ND = \frac{900}{w^2}$$

بعد الحصول على دالة الطلب على العمل، نبحث عن الأجر الحقيقي التوازني:

$$ND = NO \Longrightarrow \frac{900}{w^2} = \frac{w^2}{25} \Longrightarrow w^4 = 22500$$

$$w = 12.24$$

ب- حجم العمالة التوازني: نعوض قيمة الأجر الحقيقي التوازني في دالة الطلب على العمل أو في دالة العرض على العمل نحصل على مايلي:

$$NO = ND \Longrightarrow ND = \frac{900}{w^2} = \frac{900}{12.24^2} = 6$$

$$N^* = 6$$

ت- إيجاد حجم الإنتاج التوازني:

لدينا دالة الإنتاج في المدى القصير وفق الشكل التالي:

$$Y = 60N^{0.5} \Longrightarrow Y = 60(6^{0.5}) \Longrightarrow Y^* = 147$$

إجراء مقارنة بين النتائج المتحصل عليها في هذه الحالة ونتائج التمرين الرابع، مع الاستنتاج:

البيان	التمرين الرابع	التمرين الخامس
دالة الإنتاج	$Y = 40N^{0.5}$	$Y = 60N^{0.5}$
الأجر الحقيقي التوازني	10	12.24
حجم العمالة التوازني	4	6
حجم الإنتاج التوازني	80	147

الاستنتاج:

نستنتج مما سبق أن المتغيرات الحقيقية في التمرين الخامس أكبر من المتغيرات الحقيقية في التمرين الرابع، رغم أن المعطيات هي نفسها ما عدا معامل الإنتاجية، ومنه حسب الكلاسيك لكي تتحسن القدرة الشرائية للعمال لا بد أن نرفع من معامل الإنتاجية وليس الزيادة في الأجر الاسمي.

- إيجاد الاجر الاسمي والناتج الاسمي:

- الأجر الاسمي:

$$P.Y = MV \Longrightarrow P = \frac{MV}{Y} = \frac{40x4}{147} = 1.08 \Longrightarrow P = 1.08$$

$$W = pw \Longrightarrow W = 12.24x1.08 \Longrightarrow W = 13.32$$

- الإنتاج الاسمي:

$$Yn = Yr.P = 147x1.08 = 158.76 \Longrightarrow Yn = 158.76$$

5- حساب المتغيرات الاقتصادية التي تتغير لما $M = 80$

لما تتغير الكتلة النقدية يتغير مستوى السعر، وهذا وفق المعادلة التالية:

$$P.Y = M.V \Longrightarrow P = \frac{M.V}{Y} = \frac{80x.4}{147} = 2.17 \Longrightarrow \quad P = 2.17$$

ومنه يتأثر كل من الأجر الاسمي والناتج الاسمي؛ حيث يصبح كل منهما يساوي:

- الأجر الاسمي: $W = w \times P = 12.24 \times 2.17 = 26.56 \Longrightarrow P = 26.56$
- الإنتاج الاسمي: $Y = Yr \times P = 147 \times 2.17 = 318.99 \Longrightarrow \quad Y = 318.99$

أما المتغيرات الحقيقية لا تتغير ، وعلى هذا الأســـاس تعتبر النقود حيادية عند الكلاســـيك، فهي تؤثر فقط على المتغيرات الاسمية ولا تؤثر على المتغيرات الحقيقية.

6- مناقشة احتمال مطالبة النقابات بزيادة الأجر الاسمي بنسبة 10%:

حسب الكلاسيك فإن مطالبة النقابات بزيادة الأجر الاسمي لا تؤدي إلى زيادة الأجر الحقيقي (عدم تحسن المستوى المعيشي) باعتبار أن هذه السياسة تؤدي غلى ارتفاع السعار بنفس زيادة الأجر الاسمي، وهذا من خلال ميكانزيم السوق وفق المراحل التالية:

$$W \uparrow \Longrightarrow w \uparrow \Longrightarrow ND \downarrow \Longrightarrow Y \downarrow \Longrightarrow P \uparrow \Longrightarrow w \downarrow$$

$$W \uparrow 10\% \Longrightarrow W' = W + W.10\% = 10\,(1 + 0.1) = 14.652 \Longrightarrow W' = 14.652$$

$$\Longrightarrow W' = \frac{W'}{P} = \frac{14.652}{1.08} = 13.566 \Longrightarrow \quad w = 13.566$$

$$\Longrightarrow \quad ND' = \frac{900}{Wr'^2} = \frac{900}{13.566^2} \approx 4.88 \quad \Longrightarrow \quad ND' \approx 4.88$$

$$\Longrightarrow Y' = 60N'^{½} = 60.(4.88)^{½} \approx 132.67 \quad \Longrightarrow \quad Y' = 132.67$$

$$\Longrightarrow P' = \frac{M.V}{Y'} = \frac{40x.4}{132.67} \approx 1.20 \quad \Longrightarrow \quad P' = 1.20$$

$$\Longrightarrow w' = \frac{W'}{P'} = \frac{14.652}{1.20} \approx 12.21 \approx 12.24 \quad \Longrightarrow \quad w' = 12.21 \approx 12.24$$

وبالتالي نجد أن الأجر الحقيقي ثابت في حدود 12.24إذا أخذنا كل الأرقام.

<u>حل التمرين السابع:</u>

1- تحديد القيم التوازنية للأجر الحقيقي والعمالة وفي سوق العمل:

لدينا $Y = 200N^{0.5}$

أولا تحديد دالة الطلب على العمل:

انطلاقا من شرط التوازن لدى الكلاسيك وهي الحالة التي تكون فيها الإنتاجية الحدية للعمل مساوية للأجر الحقيقي:

$$\text{pmN} = \frac{\text{dY}}{\text{dN}} = \frac{\text{W}}{\text{P}} = \text{w} \Longrightarrow 0.5(200)\text{N}^{-0.5} = \text{w} \Longrightarrow \frac{100}{\text{N}^{0.5}} = \text{w}$$

$$\text{N}^{0.5} = \frac{100}{\text{w}} \Longrightarrow \text{ND} = \frac{100^2}{\text{w}^2}$$

توازن سوق العمل اين يتساوى عرض وطلب العمل: $\text{NO} = \text{ND}$

$$\frac{100^2}{\text{w}^2} = 10\text{w} \Longrightarrow \frac{100^2}{10} = \text{w}^2\text{w} \Longrightarrow \text{w}^3 = 1000 \Longrightarrow \ \mathbf{w}^* = \mathbf{10}$$

ويمكن حساب N^*من خلال تعويض w^*في معادلة عر ض العمل كمايلي:

$$\text{NO} = \ 10(10) \ = \ 100$$

$$N^* \ = \ 100$$

2- حساب حجم الإنتاج Y

لدينا $N^* = \ 100$

$$\text{Y} = 200\text{N}^{0.5} \Longrightarrow \text{Y} = 200(100)^{0.5} \Longrightarrow \text{Y}^* = 2000$$

3- حساب قيمة المستوى العام للأسعار P والأجر الاسمي W

$$\text{MV} = \ \text{PY} \Longrightarrow \text{P} = \frac{\text{MV}}{\text{Y}} \Longrightarrow \text{P} = \frac{4000\text{x}2}{2000} = 4$$

$$W = pw \Longrightarrow W = 4x10 = 40$$

4- حساب حجم الإدخار، والاستثمار والاستهلاك عند التوازن في سوق السلع والخدمات:

عند التوازن:

$$\text{I} = \text{S} \Longrightarrow 350 - \ 1000\text{i} \ = \ 10000$$

$$10000\text{i} \ + \ 1000\text{i} \ = \ 350$$

$$11000\text{i} \ = \ 350$$

$$i = \frac{350}{11000} = 0.0318 = 3.18\text{I}\%$$

$\text{I} = \ 350 - \ 1000\text{i} \ = \ 350 - \ 1000(0.0318)$ $\qquad I^* \ = \ 318.18$

$\text{S} \ = \ 10000\text{i} \ = \ 10000(0.0318)$ $\qquad S^* \ = \ 318.18$

$$Y^* = C^* + S^* \Longrightarrow C^* = Y^* - S^* = 2000 - 318.18 \Longrightarrow C^* = 1681.82$$

<u>حل التمرين الثامن:</u>

1- تحديد دالة الإنتاج:

لدينا الشكل الرياضي لدالة الإنتاج الكلاسيكية: $\mathrm{Y} = -0.4\mathrm{N}^2 + 2\mathrm{KN}$

ولدينا راس المال $\mathrm{K} = 10$

$$\mathrm{Y} = -0.4\mathrm{N}^2 + 2\mathrm{x}10\mathrm{N} \Longrightarrow \mathbf{Y = 20N}$$

تحديد دالة الطلب على العمل:

$$\mathrm{pmN} = \frac{\mathrm{dY}}{\mathrm{dN}} = \mathrm{w} \Longrightarrow -0.8\mathrm{N} + 20 = \mathrm{w} \Longrightarrow -0.8\mathrm{N} = \mathrm{w} - 20$$

$$\Longrightarrow \mathrm{N} = \frac{20}{0.8} - \frac{1}{0.8}\mathrm{w} \Longrightarrow \mathbf{ND = 25 - 1.25w}$$

2- الأجر الحقيقي وحجم العمالة اللازم لتوازن سوق العمل

$$\mathrm{ND} = \mathrm{NO}$$

$$25 - 1.25\mathrm{w} = -10 + 2.25\mathrm{w} \Longrightarrow \mathrm{w} = \frac{35}{3.5} = 10 \Longrightarrow \mathrm{w}^* = 10$$

ويمكن حساب حجم العمالة التوازني من خلال تعويض قيمة w^* في معادلة الطلب على العمل كمايلي:

$$\mathrm{ND} = 25 - 1.25\mathrm{w}$$

$$\mathrm{ND} = 25 - 1.25(10) = 12.5$$

$$N^* = 12.5$$

3- تحديد حجم البطالة عند مستوى أجر حقيقي $\mathrm{w} = 15$

أولا يجب حساب عدد العمال العارضين لقوة العمل

$$\mathrm{NO} = -10 + 2.25\mathrm{w}$$

$$\mathrm{NO} = -10 + 2.25(15) = 23.75$$

$$\mathrm{NO} = 23.75 \text{ مليون عامل}$$

الآن يجب حساب عدد العمال الموظفين من بين 23.75 مليون عامل، وهذا بتعويض قيمة الأجر الحقيقي $\mathrm{w} =$ 15 في دالة الطلب على العمل

$$\mathrm{ND} = 25 - 1.25\mathrm{w} = 25 - 1.25(15) = 6.25$$

عدد العمال غير الموظفين = عدد العمال العارضين للعمل – عدد العمال الموظفين

$$\mathrm{NO} - \mathrm{ND} = 23.75 - 6.25 = 17.5$$

وبالتالي فإن حجم البطالة يقدر بـ 17.5 مليون عامل وحسب الكلاسيك فإن هذه البطالة إرادية (اختيارية) بحيث ان الأفراد يرفضون العمل بالأجر السائد في السوق.

التمثيل البياني:

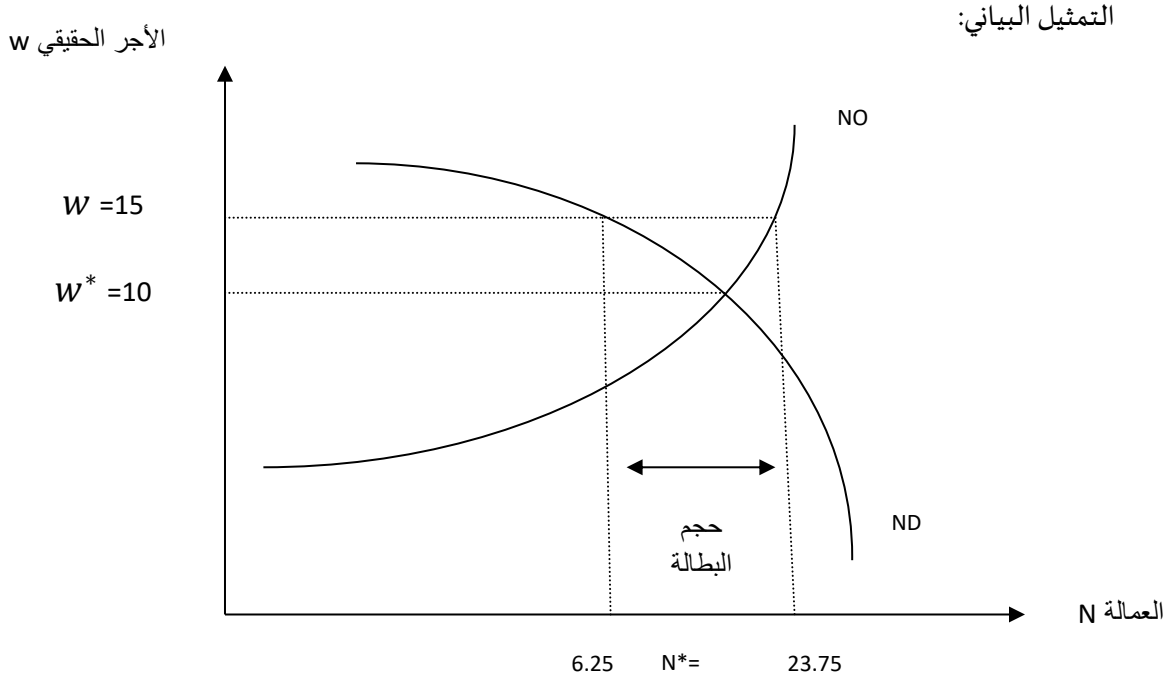

4- لدينا M= 75 V= 5

- حساب الناتج: لدينا $N^* = 12.5$

$$Y = -0.4N2 + 20\,N = -0.4(12.5) + 20\,(12.5) = 187.5$$

$$Y^* = 187.5$$

- حساب قيمة المستوى العام للأسعار:

$$MV = PY \Longrightarrow P = \frac{MV}{Y} = \frac{75x5}{187.5} = 2 \Longrightarrow P = 2$$

- حساب حجم الناتج الإسمي وقيمة الأجر الحقيقي

الناتج الاسمي: PY = 2 x187.5= 375

$$Yn = PYr \Longrightarrow Yn = 2x187.5 = 375$$

الأجر الاسمي:

$$w = \frac{W}{P} \Longrightarrow W = w\,P \Longrightarrow W = 10\,x2 = 20$$

- تحديد أثر انخفاض الكتلة النقدية بنسبة 15%:

$$M' = M - 0.15\,M = 75 - 0.15(75) = 63.75$$

إن انخفاض الكتلة النقدية سيكون له اثر على المستوى العام للأسعار بنفس النسبة والاتجاه بحيث:

$$M'V = PY$$

$$P' = \frac{M'V}{Y} = \frac{63.75\ x\ 5}{187.5} = 1.7$$

$$P' = 1.7$$

نلاحظ انخفاض المستوى العام للأسعار بنفس النسبة ليصبح ($P' = 1.7$) وهذا ما سيؤثر على قيمة كل من الناتج الاسمي والأجر الاسمي

- الناتج الاسمي:

$$P'Y = 1.7 \text{ x } 187.5 = 318.75$$

- الأجر الاسمي:

$$\frac{W'}{P'} = 10$$

$$W' = 10\,P' = 10(1.7) = 17$$

9.4. خلاصة:

أسست النظرية الاقتصادية الكلاسيكية للحرية الاقتصادية وحرية السوق حيث اعتبرت السوق هي مصدر التوازن في الاقتصاد، كما انها ترى ان النقود ما هي الا وسط للمبادرات أي انها حيادية، كما نادت بابتعاد السلطات الحكومية عن التدخل في الاقتصاد، لكن هذه النظرة لم تصمد امام الازمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، لكن رغم ذلك فان أسسها الفكرية لازالت الى يومنا هذا.

الفصل الخامس:

تحليل التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكينزي

الفصل الخامس: تحليل التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكينزي:

تمهيد: تعتبر ازمة الكساد العالمي لسنة 1929 نقطة تحول في التحليل الاقتصادي، باعتبار ان هذه الازمة هي تعبير عن عجز النموذج الكلاسيكي لحل الازمات الاقتصادية، هذه الوضعية أدت بالعديد من المهتمين بالمجال الاقتصادي الى تقديم انتقادات للفكر الكلاسيكي، من بين هؤلاء نجد المفكر الإنجليزي جون مينارد كينز الذي بنى نظريته على انقاض المدرسة الكلاسيكية وكان ذلك في نظريته التي سماها "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود" والذي قدم من خلالها نظرة جديدة لفكرة كيفية تحديد مستوى التوظيف، ونحاول من خلال هذا الفصل للتعرض لاهم الفرضيات والأفكار التي بنى عليها نظريته.

1.5.مبادئ (فرضيات) المدرسة الكينزية:

يمكن تلخيص اهم هذه المبادئ في النقاط الاتية:

انطلق كينز في تحليله للنشاط الاقتصادي من الانتقادات التي وجهها للمدرسة الكلاسيكية أين اعتبر إن الفرضيات التي بني عليها التحليل الاقتصادي في هذه المدرسة لا تملك الآليات للوصول إلى التوازن الكلي والتوظيف الكامل، كفرضيات مرونة الأسعار والمنافسة التامة وعدم تدخل الدولة، وهو ما جعله يبني تحليله للاقتصاد على مجموعة من الفرضيات أهمها:

1.**جمود الأجور النقدية:**

أجور نقدية معطاة ودونها لن تكون هناك أي بطالة إجبارية، ما قاده إلى التعبير عن كل المتغيرات الحقيقية بالوحدات الاجرية، واستخدم كينز جمود الأجور كقاعدة للتحليل الساكن كما انه عبر عن كل المتغيرات الحقيقية بوحدات اجرية؛

2.الطلب الفعال:

ويعني به تساوي الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى الأسعار التي تغطي التكاليف مع إمكانية تحقق هذا التوازن بوجود بطالة، ما جعله يقسم الطلب الكلي إلى الاستهلاك والاستثمار؛

3.المضاعف:

السؤال المطروح هنا هو كيف سيتأثر الإنتاج التوازني بواسطة الانتقالات الخارجية في الطلب على الاستثمار؟ وبالتالي فالمضاعف يتمثل في ذلك المقدار الذي يتغير به الإنتاج نتيجة الانتقالات الخارجية في الطلب على الاستثمار والمضاعف في هذه الحالة يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار، يمكن القول بان هذا المبدأ يمكن ترجمته الى مبدا مماثل للادخار والاستثمار؛

4.**التفضيل النقدي:**

اعتبر كينز ان الطلب على الأرصدة الحقيقية (التفضيل النقدي) يعتمد بشكل ايجابي على الدخل الحقيقي وبشكل سلبي على سعر الفائدة، وعلى هذا الأساس فان العرض والطلب يتفاعلان مع طلب وعرض النقود ليتحدد مستوى

الإنتاج وسعر الفائدة، فبالنسبة لكينز للنقود دور فعال في النشاط الاقتصادي حيث لا يتوقف دورها كوسيط للمبادلة فقط وإنما يتعداها إلى المضاربة، أين يميل الأفراد لامتلاك السيولة لغرض المبادلة والحيطة والمضاربة؛

5.تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بتطبيق سياسة مالية تسمح بدعم الطلب الكلي لتحفيز المؤسسات على الإنتاج وبالتالي التوظيف، ولكن هذا لا يعني انه يهمل دور السوق بل عمل على الجمع بين دور كلاهما في النشاط الاقتصادي؛

6. معارضة فكرة مرونة الأجور والاسعار: (فريد،2020،76) تعارض النظرية الكينزية فكرة وجود مرونة في الأسعار والأجور بالدرجة التي يمكن معها العودة الى التوظيف الكامل؛

7. دور النقود: تعتبر نظرة كينز لدور النقود في الاقتصادي مغايرة تماما للكلاسيك، حيث يعتبر ان للنقود دور أساسي تلعبه في الاقتصاد اذ لا يمكن حصر دورها كوسيط للمبادلات فقط بل يتعدى دورها ذلك حيث تطلب كذلك لأغراض المضاربة والاحتياط

2.5.النموذج الكينزي البسيط :(نموذج الدخل- الإنفاق) في اقتصاد بقطاعين:

يتم التطرق هنا إلى مكونات الطلب الكلي ودراسة النموذج الكينزي البسيط والذي يتكون من الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I) حيث يتكون هذا الاقتصاد من قطاعين وهما القطاع العائلي وقطاع الأعمال الذي يعتبر القطاع الوحيد المنتج للسلع والخدمات الذي يتم باستخدام عناصر الإنتاج (الأرض والعمل ورأس المال) التي يمتلكها القطاع العائلي والذي يعتبر بدوره القطاع الوحيد الذي يشتري السلع والخدمات كما انه ينفق كل الدخول التي يحصل عليها أو يمتلكها.

- ✓ **مكونات الطلب الكلي:**

أ/ الإنفاق الاستهلاكي ودالة الاستهلاك: يرى كينز في تحليله للاستهلاك في المجتمع ان السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون (القطاع العائلي) في فترة زمنية معينة تتحدد بالدخل الحقيقي (الدخل المتاح) للعائلات حيث يرى بان أي زيادة في الدخل المتاح سوف تؤدي زيادة الانفاق العائلي على السلع والخدمات.

3.5.دالة الاستهلاك:

تعتبر احدى اهم العلاقات في جميع قضايا الاقتصاد الكلي وتبين العلاقة بين مستوى النفقات الاستهلاكية ومستوى دخل الانفاق الشخصي وهذا المفهوم الذي ابتدعه كينز يقوم على افتراض ان هناك علاقة تجريبية ثابتة بين الاستهلاك والدخل (ساموبلسون، ونوردهاوس، 2006،459).

ينطلق كينز في تحليله لدالة الاستهلاك من الفرضية القائلة بان الاستهلاك (C) يتأثر بشكل مباشر بمستوى الدخل المتاح (Y_d) للقطاع العائلي والذي يعتقد باه يوزع فقط على الاستهلاك والادخار (S)، كما يفترض أن الزيادة في الدخل المتاح تؤدي إلى الرفع من مستوى الإنفاق الاستهلاكي ولكن بنسبة اقل وهذا يعني أن النسبة المتبقية من (Y_d) تذهب للادخار (S)

وهو ما يسمى بالقانون السيكولوجي لكينز، لكن ما هو المقدار الذي يتغير به الإنفاق الاستهلاكي عندما يتغير الدخل المتاح؟.

انطلاقا من التحليل الكينزي للاستهلاك يمكن صياغة دالة الاستهلاك الكينزية بالصيغة الآتية:

. $C = a + b.Y_d$

علما أن:

C : الاستهلاك النهائي؛

a : الاستهلاك المستقل والذي يمثل حجم الاستهلاك عندما يكون الدخل المتاح معدوما ($Y_d = 0$) ويغطى في كثير من الأحيان بادخارات الفترة السابقة، كما يطلق عليه الاستهلاك المستقل لعدم ارتباطه بالدخل المتاح؛

b: الميل الحدي للاستهلاك (pmc) ويعبر التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل المتاح بوحدة واحدة ويعطى بالعلاقة $pmc = \frac{\Delta C}{\Delta Y_d} = \frac{dC}{dY_d} > 0$؛ فاذا تغير الدخل المتاح بوحدة واحدة فان الاستهلاك يتغير ب (pmc)

Y_d: الدخل المتاح وهو الدخل القابل التصرف فيه، وهو عبارة عن الدخل الشخصي مطروحا من الضرائب،

$$Y_d = Y_p - TA$$

حيث Y_p الدخل الشخصي، وTA الضرائب على الدخل

والشكل البياني لدالة الاستهلاك الكينزية يعطى كما يأتي:

الشكل البياني رقم (18): دالة الاستهلاك الكينزية.

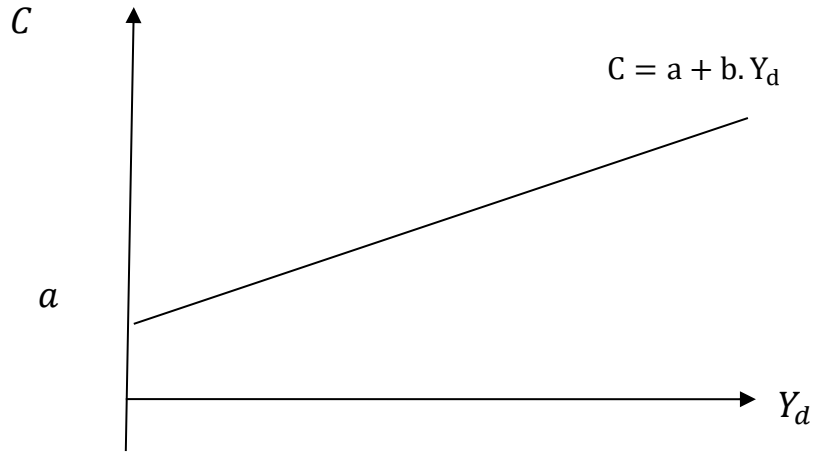

الشكل البياني للاستهلاك يبين انه لا ينطلق من نقطة المبدأ (0) بل ينطلق من النقطة (a) وهي الوضعية التي يكون فيها الدخل المتاح معدوما $(\mathrm{Y_d} = 0)$، اما اتجاه المنحنى فهو يبين انه كلما ارتفع الدخل المتاح كلاما زاد الاستهلاك أي ان الاستهلاك دالة متزايدة في الدخل المتاح وهو ما يبينه الميل الحدي للاستهلاك $\mathrm{pmc} = \frac{\mathrm{dC}}{\mathrm{dY_d}} > 0$ ، وباعتبار ان الميل الحدي للاستهلاك اقل من الواحد فهذا يعني ان نسبة الزيادة في الدخل المتاح لا تعطي حتما نفس الزيادة في الاستهلاك (نسبة الارتفاع في الاستهلاك اقل من نسبة الارتفاع في الدخل المتاح.

- **الميل المتوسط للاستهلاك (PMC):**

يعبر هذا المقياس عن نسبة الاستهلاك إلى الدخل وعلاقته هي: $\mathrm{PMC} = \frac{\mathrm{C}}{\mathrm{Y}}$

$$\mathrm{PMC} = \frac{\mathrm{C}}{\mathrm{Y}} = \frac{\mathrm{a+b.Y}}{\mathrm{Y}} = \mathrm{b} + \frac{\mathrm{a}}{\mathrm{Y}}$$

يتضح من علاقة الميل المتوسط للاستهلاك انه كلما ارتفع الدخل انخفض الميل المتوسط للاستهلاك وبالتالي انخفاض نصيب الاستهلاك بالنسبة للدخل والعكس صحيح، يمكن توضيح العلاقة العكسية رياضيا كما يلي:

$$\frac{\mathrm{d(C/Y)}}{\mathrm{dY}} = \mathrm{d}\left(\mathrm{b} + \frac{\mathrm{a}}{\mathrm{Y}}\right)/\mathrm{dY} = \frac{\mathrm{db}}{\mathrm{dY}} + \frac{\mathrm{d(a/Y)}}{\mathrm{dY}} = -\frac{\mathrm{a}}{\mathrm{Y^2}} < 0$$

وهذا يدل على أن PMC يتغير عكسا والدخل Y، تعبر هذه العلاقة على ما يسمى القانون السيكولوجي لكينز والذي يبين ان الزيادة في الدخل المتاح تؤدي الى الزيادة في الاستهلاك ولكن ليس بنفس النسبة.

- **الميل الحدي للاستهلاك**: هو عبارة عن التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل المتاح بوحدة واحدة $\mathrm{pmc} = \frac{\Delta \mathrm{C}}{\Delta \mathrm{Y_d}} = \frac{\mathrm{dC}}{\mathrm{dY_d}} > 0$

من خلال هذا يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- الميل الحدي للاستهلاك pmc موجب واقل من الواحد الصحيح وهذا حسب القانون السيكولوجي لكينز؛
- يكون الميل الحدي للاستهلاك ثابتا إذا كانت دالة الاستهلاك خطية؛
- الميل المتوسط للاستهلاك PMC يأخذ لا نهائي من القيم إذا كان الدخل معدوم.

وعلى العموم وكخلاصة فانه يمكن القول ان ارتفاع الدخل الوطني يؤدي الى ارتفاع الاستهلاك الإجمالي وبالتالي فان الاستهلاك الاجمالي هو دالة في الدخل الوطني.

مثال توضيحي:

لتكن لدينا دالة الاستهلاك الخطية الاتية: $\mathrm{C} = 10 + 0.8\mathrm{Y}$

انطلاقا من هذه الدالة فان يمكن تحديد الميل الحدي للاستهلاك (pmc) باشتقاق دالة الاستهلاك،

$$\mathrm{pmc} = \frac{\mathrm{dC}}{\mathrm{dY}} = 0.8$$

اما اذا كانت دلة الاستهلاك غير وتأخذ الشكل الاتي: $\mathrm{C} = 20 + 0.9\mathrm{Y} - 0.001\mathrm{Y^2}$

الميل الحدي للاستهلاك (pmc) في هذه الحالة يكون كالاتي: $pmc = \frac{dC}{dY} = 0.9 - 0.002Y$

العوامل المؤثرة في دالة الاستهلاك الكينزية:

حسب التحليل الكينزي للاستهلاك فان هذا الأخير يتأثر بمجموعة من العوامل التي يقسمه الى نوعين:

أ. **العوامل الاقتصادية:** تتمثل العوامل الاقتصادية التي تؤثر في الانفاق الاستهلاكي حسب كينز في تلك العوامل الموضوعية والتي نذكر منها:

-طريقة توزيع الدخل بين فئات المجتمع:

تؤثر طريقة توزيع الدخل بين فئات المجتمع في مستوى الانفاق الاستهلاكي بطريقة مباشرة، فانطلاق من شكل دالة الاستهلاك الكينزية فانه كلما زاد الدخل ارتفع الاستهلاك والعكس، فالطبقات الغنية يكون اتجاهها نحو الزيادة في الاستهلاك اقل من الطبقات ذات الدخل الضعيف حيث يزيد ميلها أكثر للاستهلاك كلما زاد دخلها.

وعليه فان الجزء الأكبر من الدخل لدى الفئات الغنية يوجه للادخار بينما يكون ما توجهه الطبقات ذات الدخل الضعيف اقل او منعدم فهي تفضل الاستهلاك على الادخار، هذه الوضعية تسمح للحكومات بتوجيه الاستهلاك وبالتالي الطلب الكلي وفق ما تراه مناسبا فاذا ارادت ان ترفع من الطلب الكلي فإنها تعمل وفق سياسة اقتصادية ترفع فيها من دخول الطبقات الضعيفة وهو يشجع الاستهلاك، اما إذا ارادت ان تخفض الاستهلاك فتلجا الى تخصيص الجزء الأكبر من الدخل للطبقات ذات الدخل المرتفع؛

-سعر الفائدة:

يمثل سعر الفائدة احدى العوامل المؤثرة في توجيه الائتمان والادخار، فارتفاع معدلات الفائدة يدفع الافراد الى الميل للادخار وبالتالي التقليل من المداخيل الموجهة للإنفاق الاستهلاكي، والعكس في حالة ما إذا كانت معدلات الفائدة منخفضة حيث يميل الافراد الى زيادة استهلاكهم؛

-توقعات المستهلكين:

يتعلق الامر هنا بتوقعات المستهلكين بالنسبة للدخل والاسعار، فالمستهلكون سيرفعون من استهلاكهم الحالي إذا توقعوا زيادة افي الأسعار المستقبلية، والعكس من ذلك إذا توقعوا انخفاض الأسعار في المستقبل فانهم سيؤجلون انفاقهم الاستهلاكي الحالي الى المستقبل.

اما ما تعلق بالدخل فانه إذا تنبا المستهلون بارتفاع في الدخل فنهم سيرفعون من استهلاكهم الحالي والعكس من ذلك.

ب. **العوامل الذاتية:**

تتمثل العوامل الذاتية في السلوك النفساني للمستهلك والت يمكن تلخيصها في الاتي (مصطفى، 2014،115):

- رغبة الافراد في تكوين احتياطي لمواجهة الحوادث غير المتوقعة في المستقبل؛
- الرغبة في تحسين حالة الفرد في المستقبل؛

- الرغبة في مقابلة زيادة متطلبات الحياة المستقبلية؛
- محاولة التطلع الى مستويات معيشية أفضل وتكوين ثروة؛
- البخل والضغط الاجتماعي.

ورغم هذا فان كينز يرى بان هذه العوامل الذاتية تبقى ثابتة في المدى القصير وبالتالي يبقى العامل الأساسي المحد لمستوى الانفاق الاستهلاكي حسب كينز هو مستوى الدخل المتاح.

4.5.دالة الادخار:

يمكن استخلاص دالة الادخار في التحليل الكينزي في المدى القصير انطلاقا من الفرضية القائلة بان الدخل المتاح يوزع فقط على الاستهلاك والادخار والذي يأخذ العلاقة، $Y_d = C + S$

$Y_d = C + S \Longrightarrow S = Y_d - C \Longrightarrow S = Y_d - (a + b.Y_d)$.

$S = Y_d - a - bY_d = (1 - b)Y_d - a$.

$S = s.Y_d - a \Longrightarrow S = -a + s.Y_d$.

اذن الشكل العام لدالة الادخار يعطى بالعلاقة الاتية: $S = -a + s.Y_d$

علما أن :

S: الادخار

Y_d: الدخل المتاح.

$-a$: يعبر عن الادخار المستقل عن الدخل، الإشارة السالبة تشير الى انخفاض المدخرات بمقدار a، هذا المقدار يعبر في دالة الاستهلاك عن الاستهلاك المستقل ما يعني انه عندما ينعدم الدخل فان المستهلك يلجا الى مدخراته لتغطية هذا الانفاق ما يخفض من مستوى مدخراته السابقة.

الميل الحدي للادخار: $pms = s$

الميل الحدي للادخار يمثل التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل المتاح بوحدة واحدة فاذا تغير الدخل المتاح بوحدة واحدة فان الادخار يتغير بمقدار الميل الحدي للادخار pms ، ويعطى بالعلاقة الآتية:

نعلم أن

$$pms = s = \frac{\Delta S}{\Delta Y_d} = \frac{dS}{dY_d}$$

وانطلاقا من كون الدخل المتاح يوزع فقط بين الانفاق الاستهلاكي والادخار فان:

$$pmc + pms = 1$$

$$pmc + pms = 1 \Longrightarrow pms = 1 - pmc$$

اذن: $b + s = 1 \Longrightarrow s = 1 - b$

الميل المتوسط للادخارPMS:

يعبر الميل المتوسط للادخار عن نصيب الادخار من الدخل المتاح أي ذلك الجزء من الدخل المتاح الذي ينفق على الاستهلاك، ويعطى بالعلاقة الاتية: $\mathbf{PMS} = \frac{\mathbf{S}}{\mathbf{Y_d}}$.

خواص:

-الميل الحدي للادخار أكبر من الميل المتوسط للادخار $pms > PMS$؛

-الميل المتوسط للادخار يرتفع بارتفاع الدخل المتاح؛

-مجموع الميل الحدي للادخار والميل المتوسط للادخار يساوي الواحد الصحيح $pms = PMS = 1$؛

الشكل البياني لدالة الادخار:

الشكل رقم (19) المنحنى البياني لدالة الادخار

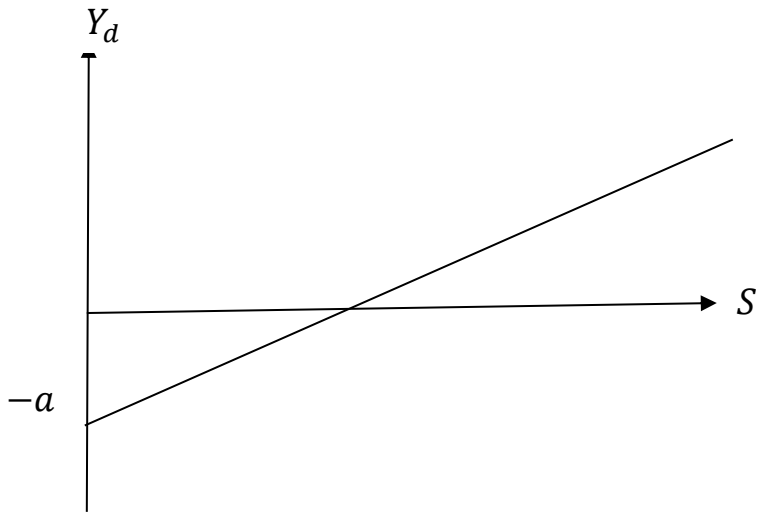

العلاقة بين المنحنى البياني لدالة الاستهلاك والمنحنى البياني لدالة الادخار

الشكل رقم (20) : التمثيل البياني لدالتي الادخار والاستهلاك

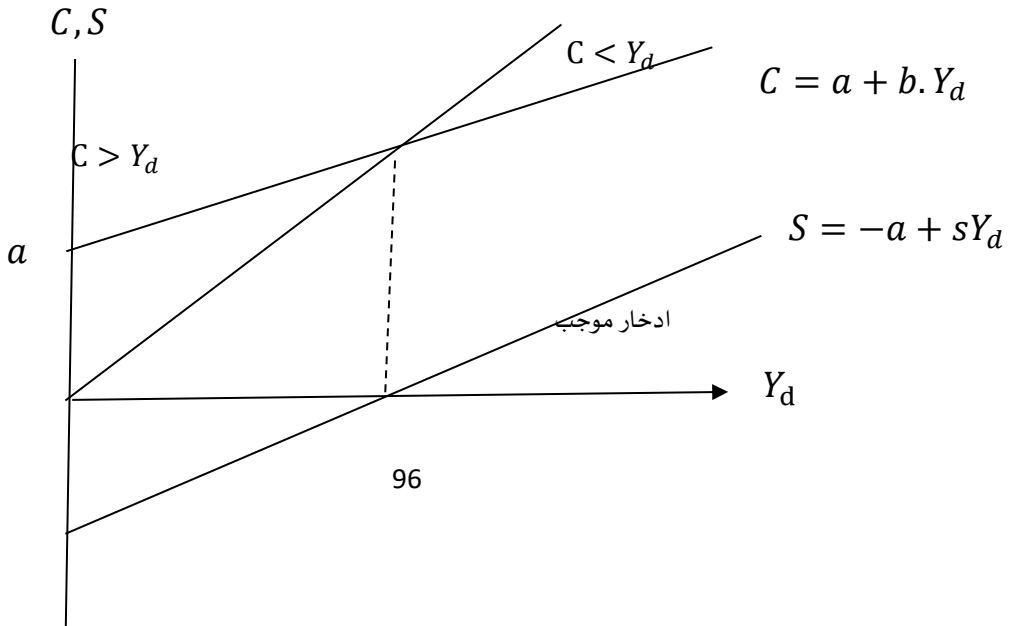

عتبة الادخار ادخار سالب

$$C = Y_d \rightarrow S = 0$$

$-a$

يتبين من المنحنى البياني لدالة الادخار انه ينطلق من النقطة $(-a)$ ويصل الى النقطة صفر $S = 0$ عندما يتعادل الاستهلاك والدخل $(Y_d = C)$ وهو ما يسمى بعتبة الادخار وبعدها ينتقل الى القيم الموجبة. اما الاستهلاك فيكون أحيانا أكبر من الدخل القابل للتصرف ففي هذه الحالة يتم تغطية النقص من المدخرات السابقة، اما حلة ما اذا كان الدخل اكبر من الاستهلاك فالادخار يبدأ في التراكم.

كما يتضح من المنحنى البياني لدالتي الاستهلاك والادخار ان منحنييهما لا يتقاطعان كم ان العلاقة بين الاستهلاك والادخار من جهة والدخل المتاح من جهة أخرى علاقة طردية.

5.5.دالة الاستثمار:

تحاول النظرية الكنزية تفسير تغيرات الدورة الاقتصادية من خلال الطلب الكلي، حيث يعزى هذا التغير الى تغيرات الطلب الكلي والذي يعتبر الاستثمار احدى مكوناته.

أ.تعريف الاستثمار: هو عبارة عن القيم النقدية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية) التي تستخدم في انتاج السلع والخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص ، أي انه الانفاق الذي يتم بواسطة المنتجين ورجال الاعمال ويؤدي الى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني (فريد،2020،83)؛

يعبر الاستثمار الإجمالي عن قرارات تخصيص الموارد لإنتاج راس المال المادي، أي السلع التي يمكن استخدامها لاحقا كعوامل لإنتاج سلع أخرى (Alexis, Henry , et Paul, 2001, p23).

يعتبر استثمارا كل من:

- المنشآت والمباني السكنية والمصانع والمباني التجارية؛
- الاستثمار في المعدات والمنشئات الثابتة لقطاعات الاعمال؛
- البضائع المخزنة.

وينقسم الاستثمار بشكل عام الى الاستثمار في الأسواق المالية كشراء الأسهم والسندات، والاستثمار الحقيقي وهو ذلك المتعلق بالنفاق على السلع الاستثمارية او الاستثمار في السوق النقدية أي الاستثمار في الودائع.

ويطلق على الاستثمار مصطلح الانفاق الاستثماري وهذا الأخير اما ان يكون اجماليا أوصافي.

ويعتبر الاستثمار المكون الرئيسي للإنفاق ويلعب دورين اساسين، فعلى المدى القصير يؤثر على مجمل الطلب من خلال تأثيره على المخرجات، اما في المدى الطويل فيؤثر على تكوين الرساميل وعلى امكانيات الإنتاج وبالتالي على مجمل العرض.

ب. **محددات الاستثمار:**

- الإيرادات: يجلب للمنشأة إيرادات إضافية في حالة زيادة مبيعاتها وهذا يعني ان احد المحددات الأساسية للاستثمار هو المستوى الإجمالي للمخرجات (الناتج المحلي الإجمالي)، وبشكل عام يعتمد الاستثمار على الإيرادات التي يمكن ان يعطيها وضع النشاط الاقتصادي ككل.
- التكاليف: تؤثر التكاليف بشكل كبير في مستوى الاستثمار، فغالبا ما يلجأ المستثمرون لشراء السلع الإنتاجية الى الاقتراض وهذا مقابل تكلفة معينة وهي سعر الفائدة؛
- سعر الفائدة: سعر الفائدة هو تكلفة اقتراض الأموال وبالتالي كلما كنت هذه التكلفة مرتفعة كلما قل الاستثمار والعكس في حالة انخفاض معدل الفائدة فان هذا يؤدي الى انخفاض التكاليف وبالتالي التشجيع على الانفاق الاستثماري؛
- التوقعات: تعتمد على مدى الثقة لدى المستثمرين في الوضعية الاقتصادية للبلد وللسياسة الحكومية ومدى الاستقرار الاقتصادي، فقرار الاستثمار معلق بخيط التوقعات والتنبؤات حول الاحداث المستقبلية؛
- السياسة الاقتصادية: يتأثر مستوى الانفاق الاستثماري بنوع السياسة الاقتصادية، اما ان تكون سياسة توسعية او سياسة انكماشية.

ولتحليل كيفية تأثير مختلف العوامل على مستوى الانفاق الاستثماري لابد من فهم العلاقة بين سعر الفائدة والانفاق الاستثماري، لأنه من خلال السياسة النقدية للحكومة يمكن التأثير على الاستثمار، كما تؤثر السياسة المالية على الاستثمار من خلال معدل الضريبة، وهنا يستخدم الاقتصاديون معدل الضريبة الحدية على عائد الاستثمار حيث ان معدل الضريبة الحدية هو الضريبة الإضافة التي تدفع عن وحدة نقدية إضافية في الدخل.

التمثيل البياني لدالة الاستثمار: يفترض أن هناك قدر ثابت من الاستثمار مهما كان مستوى الدخل، والشكل البياني الآتي يوضح العلاقة بين الاستثمار الثابت (I_0) والدخل (Y)

الشكل رقم (21): العلاقة بين الاستثمار الثابت والدخل

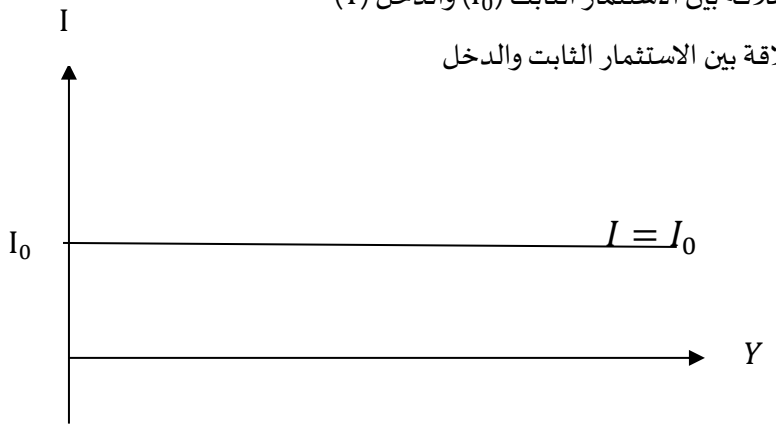

تمثيل الاستثمار بخط مستقيم في الشكل أعلاه يعني انه مستقل عن الدخل أي انه لا يتأثر بمستوى الدخل.

6.5.التوازن في النموذج الكينزي البسيط (اقتصاد بقطاعين):

يقصد بالتوازن الاقتصادي التساوي بين العرض الكلي (OG) والطلب الكلي (DG) ويتحقق ذلك بياني عند نقطة تقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلين والهدف هو تحيد مستوى الدخل الذي يحقق هذا التوازن.

قبل القيام لابد من تحديد مركبات هذا النموذج وفق النموذج الكينزي البسيط.

يتكون النموذج الكينزي البسيط من قطاعين هما القطاع العائلي وقطاع الاعمال وعلى هذا الأساس يتحدد الطلب الكلي والعرض الكلي؛

الطلب الكلي: (DG) يشتمل الطلب الكلي في النموذج الكينزي البسيط على عنصرين هما الاستهلاك النهائي C والاستثمار I، ويمكن كتابة علاقة الطلب الكلي رياضيا كالاتي:

$$DG = C + I \ , \qquad C = a + bY_d \ , I = I_0$$

النموذج الكينزي البسيط لا يحتوى على القطاع الحكومي وبالتالي يكون الدخل المتاح $Y = Y_d$هو نفسه الدخل ويعود ذلك الى غياب الضرائب والتحويلات الاجتماعية$TR = 0 \ , \ TA = 0$، وعليه يمكن كتابة العلاقة السابقة للطلب الكلي بالصيغة الاتية: $DG = a + bY + I_0$.

التمثيل البياني للطلب الكلي:

الشكل البياني رقم(22): منحنى الطلب الكلي

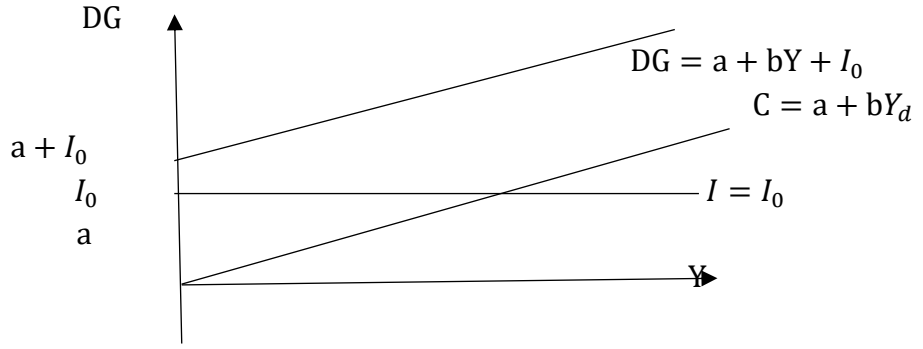

العرض الكلي: العرض الكلي يبين تلك الكميات من الإنتاج التي يكون قطاع الاعمال على استعداد لإنتاجها عند المستويات المختلفة للأسعار، هذا الحالة توضح ان الإنتاج يكون وفق توقعات الطلب الكلي أي ان الطلب هو الذي يخلق العرض وليس العكس. والشكل الاتي يوضح العرض الكلي:

الشكل رقم (23): المنحنى البياني للعرض الكلي

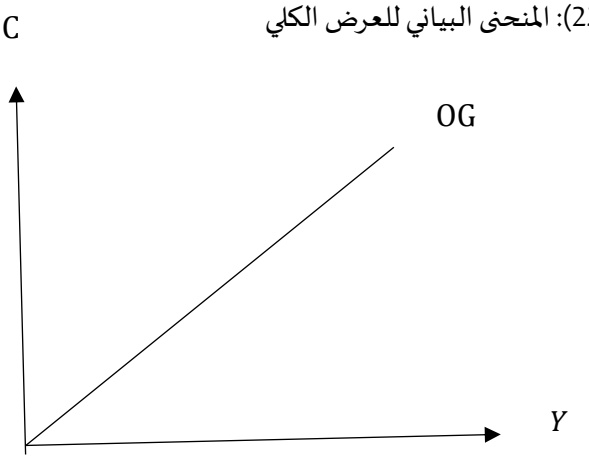

✓ **. النموذج الرياضي لمستوى الدخل في نموذج ذي قطاعين:**

يعتمد بناء النموذج في هذه الحالة على مجموعة من الفرضيات وهي:

أ/ الاقتصاد مكون من قطاعين هما القطاع العائلي وقطاع الأعمال؛

ب/ دالة الاستهلاك في هذا النموذج خطية وشكلها ($C = a + bY$) حيثb وa ثوابت

$$0 < b < 1 \text{ و} a > 0$$

ج/الاستثمار متغير مستقل (خارجي)

يتحقق التوازن عندما يتساوى الإنفاق الكلي مع الدخل أي أن $C + I = Y$ أي $DG = OG$وهو شرط التوازن

$DG = OG \rightarrow Y = C + I \implies Y = a + bY + I_0 \implies Y - bY = a + I_0 \implies (1 - b)Y = a + I_0$.

$$Y^e = \frac{a + I_0}{1 - b} = \frac{1}{1 - b}(a + I_0)$$

وهي معادلة الدخل التوازني؛

حيث $\frac{1}{1-b}$ يمثل مضاعف الدخل ويعبر عن مقدار التغير في النشاط الاقتصادي نتيجة التغير في احدى عوامل الانفاق المستقل علما ان $(a + I_0)$ تمثل الانفاق المستقل.

دالة الاستثمار بدلالة الدخل:

نناقش هنا حالة ما اذا كان الاستثمار مرتبطا بالدخل حيث شكل دالة الاستثمار تعطى كما يلي:

$$I = I_0 + \rho Y$$

$$DG = OG$$

$$Y = C + I \implies Y = a + bY + I_0 + \rho Y \implies Y - bY - \rho Y = a + I_0$$

$$(1 - b - \rho)Y = a + I_0 \implies Y^e = \frac{1}{(1 - b - \rho)}(a + I_0)$$

اذن الدخل التوازني هو: $Y^e = \frac{1}{(1-b-\rho)}(a + I_0)$

طريقة الحقن والتسرب:

هذه الحالة يكون فيها الادخار يساوي الاستثمار اي يكون، $S = I$

$$S = I \Longrightarrow -a + sY = I_0 + \rho Y \Longrightarrow sY - \rho Y = a + I_0$$

$$(s - \rho)Y = a + I_0 \Longrightarrow Y^e = \frac{1}{(s - \rho)}(a + I_0)$$

$$Y^e = \frac{1}{(1 - b - \rho)}(a + I_0)$$

تحديد الدخل التوازني بيانيا:

نقوم هنا بتحديد الدخل التوازني في اقتصاد كينزي يتكون من قطاعين باستخدام طريقة الطلب الكلي والعرض الكلي وطريقة الحقن والتسرب؛

الشكل البياني رقم (24): منحنى التوازن في اقتصاد بقطاعين:

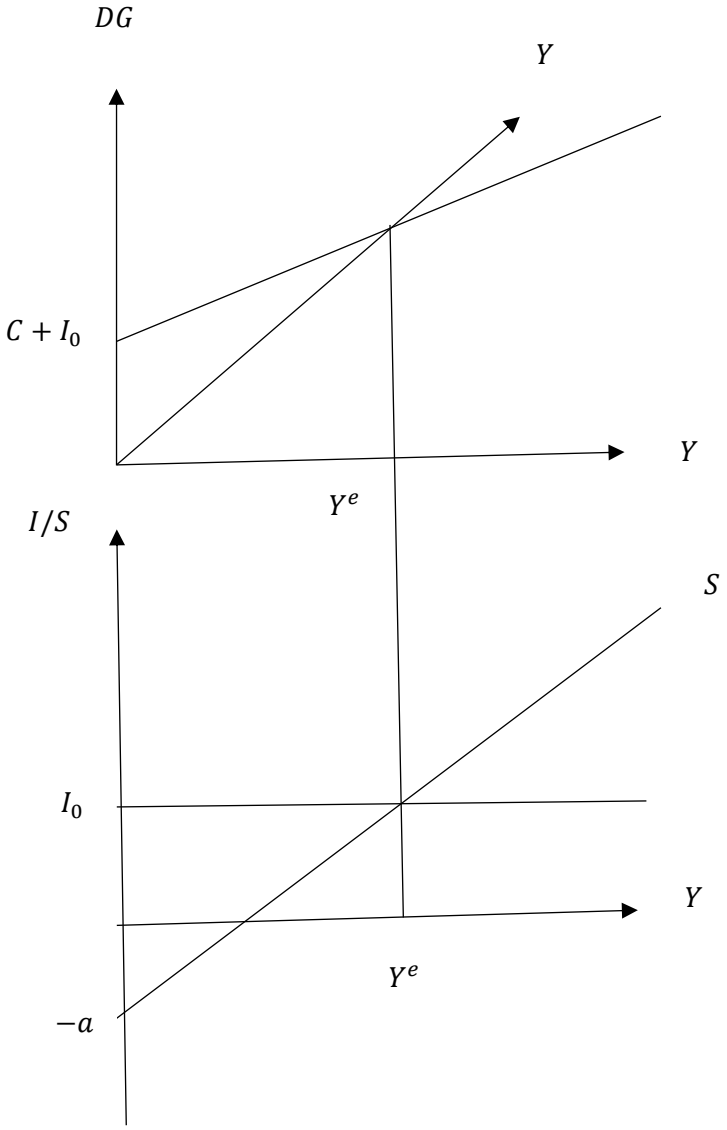

مثال:

لتكن لدينا البيانات الآتية

$$.C = 85 + 0.9Y$$

$$.I = I_0 = 55$$

المطلوب:

1.احسب الدخل التوازني Y^e

$$Y = 85 + 0.9Y + 55 \Longrightarrow Y - 0.9Y = 140 \Longrightarrow (1 - 0.9)Y = 140 \Longrightarrow$$

$$. \quad Y^e = \frac{140}{1-0.9} = \frac{140}{0.1} = 1400$$

$Y^e = 1400.$

✓ **. تأثير الإنفاق الاستثماري على توازن الدخل الوطني:**

يتم استخدام مفهوم المضاعف لمعرفة تأثير الإنفاق الاستثماري على توازن الدخل الوطني، ويعني أن القيام بإنفاق استثماري معين من شانه أن يضاعف الزيادة في الدخل الوطني، ويعتمد هذا المفهوم على شرط توازن الدخل الوطني في النظرية الاقتصادية وهو التساوي بين الادخار والاستثمار $(S = I)$.

زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الاستثمار (I) بمقدار الإنفاق ومن ثم زيادة الاستثمار في الاقتصاد الوطني عن الادخار وبالتالي الإخلال بشرط التوازن وعليه لابد للدخل الوطني أن يرتفع حتى يتحقق التوازن من جديد إلى الحد الذي يتساوى فيه الادخار مع الزيادة في الاستثمار. وعليه فان علاقة المضاعف(k) تعطى بالشكل الآتي:$= k$ $\frac{\Delta Y}{\Delta I}$

k مضاعف الاستثمار

ΔY التغير في الدخل الوطني

ΔI التغير في الاستثمار

✓ **. مضاعف الاستثمار في نموذج ذي قطاعين:**

يمكن اشتقاق الصيغة الرياضية لمضاعف الاستثمار انطلاقا من صيغة التوازن كما هو موضح في الآتي:

$$.Y = C + I \Longrightarrow \Delta Y = \Delta C + \Delta I \Longrightarrow \Delta I = \Delta Y - \Delta C \Longrightarrow \frac{\Delta I}{\Delta Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta Y} - \frac{\Delta C}{\Delta Y} \Longrightarrow \quad \frac{\Delta I}{\Delta Y} = 1 - \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

ونعلم أن $\frac{\Delta C}{\Delta Y} = \text{mpc}$ فان $\frac{\Delta I}{\Delta Y} = 1 - \text{mpc}$

بقلب المعادلة: $\frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1-MPC}$ ومنه فان مضاعف الاستثمار (k) يعطى بالعلاقة التالية:$k = \frac{1}{1-mpc}$

مع العلم إن $\text{mpc} = \text{b}$

7.5.توازن الدخل:

توازن الدخل في نموذج اقتصادي مكون من قطاعين:

نفرض ان الاقتصاد يتكون من قطاعين هما القطاع العائلي وقطاع الأعمال، مع افتراض أن القطاع العائلي هو القطاع الوحيد الذي يشتري السلع والخدمات المنتجة في قطاع الأعمال وانه ينفق كل الدخول التي يحصل عليها، أما قطاع الأعمال فيعتبر القطاع الوحيد المنتج للسلع والخدمات وان الإنتاج يتم عن طريق تأجير عناصر الإنتاج التي يمتلكها القطاع العائلي، وعليه فانه يمكن القول أن الطلب الكلي يساوي الطلب على سلع الاستهلاك + الطلب على سلع الاستثمار، هذه العلاقة يمكن التعبير عنها رياضيا بالصيغة الآتية:

$$DG = Y = C + I.$$

من معادلة الطلب لاقتصاد مكون من قطاعين يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

أ/ السلع الاستهلاكية (C): وتعبر عن جميع السلع والخدمات المشتراة من قبل القطاع العائلي للاستخدامات الخاصة أو النهائية؛

ب/ سلع الاستثمار (I): وهي السلع والخدمات التي يشتريها قطاع الأعمال لإنتاج سلع جديدة.

8.5.التحليل البياني لمستوى الدخل في نموذج ذي قطاعين:

أ/ الاستهلاك: وهو الإنفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية من قبل الأفراد لإشباع حاجاتهم، ويعتبر الاستهلاك دالة في الدخل $C = f(Y)$، مع العلم أن دالة الاستهلاك نادرا ما تبدأ من نقطة الصفر بسبب وجود الاستهلاك التلقائي أو الذاتي أي الاستهلاك غير المرتبط بالدخل وعليه فان دالة الاستهلاك تأخذ الشكل، $C=a+bY$

الشكل رقم (25): دالة الاستهلاك الكينزية في المدى القصير

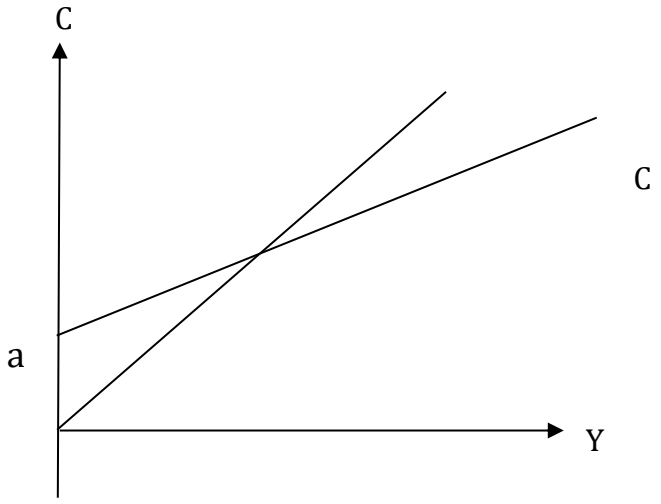

حيث أن:

C : مقدار الاستهلاك

a : الاستهلاك التلقائي (المستقل)

b : الميل الحدي للاستهلاك، ويعبر عن التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بوحدة واحدة ويعطى بالعلاقة الآتية:

$$=\frac{\Delta C}{\Delta Y} pmc = b$$

وعليه يكون النموذج الكينزي البسيط في الظروف العادية كما هو موضح في الصيغة الرياضية الآتية:

$$DG = C + I.$$

$$Y = C + S.$$

$$C = a + bY.$$

$$I = I_0.$$

1.حالة التغير في الاستهلاك:

التغير في الاستهلاك يعني أننا أمام فرضية أن القطاع العائلي قرر زيادة استهلاكه بمقدار (ΔY)، فيكون لدينا دخل توازني جديد، وعليه تصبح الوضعية الاقتصادية في هذه الحالة كما يأتي:

الإنفاق الاستهلاكي يصبح : $C = a + bY + \Delta C.$

وعليه فان علاقة التوازن الجديدة تصبح كما يلي: $Y^e = \frac{a+I+\Delta C}{1-b}.$

تبين التحاليل الاقتصادية أن التغير في الاستهلاك يكون له اثر على الدخل والهدف هنا هو تحديد التغير في الدخل الناتج عن التغير في الاستهلاك.

انطلاقا من المعادلة الأخيرة يمكن الوصول إلى مقدار التغير في الدخل الناتج عن زيادة الاستهلاك

يتبين أن مقدار التغير في الدخل هو $(\frac{\Delta C}{1-b})$ وبالتالي الدخل التوازني الجديد يمكن صياغته كما يلي:

$$Y^e = \frac{a+I+\Delta C}{1-b} = \frac{a+I}{1-b} + \frac{\Delta C}{1-b}. \qquad Y_1^e = Y^e + \Delta Y$$

الشكل البياني رقم (26): التوازن الجديد للدخل

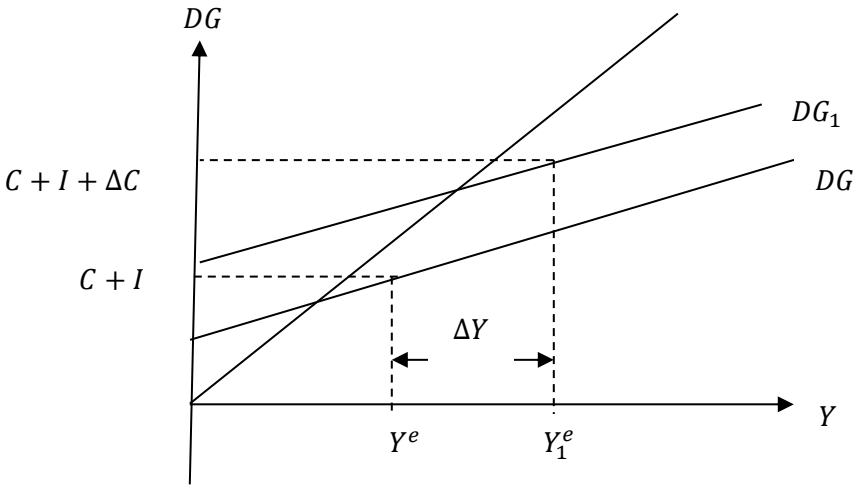

2.حالة التغير في الاستثمار:

التغير في الإنفاق أو الطلب الكلي في اقتصاد مكون من القطاع العائلي وقطاع الأعمال ينتج بسبب التغير في الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري، وهنا يرى الكثير من الاقتصاديين دالة الاستهلاك أكثر استقرار من دالة الاستثمار وعليه فان تغير دالة الإنفاق غالبا ما تتغير نتيجة تغير دالة الاستثمار وهذا على الأقل في المدى القصير. وفي ما يلي يتم دراسة اثر تغير دالة الاستثمار على الإنفاق الكلي.

إذا كانت دالة الإنفاق الكلي $DG = C + I$ فتغير الاستثمار بمقدار ΔI ويظهر تأثير التغير في دالة الاستثمار على الدخل التوازني يتم استخدام مفهوم المضاعف.

وكما بينا سابقا عند دراسة مفهوم المضاعف فان مضاعف الاستثمار في اقتصاد بقطاعين يعني أن الرفع من الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عدة أضعاف الزيادة في الإنفاق الاستثماري ورياضيا يمكن التعبير عن مضاعف الاستثمار (K) بالعلاقة الآتية

$$K = \frac{\Delta Y}{\Delta I}$$

$$\mathrm{DG} = \mathrm{Y} = \mathrm{C} + \mathrm{I} = \mathrm{C} + \mathrm{S} \Longrightarrow \mathrm{I} = \mathrm{S}.$$

$$\mathrm{I_0} + \mathrm{tY} = \mathrm{S_0} + \mathrm{sY} \Longrightarrow \mathrm{I_0} - \mathrm{S_0} = \mathrm{sY} - \mathrm{tY}.$$

$$\mathrm{Y^e} = \frac{\mathrm{I_0} - \mathrm{S_0}}{\mathrm{s} - \mathrm{t}} \Longrightarrow \mathrm{Y^e} = \frac{\mathrm{a} + \mathrm{I_0}}{1 - \mathrm{b} - \mathrm{t}}.$$

9.5.تمارين وحلول:

التمرين الأول:

1- ما هو الفرق بين الاستهلاك والاستثمار؟ ولماذا يعتبران من مكونات الطلب الكلي؟
2- هل يعتبر الادخار من مكونات الطلب الكلي؟ ولماذا؟
3- فسر مركبات دالة الاستهلاك الكينزية باستخدام تطبيق عددي؛
4- على ماذا ينص القانون السيكولوجي لكينز؟
5- ماذا تعني القيمة التوازنية؟

الإجابة:

1.الفرق بين الاستهلاك والاستثمار يكمن في:

-الاستهلاك يتكون من مجموع السلع والخدمات النهائية المشترات من قبل القطاع العائلي والقطاع الحكومي ن وتتكون من ثلاثة أصناف وهي السلع المعمرة والسلع غير المعمرة والخدمات؛

-الاستثمار هنا يتعلق بالاستثمار الإنتاجي وليس المالي، وهو عملية يتم بموجبها الحصول على سلع وخدمات إنتاجية اما بغرض تجديد او زيادة رصيد راس المال الإنتاجي، فلا يعتبر استثمارا بيع وشراء الأصول الرأسمالية القديمة، فعملية الاستثمار هي تلك العملية التي ينتج عنها انتاج أصول رأسمالية جديدة سواء تعلق الامر براس المال الثابت او المتغير؛

يعتبران من مكونات الطلب الكلي باعتبارهما انفاق كلي على السلع والخدمات، وبما ان الاستهلاك هو انفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمار هو انفاق على السلع والخدمات الإنتاجية فهما من مركبات الطلب الكلي.

2.الادخار لا يعتبر من مكونات الطلب الكلي فهو لا ينفق على السلع والخدمات بل يعتبر تسربا من دائرة الدخل ولهذا لا ينتمي الى مركبات الطلب الكلي؛

3.تتكون دالة الاستهلاك الكينزية من جزأين أحدهما مستقل عن الدخل ويطلق عليه الاستهلاك المستقل والأخر مرتبط بالدخل المتاح ويعبر عن ذلك الجزء من الدخل المتاح الذي يوجه الى الانفاق الاستهلاكي، وللتوضيح نعطي المثال الاتي:

لتكن لدينا دالة الاستهلاك الكينزية التالية: $C = 40 = 0{,}75Y_d$

الجزء الثابت $a = 40$ مستقل عن الدخل المتاح فمهما يكن مستوى الدخل المتاح فهناك استهلاك غير مرتبط به ويعبر تلك العوامل الذاتية والموضوعية التي تؤثر في مستوى الانفاق الاستهلاكي؛

اما الجزء الثاني والمرتبط بالدخل فيعبر عن الجزء من الدخل المتاح الذي يوجه للإنفاق الاستهلاكي، ومن المثال نقول ان 75% من الدخل المتاح ينفق على الاستهلاك والباقي وهذا ما يسمى بالميل الحدي للاستهلاك 25% يوجه للادخار وهذه النسبة تعبر عن الميل الحدي للادخار.

4.القانون السيكولوجي لكينز:

يعتبر كينز ان ارتفاع الدخل يؤدي الى ارتفاع الانفاق الاستهلاكي ولكن ليس بنفس زيادة الدخل، حيث تكون نسبة الزيادة في الاستهلاك اقل من نسبة الزيادة في الدخل المتاح وهذا ما يوضحه الميل الحدي للاستهلاك.

5.القيمة التوازنية للدخل تعني قيمة الإنتاج النهائي الذي يضمن التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي $DG = OG$ وهذا ما يضمن بيع ما أنتج بالكامل.

التمرين الثاني:

Y_d	0	20	40	60	80	100	120	140	160	180	200
C	20	35	50	65	80	95	110	125	140	155	160

المطلوب: احسب كل من

1.الاستهلاك المستقل؛

2.الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك عند كافة مستويات الدخل؛

3.الميل المتوسط والميل الحدي للادخار عند كافة مستويات الدخل؛

4.استخرج دالتي الاستهلاك والادخار؛

5.هل سلوك هذا الاقتصاد ينسجم مع القانون السيكولوجي لكينز؟ ولماذا؟

6.اذكر خصائص دالة الاستهلاك الكينزية؛

7.الدخل التوازني عندما يكون حجم الاستثمار $I = 20$؛

8.مضاعف الاستهلاك.

الحل:

1.الاستهلاك المستقل هو القيمة المقابلة ل $Y_d = 0$، وعليه نجد من الجدول ان $a = 20$

2.السؤالين 2 و3 تتم الإجابة عليهما في الجدول الاتي مع تبيان طريقة الحساب؛

$$Y_d = \mathrm{C} + \mathrm{S} \Longrightarrow \mathrm{S} = Y_d - C$$

الميل الحدي للاستهلاك pmc:

$$\mathrm{pmc} = \mathrm{a} = \frac{\Delta C}{\Delta Y_d} = \frac{170 - 20}{200 - 0} = \frac{150}{200} = 0.75$$

الميل المتوسط للاستهلاك $0.85 = \frac{170}{200} = \frac{C}{Y_d} = PMC$ هذا بالنسبة للعمود رق 12

الميل الحدي للادخار pms:

$$\text{pmc} + \text{pms} = 1 \rightarrow \text{pms} = 1 - \text{pmc} = 1 - 0.75 = 0.25$$

$$\text{PMC} + \text{PMS} = 1 \Longrightarrow \text{PMS} = 1 - \text{PMC}$$

200	180	160	140	120	100	80	60	40	20	0	Y_d
170	155	140	125	110	95	80	65	50	35	20	C
30	25	20	15	10	5	0	-5	-10	-15	-20	S
0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	-----	pmc
0.25	0.25	0.25	0.25	0.25	0.25	0.25	0.25	0.25	0.25	-----	pms
0.85	0.86	0.875	0.89	0.91	0.95	1	1.08	1.25	1.75	-----	PMC
0.15	0.14	0.125	0.11	0.09	0.05	0	-0.08	-0.25	-0.75	-----	PMS

4.ايجاد كل من دالة الاستهلاك ودالة الادخار:

أ. دالة الاستهلاك: $\text{C} = 20 + 0.75Y_d$

ب. دالة الادخار: $\text{S} = -20 + 0.25Y_d$

5. نعم، السلوك الاستهلاكي لهذا الاقتصاد ينسجم والقانون السيكولوجي لكينز، وهذا ما تبينه النتائج الموجودة في الجدول حيث نلاحظ انه كلاما ارتفع الدخل المتاح زاد الاستهلاك ولكن بنسبة اقل من نسبة زيادة الدخل المتاح وهو ما يفسره تناقص الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار.

6. خصائص دالة الاستهلاك الكينزية:

- دالة الاستهلاك الكينزية مستقرة في الدخل المتاح وليس في الدخل الوطني أي $\text{C} = \text{f}(Y_d)$
- الميل الحدي للاستهلاك موجب وقيمته محصورة بين 0 و1 : $0 < pmc < 1$
- دالة الاستهلاك في المدى القصير يكون فيها الميل الحدي للاستهلاك اقل من الميل المتوسط للاستهلاك$\text{mpc} < \text{MPC}$

- يتناقص الميل المتوسط للاستهلاك كلما ارتفع الدخل المتاح حيث يقترب من الميل الحدي للاستهلاك ولكن لا يتطابق معه
- دالة الاستهلاك الكينزية تتطابق مع القانون السيكولوجي لكينز

7. الدخل التوازني عندما يكون الاستثمار $I = 20$

$$DG = OG \Longrightarrow Y = C + I = a + bY_d + I \Longrightarrow Y = a + bY + I$$

$$Y - bY = a + I \Longrightarrow (1 - b)Y = a + I \Longrightarrow Y^e = \frac{1}{1 - b}(a + I)$$

$$Y^e = \frac{1}{1 - 0.75}(20 + 20) = 160$$

التمرين الثالث:

لتكن لدينا البيانات الاتية عن فئة من المجتمع ولتكن مثلا الفئة ():

Y_d	100	150	200	250	300	350
C						
pmc	-----	0.7				
S						
pms	-----					

المطلوب:

1. أكمل الجدول واستخرج دالتي الاستهلاك والادخار لهذه الفئة؛
2. إذا علمت ان $I = I_0 = 50$ فاستنتج الدخل التوازني لهذه الفئة؛
3. لنفرض ان دالة الاستهلاك للفئة B أعطيت بالعلاقة الاتية $C_B = 55 + 0.4Y_d$، فإلى أي فئات المجتمع تنتمي كل دلة؟

4. استخرج دالة الاستهلاك الكلية إذا علمت ان الدخل يقسم مناصفة بين الفئتين؟
5. إذا تأكدت بوادر التضخم (تضخم طلبي) مع ثبات الدخل الكلي، فهل من مصلحة السياسة الاقتصادية زيادة نصيب الفئة ام نصيب الفئة B بمقدار 20% مع التعليل؟
6. ما تاثير زيادة الدخل الوطني على الانفاق الاستهلاكي؟

الحل:

1.اكمال الجدول:

Y_d	100	150	200	250	300	350
C	110	145	180	215	250	285
pmc	-----	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7
S	-10	5	20	35	50	65
pms	-----	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
I_0	50	50	50	50	50	50
DG	160	195	230	265	300	335

1.استخراج دالة الاستهلاك والادخار للفئة الأولى:

-دالة الاستهلاك: نعلم مسبقا ان دالة الاستهلاك الكنزية تأخذ الشكل $C_A = a + bY_d$ من الجدول نجد قيم عناصر دالة الاستهلاك حيث $C_A = a + 0.7Y_d$

لحساب الاستهلاك المستقل نأخذ من الجدول قيمتين متقابلتين لكل من الاستهلاك والدخل المتح ولتكن مثلا قيم العمود الثاني فنجد: $110 = a + 0.7(100) \Longrightarrow a = 40$

وعليه فان دالة الاستهلاك للفئة الأولى هي:$C_A = 40 + 0.7Y_d$

بتعويض قيم الدخل المتاح في دالة الاستهلاك نجد قيم الاستهلاك المقابلة لها (مبينة في الجدول).

-دالة الادخار: $S = -a + sY_d$ معليه فان دالة الادخار لهذه الفئة هي: $S_A = -40 + 0.3Y_d$

2.ايجاد الدخل التوازني:

يمكن حساب الدخل التوازني بطريقتين

ط1: اطلب الكلي =العرض الكلي $DG = OG$

$$DG = OG \Longrightarrow C + I \Longrightarrow Y = a + bY + I \Longrightarrow (1 - b)Y = a + I$$

$$Y^e = \frac{1}{(1-b)}(a + I) = \frac{1}{(1-0.7)}(40 + 50) = 300$$

ط2: الحقن = التسرب $S = I = 50 \Longrightarrow Y^e = 300$

3.لدينا دالتي الاستهلاك لفئتي المجتمع: $\begin{cases} C_A = 40 + 0.7Y_d \\ C_B = 55 + 0.4Y_d \end{cases}$

يمكن التمييز بين فئات المجتمع من خلال الميل الحدي للاستهلاك، حيث انه كلما كان الميل الحدي كبيرا كلما دل ذلك على ان الفئة ضعيفة الدخل حيث ان معظم دخلها يوجه للاستهلاك، والعكس اذا كانت قيمة الميل الحدي للاستهلاك اصغر كلما دل ذلك على ان الفئة ذات دخل مرتفع لأنها تميل للادخار اكبر او ان نسبة صغيرة من دخلها كافية لتغطية احتياجاته الاستهلاكية.

ومنه نستنتج ان الفئة A هي فئة تنتمي الى الفئات ذات الدخل الضعيف او المنخفض اما الفئة B فهي تنتمي الفئات ذات الدخل المرتفع.

4.استخراج دالة الاستهلاك الكلية في حالة تقسيم الدخل مناصفة بين الفئتين:

$$\begin{cases} C_A = 40 + 0.7(0.5Y_d) \\ C_B = 55 + 0.4(0.5Y_d) \end{cases} \Longrightarrow \begin{cases} C_A = 40 + 0.35Y_d \\ C_B = 55 + 0.2Y_d \end{cases}$$

$$C_T = C_A + C_B = 40 + 0.35Y_d + 55 + 0.2Y_d$$

$$\mathbf{C_T = 95 + 0.55Y_d}$$

5.إذا تأكدت بوادر التضخم (تضخم طلبي) مع ثبات الدخل الكلي فهذا يعني ان الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي في حالة التشغيل التام، وهذا يعني ان جهاز الإنتاج غير مرن مما يؤدي ارتفاع معدل التضخم، وبالتالي فالسياسة الاقتصادية ستعمل على تخفيض الطلب بالضغط على احدى مركباته وهو الاستهلاك باستخدام سياسة إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع بطريقة تسمح بتخفيض الانفاق الاستهلاكي، سياسة الحكومة في حالتنا هذه هي تعمل على تخفيض الاستهلاك بمقدار 20%.

- الحالة الأولى: رفع دخل الفئة A بمقدار 20%:

$$\begin{cases} C_A = 40 + 0.7(0.7Y_d) \\ C_B = 55 + 0.4(0.3Y_d) \end{cases} \Longrightarrow \begin{cases} C_A = 40 + 0.49Y_d \\ C_B = 55 + 0.12Y_d \end{cases}$$

$$C_T = C_A + C_B = 40 + 0.49Y_d + 55 + 0.12Y_d$$

$$\mathbf{C_T = 95 + 0.61Y_d}$$

- الحالة الثانية: رفع دخل الفئة B بمقدار 20%:

$$\begin{cases} C_A = 40 + 0.7(0.3Y_d) \\ C_B = 55 + 0.4(0.7Y_d) \end{cases} \Longrightarrow \begin{cases} C_A = 40 + 0.21Y_d \\ C_B = 55 + 0.28Y_d \end{cases}$$

$$C_T = C_A + C_B = 40 + 0.21Y_d + 55 + 0.28Y_d$$

$$\mathbf{C_T = 95 + 0.49Y_d}$$

يتبين من النتائج المتوصل اليها انه من مصلحة السياسة الاقتصادية الرفع من دخل الفئة B بمقدار 20% على حساب الفئة الأولى وهذا ما يفسره الميل الحدي لدى كل فئة.

6.تاثير زيادة الدخل الوطني على الانفاق الاستهلاكي: ليس بالضرورة ان يكون هناك تأثير لزيادة الدخل الوطني على الاستهلاك لان هذا الأخير يتأثر بالدخل المتاح وليس بالدخل الوطني.

10.5. خلاصة:

تعتبر النظرية الكينزي من اهم النظريات التي أسست للتحليل الاقتصادي الكلي، باعتبار ان هذه النظرية على فشل النظرية الكلاسيكية في إعطاء الحلول المناسبة لازمة الكساد العالمي 1929، ولهذا تعتبر النظرية الكينزية المنعطف في النظرية الاقتصادية الكلية لما جاءت به قواد لمعالجة الازمات الاقتصادية، لكن يبقى الاجتهاد في هذا الإطار مفتوحا باعتبار ان الازمات الاقتصادية تبقى دائما ممكنة الحدوث وما ازمة الرهن العقاري لسنة 2008 الا دليل على ذلك.

الخاتمة

الخاتمة:

تعطي دراسة التحليل الاقتصادي الكلي صورة واضحة على النشاط الاقتصادي على مستوى البلد ما يجعله شيق وذو أهمية كبيرة بالنسبة لدارسي العلوم الاقتصادية بمختلف فروعها، حيث يمكن الطالب والباحث من الاطلاع على مختلف الأفكار والنظريات المفسرة لتفاعلات مركبات النشاط الاقتصادي.

كما انه يعطي صورة واضحة لكيفية تعامل الحكومات مع الأوضاع المختلفة للاقتصاد من السياسات الاقتصادية المتبعة. ويبقى الالمام بموضوع الاقتصاد الكلي (2) صعب المنال لتشعبه وتعدد التيارات الفكرية المهتمة بموضوع الاقتصاد الكلي، هذا التعدد يفتح الباب امام اختلاف الرؤي والتفسيرات وبالتالي باب الاثراء يبقى دائما مفتوحا،

كما ان هناك رؤى مختلفة حول كيفية تناول وتحليل النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي، وهذا من حيث انه هل نتناوله من النظريات الاقتصادية حسب تسلسلها الزمني ام من حيث دراسة المشكلات الاقتصادية بغض النظر عن المدارس الاقتصادية، وبالتالي يمكن القول ان دراسة التحليل الاقتصادي الكلي يمكن تناوله من عدة زوايا.

قائمة المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية:

1. أسامة بشير الدباغ، اثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، ط1، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003.

2. بول.أ. ساموبلسون، ويليام.د. نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، ط2، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006

3. جورج نايهانز، ترجمة صقر احمد صقر، تاريخ النظرية الاقتصادية الاسهامات الكلاسيكية 1720-1980، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، مصر، 1997.

4.جيمس جوارتيني، ريجارد ايستروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة وتعريب، عبد محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.

5.عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية- تحليل جزئي وكلي – مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1998.

6. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005.

7. مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الرواد، عمان، الأردن، 2014.

8. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

9.سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، المفاهيم والنظريات الأساسية، الكويت، 1994.

10. بن طالبي فريد، محاضرات في الاقتصاد الكلي (01) مدعمة بأمثلة وتمارين، مطبوعة بيداغوجية، جامعة بومرداس، 2019-2020.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1.Alexis Jacquemin et autres , fondement de l'économie , analyse macroéconomique et analyse économique internationale, volume2, deboeck, Belgique, 2001.

2.John Sloman, principes d'economie , pearson education,6eme edition, paris, 2008.

3.Henri BOURACHOT, cours d'ecnomie générale, ellipses, Paris,2004.